

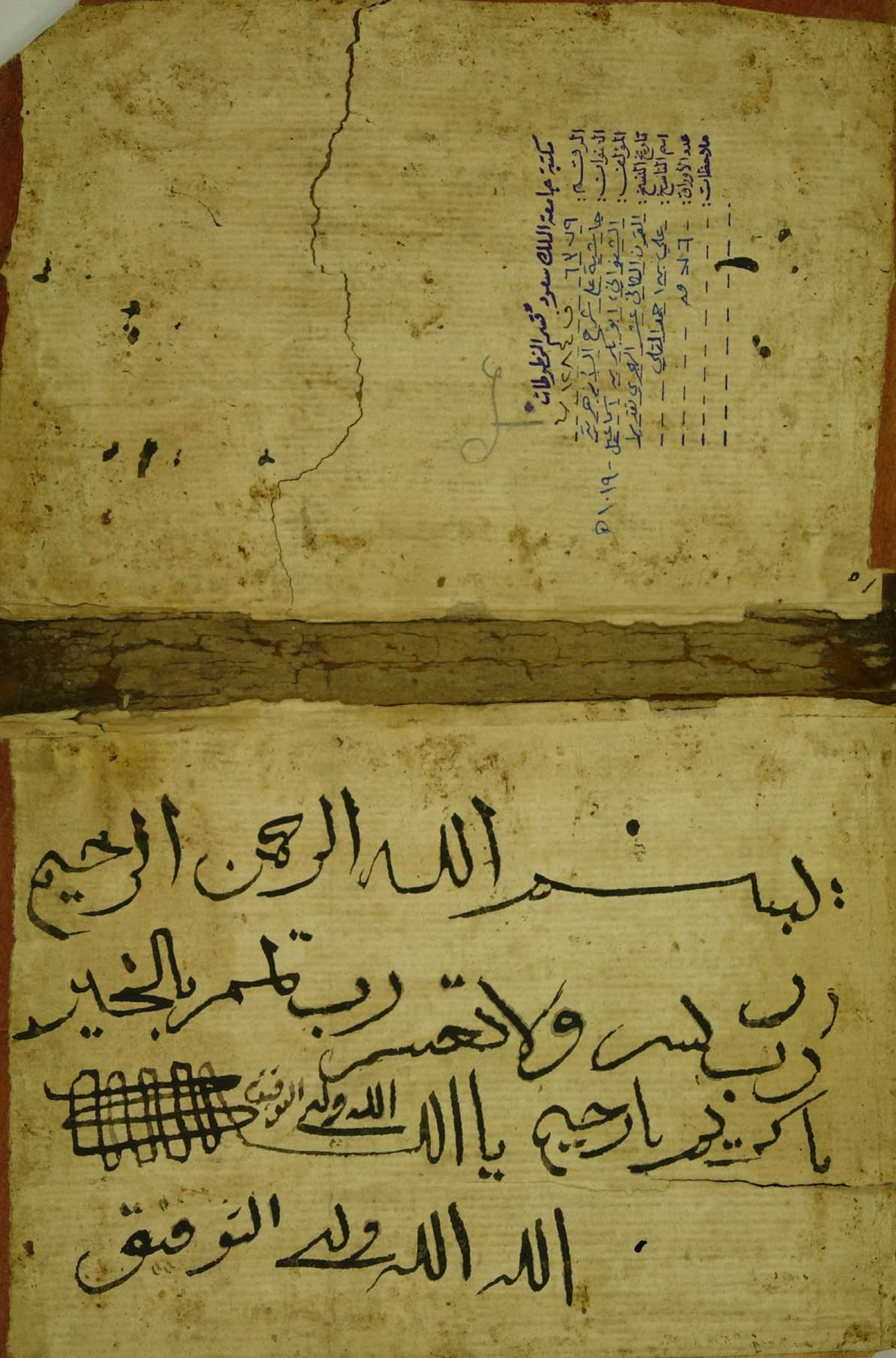


حاشية على شرح الأزهرية، تأليف الشنواني، أبي بكر
ابن إسماعيل...-١٠١٩هـ. كتبه علي بن أحمد التلي
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٧٦ ق
٢٩ س
٢٢×١٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ دقيق، بأولها فوائد
الأعلام ٣٦:٢ الظاهرية (النحو) ١٣٤:١

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ د- الدرر البهية على شرح الأزهرية
هـ- حاشية الشـ[illegible]ـواني على شرح الأزهرية.



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٢٧٩ ف ١٢٨٤ ش
العنوان: حاشية على شرح الأزهرية
المؤلف: الشنواني، أبو بكر بن إسماعيل - ١٠١٩هـ
تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري تقديرا
اسم الناسخ: علي بن احمد التالي
عدد الأوراق: ٦٧ ق
ملاحظات:
بسم الله الرحمن الرحيم
رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير
يا كريم يا رحيم يا الله
الله ولي التوفيق
الله ولي التوفيق

المسماة بالدرر النحوية

حاشية على شرح الازهرية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الحواشي على شرح الازهرية لمولانا العالم العلامة سيدي ابي بكر الشنواني رحمه الله امين

قوله الحمد لله رب العالمين

يا ناظرا فيه اصلح ان تجد خطأ ۞ وسد بالستر ما تراه من الخطل
ولا تهجني ان كنت ذا كرم ۞ فانني لست معصوما من الزلل

قيل كان الشنواني رحمه الله كثيرا ما يتمثل بهذين البيتين

وقائلة اراك دهري مائلا ۞ وانت مهذب على امام
فقلت لان مالا قلب لام ۞ وما دخلت على الاعلام لام

عدة الاوراق ٧٦

قوله الحمد لله مصدر الخ ذكر هذا وما ... من براعة الاستهلال الذي هي من حسن الابتداء لان ابي بطلع الفن الذي ذكره المؤلف فيه قلبوكي رحمه الله

فائدة مهمة من حاشية المصنف على شرح الاجرومية للشيخ خالد وهي واختلف هل يشترط في الكلام اتحاد الناطق
اولا قال ابن مالك وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر
احدهما فعلا او مبتدا فيذكر الآخر فاعل الفعل او خبر المبتدا واجاب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها
لوجهين احدهما ان اتحاد الناطق لا يعتبر في كون الكلام كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني
ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على تمام كلامه ثانيا وهو لا يستعمل
البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الآخر والنسبة امر نسبي لا تقبل التجزية ولا يقوم الكل واحد
واظن ان ابن قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح الالفية والاكاد ان ... الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي
الشافعي رحمه الله حيث ذكر نحوه المبيضة في كتابه المسمى بالكوكب الدري في تنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب
على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا فقهية منها ما لو كان وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما طالق وقال الآخر يعني الزوجة
المذكورة وقال الاخوطالق قال لان بينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت تحالف
الوجه الاول فكيف يبني عليه حكم شرعي فتامل انتهى كلام البدر ماشي رحمه الله تعالى واقول للقائل ان يقول قوله والنسبة
امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد لا يفيد مدعاه لانه بقي احتمال ثالث وهو ان تعدد تلك
النسبة فيقوم بكل من الناطقين نسبة بخصوصه لا بد لنفي ذلك من دليل صحيح وغاية ما يلزم تعدد نسبة الكلام اذا تعدد
الناطق بر... عقل ونه لا يمنع ما ذكر ... اي الا انسب ان النسبة التي يشتمل عليها الكلام ذهنية لانها ايقاع الارتباط
احد الطرفين بالآخر وهو ليس الا ذهنيا قطعا ويكون المراد بالربط الحاصل بالمصدر اي ارتباط احد الطرفين بالآخر
لان القائم بالكلام حقيقة وهو لازم ... علم الكلام وهو امر واحد اذا لم يقم بالكلام ارتباطان بل واحد قطعا وغاية
ما يلزم اذا تعدد الناطق تعدد ارادة الربط ولا محذور في ذلك الربط وتصوره واذعانه وقوعه امر ذهني لا محذور في
ثبوته لكل من الناطقين فتامل ذلك لعلها صواب ما ... به على مبالغة على الاسنوي والداعي ... ذكر هذا
الاعتراض بالاسناد بدل النسبة والاسناد معنى الربط المذكور فيهم ما انفرد جواب سنواني في حاشية
الكبرى على شرح الاجرومية للشيخ خالد

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى الحمد
لله على كل حال حمدا كثيرا طيبا كما يليق بالجلال ويستوجب خواص الاقبال والشكر على
الافضال لنعمه التي لا تضارع بكل حال واشهد ان لا اله الا الله الذي لا يعبد بالكلم
الطيب الا اياه ولا يقصد نحوه الا من صرف الهمة عما سواه واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الذي لم يزل من مبتدا خبره محفوظا عن الغير والتبديل المشرف على كل قبيل بافعل التفضيل
صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه الحمد وحيا في القران والاخبار صلاة وسلاما دائمين
بدوام الليل والنهار وبعد فان فقير عفو مولاه والغني به عما سواه ابو بكر بن اسماعيل
الشنواني اسعده الله تعالى بفوز الاماني وغفر له ولذريته ولوالديه واحسن اليهم واليه
يقول هذه حواش وضعتها على شرح الازهرية في علم العربية للشيخ الامام والحبر الهمام خالد
بن عبد الله الازهري رحمه الله تعالى تفتح منه مقفله وتبين مجمله وتبرز ما اهمله مع بيان ما يرد
عليه والجواب عنه ان امكن ومع فوائد لا تبتغى وقد اتعرض فيها للكلام المتن لايضاح
او غيره والله اسأل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووسيلة الى الفوز بالرضوان
الاكبر في جنان النعيم وان وقعت مني هفوة بل هفوات او صدرت فيها عني كبوة
بل كبوات فعلى الاخوان اولي الصلاح ان يغيروها بعد الاصلاح او يغضوا عنها
ويصفحوا صفحا جميلا لينالوا بذلك عند الغفور اجرا جزيلا فان الصفح عن عثرات الضعفا
من شيم الاشراف وانا معترف اني لست من فرسان هذا المضيق ولا السابحين في بحره
العميق ولكني ارغب الى الله عز وجل في التوفيق والهداية الى التحقيق قوله بسم
الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة وبالحمدلة اقتداء بالكتاب
المجيد وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال اي ذي حال وشان يهتم به لا
يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد لله وفي
رواية بالحمد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه ابو داود وغيره وقال
ابن الصلاح والنووي انه حسن وفي مسند احمد بلفظ لا يفتح بذكر الله فهو ابتر ومعنى اجذم
و [illegible] قطع وابتر قليل البركة غير معتد به والاجذم لغة هو الذي ذهبت اصابع كفيه
والابتر لغة ما كان من ذوات الذنب ولا ذنب له والاقطع هو الذي قطعت يداه او احداهما
اطلق كل منها في الحديث على ما فقد البركة تشبيها له بما فقد ذنبه الذي به تكمل خلقته
او بمن فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل او بمن فقد اصابعه
التي يتوصل بها الى تحصيل ما يروم تحصيله فاطلاق كل منها عليه على وجه التشبيه البليغ
او الاستعارة على الوجهين فيما حذفت منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا والمجاز
منها الاول ولا تعارض بين الروايتين البسملة والحمدلة اذ الابتداء حقيقي واضافي

فالابتدا

مغالقه
فيها
تحصيله

فالابتداء بالبسملة حصل الحقيقي وبالابتداء بالحمدلة حصل الاضافي اي بالاضافة
الى ما بعدها ولان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الشروع في التأليف الى
حين الشروع في المقصود وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع وترك العاطف لئلا
يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية في الابتداء بهما ثم تقديم الحمد على لفظ الله باعتبار ان المقام
مقام الحمد وذلك المقام كما يقتضي الاهتمام بجزئياته كذلك يوجب [illegible] بين اللفظين الا
هتمام بلفظ الحمد الدال على مفهوم الحمد الحاصل في ضمن تلك الجزئيات ولكن كثيرا ما يقدم
اسم الله تعالى لملاحظة الاهتمام الذاتي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد ولذلك لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد
بوصف دون وصف فوائد الاولى قال في الفتوحات المكية وعندي ان البسملة متعلقة بالحمد
لله فان الله تعالى لا يحمد الا باسمائه وغير ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف في القران محذوفا
الا لضرورة ولا ضرورة هنا اذ قال العارف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله علق الباء بالحمد
من معنى الفعل كما قلت لا ثناء على الله تعالى الا باسمائه الحسنى واما قولهم ان المصادر لا تعمل
عمل الفعل الا اذا تقدمت واما اذا تأخرت فتضعف عن العمل فعندي غير مرضي في النقل لانه
تحكم من النحوي انتهى واعلم ان امتناع عمل المصدر في متقدم هو مذهب الجمهور واختار جمع
من المحققين منهم الرضي والسعد التفتازاني جواز عمله في الظرف المتقدم وهو الاظهر
لان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزيله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه فاتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكن قال بعضهم ان ذلك بعيد من جهة
اللفظ والمعنى فان المقصود هنا الى نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى الثانية من تغيير النسفي
قبل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربعة صحف شيث ستون وصحف ابراهيم وهي ثلاثون
وصحف موسى قبل التوراة وهي عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني الكتب
مجموعة في القران ومعاني كل القران مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني
البسملة مجموعة في بائها ومعناها بي كان ما كان وبي يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني البا في نقطتها
الثالثة عدد حروف البسملة الرسمية تسعة عشر حرفا بعدد ملائكة خزنة النار عليها تسعة عشر
وعن ابن مسعود رضي الله عنه من اراد ان ينجيه الله تعالى من الزبانية التسعة عشر فليقرأها ليجعل
الله تعالى له بكل حرف منها جنة من واحد فانهم يقولونها في كل افعالهم فبها قوتهم وبها استضلعوا
الرابعة روى الطبراني لا يدخل الجنة احد الا بجواز بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله لفلان
بن فلان ادخلوه جنة عالية قطوفها دانية وروى ايضا يعطى المؤمن جوازا على الصراط
بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله تعالى العزيز الحكيم لفلان ادخلوه جنة عالية قطوفها
دانية الخامسة روي عن جابر انه قال لما نزلت بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم الى المشرق

منعة
استضلعوا

وسكنت الرياح وهاج البحر واصغت البهايم باذانها ورجمت الشياطين من السما واقسم الله عز
وجل لا يسمي اسمي على شي الا شفاه ولا يسمي اسمي على شي الا بارك فيه وروي ان رجلا كتب الي
عمران بن صواع الا يسكن فابعث الي دوا فبعث اليه قلنسوة فكان اذا وضعها على راسه سكن
صداعه واذا رفعها عاد الصداع ففتحها فاذا فيها كاغد فيه بسم الله الرحمن الرحيم السادسة
تتعلق برسمها روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية الق الدوات وحرف القلم
وانصب البا وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع قلمك على اذنك
اليسرى فانه اذكر لك وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب اولا باسمك اللهم فلما نزلت
سورة هود بسم الله مجريها ومرسيها كتب بسم الله فلما نزلت سورة سبحان قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
كتب بسم الله الرحمن الرحيم السابعة الحكمة في ذكر الرحيم بعد الرحمن الاعلى منه ولم يعكس كما هو العادة
ان العظيم لا يطلب منه الحقير فكانه تعالى يقولوا اقتصرتم على ذكر الرحمن لاحتشمتم وتعذر عليكم
سوال الامر اليسير ولكن لما علمتني رحمانا تطلب مني الامور العظيمة فانا ايضا رحيم فاطلب
مني شراك نعلك الى منتهي روي ان فتا اعتقل لسانه عند وفاته عن الشهادة فاتي النبي
صلى الله عليه وسلم واخبر به فقام ودخل عليه وجعل يعرض الشهادة عليه وهو يتحرك ويضطرب
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما كان يصلي اما كان يزكي اما كان يصوم قالوا بلى فقال
هل عق والديه قالوا بلى فطلب امه فجاءت عجوز عورا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل
عفوت عنه فقالت لا انه لطمني ففقا عيني فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا بالحطب والنار
فقالت وما تصنع بالنار فقال احرقه بين يديك جزا لما فعل فقالت عفوت عنه النار حملته
تسعة اشهر وارضعته سنتين فانطلق لسانه فذكر اشهد ان لا اله الا الله النكتة في
ذلك انها رحيمة فلاجل ذلك القدر القليل من الرحمة ما جوزت الاحراق بالنار فالرحمن الرحيم
الذي لم يتضرر بجناياته كيف يحرق المومن الذي داوم على شهادة ان لا اله الا الله سنين الثامنة
الحكمة في ان الله جعل افتتاح كتابه بحرف البا واختارها على ساير الحروف لا سيما على
الالف فانه اسقط الالف من الاسم واثبت مكانه البا وقال بسم الله عشرة معان منها
ان الالف ترفعا وتكبرا وتطاولا وفي البا انكسارا وتواضعا وتساقطا فالالف
لما تكبر وضعها الله تعالى والبا لما تواضعت رفعها الله تعالى كما ورد في الحديث
من تواضع لله رفعه الله ومن تكبر وضعه الله ومنها ان البا حرف شفوي تنفتح به
الشفة ما لم تنفتح بغيره من الحروف لان الميم وان كان شفويا لا تنفتح به الشفة كما
تنفتح بالبا وكان اول انفتاح فم الذرة الانسانية في عهد الست بربكم بالبا في جواب
بلى فلما كان البا اول حرف نطق به الانسان وفتح به فمه وكان مخصوصا بهذه العلى
اقتضت

فكيف الان تريد ان تحرقه بالنار وانا انظر اليه ح

بيان جعل

بيان الست بربكم

ويضطرب

اقتضت الحكمة الالهية اختيارها من ساير الحروف فاختارها ورفع قدرها واعلى
شانها واظهر برهانها واعز سلطانها وجعل مفتتح كتابه ومبدا كلامه وخطابه ولعطاها
رفعة الالف وقامته وتقدمه على الحروف وامامته بحذف الالف في بسم الله وطول باه لاظهار
تعظيمها وتفخيمها اي منحها مرتبة الالف واثبتها مكانه وقرنها باسم ذاته وصفاته وجعلها
معدن كلامه ومنبع كراماته مع بريته كما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال البا بره
باوليايه والسين سره مع اصفيايه والميم منته على اهل ولايته عن ابي سعيد الخدري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عيسى بن مريم ارسلته امه الى الكتاب ليتعلم فقال له
المعلم قل بسم الله فقال عيسى وما بسم الله فقال ما ادري فقال عيسى الباء بهاء الله والسين سناؤه
والميم ملكه وانه لا اله الا هو والرحمن رحمن الدنيا والرحيم رحيم الاخرة وهو حديث غريب جدا العاشرة
قال المفسر في تفسيره من قال الحمد لله فتحت له ابواب الجنة الثمانية لان الحمد ثمانية احرف وابواب
الجنة ثمانية وقال ايضا التحميد اكمل من التسبيح واجاب عن تقديم التسبيح على التحميد في قوله
صلى الله عليه وسلم سبحان الله والحمد لله بان الحمد يدل على التسبيح لان معنى التسبيح التنزيه عن
النقايص والتحميد فيه مع ذلك انه محسن الى خلقه فهو اكمل وقسم بعضهم الحمد الى اربعة
اقسام واجب كالحمد في خطبة الجمعة ومندوب كالحمد في خطبة النكاح وفي ابتداء الدعا
وبعد الاكل والشرب ومكروه كالحمد في الاماكن المستقذرة كالمزبلة والمجزرة وحرام كالحمد
عند الفرح بوقوع المعصية قوله على جميع الاحوال يجوز على ان تكون بمعنى في على حد قوله
تعالى ودخل المدينة على حين غفلة والاحوال جمع حال كما ان الاموال وهي ما الانسان عليه
من خير او شر ويجمع ايضا على احوله ويجوز على هذا ان يراد بالاحوال الاوقات ويجوز ان تكون على
ان تكون تعليلية وان تكون للمصاحبة قوله واشهد اي اعلم واذعن فلا يكفي العلم من
غير اذعان كما هو شان كثير من اهل الكتاب الذين كانوا في زمنه صلى الله عليه وسلم
ولما تاسي رحمه الله تعالى بالكتاب العزيز وبما ورد بما سبق عنه صلى الله عليه وسلم في الابتدا
بالحمد اخذ ايضا في التاسي بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعله في خطبه وبحديث كل خطبة
ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما رواه الترمذي وحسنه وقال النووي في دقايقه
انه صحيح قوله ان لا اله الا الله اي لا معبود بحق موجود وفي الوجود الا الله قال صلى
الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا اله الا الله وفي البخاري قيل لوهب اليس مفتاح الجنة
لا اله الا الله قال بلى ولكن ليس مفتاح الا وله اسنان فان جئت بمفتاح له اسنان فتح
لك وان لا لم يفتح لك اي مع السابقين فاما من مات مسلما لا بد من دخوله الجنة وذكر لابن
عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبركم عن الاسنان ما هي فذكر الصلاة والزكاة
وشرايع الاحكام والله مرفوع على البدلية من محل لا اله الا الله لان محل لا مع اسمها رفع

وانه لا اله الا هو والرحمن رحمن الدنيا ح

العاشرة ١٠

ابتدا

بالابتدا او يجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل في نكرة منفية ولفظ
الله معرفة مثبتة فايدة قال الترمذي في لا اله الا الله اسرار منها ان جميع حروفها جوفية وليس
فيها شفهي اشارة الى الاتيان بها من خالص الجوف وهو القلب ويدل لذلك قوله صلى
الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه
ومنها انه ليس فيها حرف معجم اشارة الى التجرد مما كل معبود سواه ويدل لذلك قوله صلى الله
عليه وسلم اتاني جبريل فبشرني ان من مات من امتك لا يشرك بالله شيا دخل الجنة قلت
وان زنا وان سرق قال وان زنا وان سرق ومنها انها اثنا عشر حرفا كشهور السنة
منها اربعة حرم وهي الجلالة حرف فرد وثلاثة سرد وهي افضل كلماتها كما ان الاشهر الحرم
افضل شهور السنة فمن قالها مخلصا كفرت عنه ذنوب سنة كما روي عن بعض السلف
ومنها ان الليل والنهار اربعة وعشرون ساعة وهي ومحمد رسول الله اربعة وعشرون حرفا فكل
حرف منها يكفر ذنوب ساعة قوله وحده منصوب على الحال بتاويله منفردا وهو تاكيد لتو
حيد الافعال وقد يقال هو تاكيد لاختصاص الالوهية بالله الذي افاده النفي والاثبا
ت قوله لا شريك له اي في شي من ملكه وذاته وصفاته قوله المنزه كلامه اعلم ان التحقيق
ان كلام الله اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة انه مخلوق لله تعالى
ليس من تاليف المخلوقين اذا علمت ذلك ان كلام المنزه عما ذكره انما هو الكلام بالمعنى
الاول قوله عن الالفاظ الخ اي عن التلفظات ليصح تعلق قوله بالحروف به لان الالفاظ
بمعنى الحروف لا تحتمل شيا فلا يصح المتعلق بها قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اي
اعلم واذعن شفع بالشهادة على محمد صلى الله عليه وسلم عملا بالحديث السابق ومحمد علم على
نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من الوصف ومعناه المبالغ في كونه محمودا لان التفعيل
للمبالغة سمي به لكثرة خصاله المحمودة الهمه الله تعالى اهله ان يسموه به لما علم من خصاله
المحمودة وليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بالفي عام على ما ورد عند ابي نعيم
وروى ابن عساكر عن كعب الاحبار ان ادم راه مكتوبا على ساق العرش وفي السموات
وعلى كل قصر وغرفة في الجنة وعلى نحور العين وعلى ورق شجرة طوبى وسدرة المنتهى
واطراف الحجب وبين اعين الملائكة ولم يسم به احد قبله لكن لما قرب زمنه ونشر اهل
الكتاب نعته سمى قوم اولادهم به رجا النبوة لهم والله اعلم حيث يجعل رسالاته
وعدتهم خمسة عشر كما بينه بعض المحققين والاضافة في عبده ورسوله للتشريف
قال سيبويه العبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسما وقدمه امتثالا لما
في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه احب الاسما الى الله تعالى وارفعها اليه
وقال الشيخ ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية ولذا اطلقها

ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى ويطلق على اللفظي الحادث المولف من السور والايات ح

الباري

الباري سبحانه على نبيه صلى الله عليه وسلم في اشرف المقامات كمقام الاسرى وتنزيل الوحي
قال تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده ما اوحى ومن نظم القاضي عياض رحمه
الله تعالى ومما زادني شرفا وتيها وكدت باخمصي اطا الثريا دخولي تحت قولك يا عبادي وان
صيرت احمد لي نبيا فلو كان له وصف اشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية ومن ثم خير
صلى الله عليه وسلم بين ان يكون نبيا ملكا او نبيا عبدا فاختار الثاني وسليمان صلى الله
عليه وسلم اختار الاول فانظر بعد ما بين المرتبتين وسبب اشرفية هذا الوصف ان الا
لوهية والسيادة والربوبية انما هي بالحقيقة لله تعالى لا لغيره والعبودية بالحقيقة له
دون غيره ففي الوصف بها اشارة الى غاية كماله تعالى وتعاليه واحتياج غيره اليه في ساير احوال
والرسول لغة المرسل فمن العرب من يثنيه ويجمعه ومنه انا رسولا ربك اي موسى وهارون
ولقد جات رسلنا ابراهيم ومنهم من يوحده مطلقا ومنه انا رسول رب العالمين وقيل لانه في
معنى الرسالة ومن مجيئه بمعنى الرسالة قول الشاعر الا ابلغ ابا عمرو رسولا باني عن
فتياحتكم غني ولانه فعول لا يستوي فيه المذكر والمفرد وغيرهما وشرعا انسان اوحي اليه
بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه وقيل هو المعروف غير
ذلك وقيل بترادفهما لقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فقد اثبت لهما
معنى الارسال وقد يطلق الرسول على اعم مما ذكر قال النووي في شرح مسلم ان الرسول يتناول
جميع رسل الله من الادميين والملائكة قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس
ولا يسمى الملك نبيا انتهى فعلى هذا بينهما عموم من وجه وعلى الاول بينهما عموم مطلق قوله
المميز بين الهدى والضلال المراد بالهدى الاسلام وبالضلال الكفر قال تعالى فماذا بعد
الحق الا الضلال قوله صلى الله عليه وسلم لما كانت سعادة الدارين منوطة بمعرفة الاحكام
الشرعية والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها الينا منه ثم
آله والصحابة رضوان الله عليهم اجمعين صارت الصلاة عليه والثنا على آله وعليهم شعارا من روادف تحميده تعالى فلاجل هذا
فلاجله اردفه بها والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن
غيرهما تضرع ودعا وجمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على احدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا
انشايية معنى وكذا جملة السلام لانها لانشا ما قارن لفظ معناه او تعقب الحرف الاخير
منه على الخلاف في ذلك والمقصود من هذه الجملة انشا التحية من المسلم على المسلم عليه بطلب
ان تستقر عليه السلامة كالبنا المحيط به من جميع جهاته بحيث لا يكون لشي من ضده
سبيل اليه مع اظهار الكرامة والتعظيم بذلك فكان المسلم جعل سلامه كالبنا المحيط الثا بت

فتياحتكم غني

او تعقب

الثابت على المسلم عليه ح

على المسلم عليه بحيث لا يكون لشيء من صنوه سبيل اليه في المقدبه معلوم تعبد بشمول تلك التحية وعمو
مها في ثبوتها واحاطتها بجميع جهاتها حتى جهة علوه فائدة كره سحنون المالكي الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم عند التعجب وقال الحليمي من ايمتنا لا يكره ذكر كسبحان الله لا اله الا الله
انه لا ياتي بالنادر وغيره الا انه فان صلى عليه عند ما يستقذر او يضحك منه فاخشى على صا
حبه فان عرف انه جعلها مجا ولم يجتنبه كفر انتهى ونظر فيه القونوي قال بعض الكتا
خرين من ايمتنا والذي يتجه انه لا يدري الكفر من قيد زايد على ذلك ربما يومي اليه فحوى كلام
وهو ان يذكرها عند المستقذر او المضحك منه بقصد استقذارها وجعلها مضحكة فيكفر
كما هو ظاهر وجزم البدر العيني من الحنفية بحرمتها كالتسبيح والتحميد والتكبير
عند حمل محرم او عرض سلعة او فتح فقاع ولا يومي بها احد عند المغضب منه فاما
اما لحمل المغضب على الكفر نقله النووي في اذكاره واقره قوله وعلى آله الصلى الله عليه
وسلم المراد بهم هنا عند الشافعي والجمهور من حرمت عليهم الزكاة وهم مومنوا بنو
هاشم وبني المطلب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم للحسن انا ال محمد لا تحل لنا الصدقة
وقوله واني لا احل لمحمد ولا لال محمد وقيل ازواجه وذريته المتعبد بهما في رواية مكانا
الا وردت بانه يحتمل الجمع بين الثلاثة فدل على تغايرها وقد يطلق الال على الزوجات كما في خبر
عايشة رضي الله عنها ما شبع ال محمد من خبز مادوم ثلاثا وقيل ذرية فاطمة خاصة
وقيل ذرية علي والعباس وجعفر وقيل وحمزة وهم وراثه لو فرض انه يورث وبالغ بعض
في الانتصار لهذا القول فقال من فسر الال بغير هؤلا فقد غلط وليس كما زعم وقيل جميع
قريش وقيل جميع امة الاجابة ومال اليه الامام مالك واختاره الازهري وبعض ايمتنا ونحو
النووي في شرح مسلم لكن قيده القاضي حسين وغيره بالاتقيا منهم ويويده قوله تعالى ان
اولياؤه الا المتقون قيل فيحمل كلامه من اطلق عليه وقيل ينبغي على الطلاقه بان يراد بالصلاة
الرحمة المطلقة وخبر ال محمد كل تقي سنده واه جدا وروي عن جابر من قوله بسند ضعيف
وافتى ابن عبد السلام بان الاولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الال والازواج والذرية
دون الاصحاب وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد اما الصلاة خارج الصلاة فالاو
لى ذكر الصحب فيها لانها اذا اطلقت على جميع الاول ومنهم من ليس بصحابي فعلى الصحابي
اولى ويختص بالاضافة الى معظم كحكم القران الله وانما قيل الفرعون لتصوره
العظما ويضاف الضمير على الاصح كما استعمله المصنف الاولى اضافته الى مظهر ويدخل
المضاف اليه فيه كفعل ال فلان كذا الا بقرينة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للحسن ما
ذكر والاصحاب جمع صحب كشهد واشهاد وليس جمع لصاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه
على افعال كما ذكره الجوهري وغيره والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومواخلة

وان

وان قلت واصطلاحا التابع لغيره الاخذ بمذهبه كاصحاب الشافعي وغيره والصحابي من اجتمع
مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وان لم يكن مميزا والمراد الاجتماع المتعارف بالابدان واللحن
مخالفة صواب الاعراب وقد يطلق على الخطا قال صاحب الكشاف فيه للحن ان تلحن بكلامك اي
تميله الى نحو من الانحا ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال ولقد لحنت لكم لكيما
تفقهوا واللحن يفهمه ذوو الالباب وقيل للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب
وصلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تقوية
لعامل وتقرير ان معناه ودايمين نعت صلاة وسلاما اي مستمرين باقيين قوله وبعد اي
بعد البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة على من ذكر واتى بها تاسيا به صلى الله عليه وسلم
فانه كان يقولها في خطبه واصلها اما بعد بدليل لزوم الفا في حيزها غالبا فلزومها
انما هو لتضمن اما معنى الشرط ثم حذفت اما تخفيفا وبعد ظرف مبني على الضم لافتقاره
الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دون لفظه والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو
لنيابتها عن فعل الشرط واسمه والاصل مهما يكن من شيء بعد ما تقدم ذكره ولما كان محلها
مبتدا والاسمية لازمة له ويكن شرط والفا لازمة له غالبا ونابت عنهما اما لزمها لصو
الاسم والفا اقامة للازم مقام الملزوم وابقا لاثره في الجملة كذا قال السعد التفتازاني
الفقير اي المحتاج كثيرا فيكون فعيل صيغة مبالغة او الدايم الفقر اي الحاجة الى
رحمة مولاه المغني فيكون صفة مشبهة كرفيع من فقر قوله ابن عبد الله بالرفع نعت
لخالد قوله ابن ابي بكر بالجر نعت لعبد الله قوله الازهري بالرفع نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر
وهو الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة بناه جوهر القايد لما اختط
القاهرة وفرغ من بنايه لسبع خلون من رمضان واقيمت فيه الجمعة في شهر رمضان سنة
احدى وستين وثلاثماية ثم ان العزيز ابن المعز جدد فيه اشياء وعمر فيه عدة اماكن قال الشيخ
شمس الدين الجزري في كتاب الجمان ويقال ان به طلسم لا يسكنه عصفور ولا يفرخ به وعلوا منا
في ايام قاضي القضاة صدر الدين موهوب الجزري وكان به تنوير ان فضة وتسعة وعشرون
قنديلا فضة وكانت له اوقاف كثيرة وفيه اشيا غريبة فلما احترقت مصر في سنة اربع
وستين وخمساية تغيرت هذه المعالم وجهلت واستمرت الخطبة في الجامع الازهر
حتى بني الجامع الحاكمي سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية فخطب به وانقطعت الخطبة بالجامع
الازهر في مايه سنة لان الفرنج ملكوا مصر واستولوا عليها في سنة اربع وستين
وخمساية فلما ملك الملك الظاهر ركن الدين بيبرس الديار المصرية امر باقامة الجمعة
بالجامع الازهر وكان ذلك في سنة خمس وستين وستماية وامر قاضي القضاة تاج الدين ابن
بنت الاعز على انه لا يجوز اقامة جمعتين وافتى قاضي القضاة شمس الدين الحنبلي بالجواز

وتوقف الناس في ذلك لاصدا القاضي تاج الدين ثم اقيمت فيه الجمعة يوم الجمعة ثامن عشر ربيع الاول
سنة خمس وستين وستماية وحضر الصلاة الصاحب بها الدين ابن حنا وجماعة من الفقها
والامرا وصلى السلطان في ذلك اليوم في جامع القلعة ومن عجايب الاتفاقيات ان الحاكم قصد
بنا جامع ان يخطب له ولولده الظاهر من بعده ولذريته وقطع الخطبة بالجامع الازهر فقدر
الله سبحانه وتعالى ان هذا الجامع الحاكمي ما خطب فيه الا للخليفة الحاكم ثم من بعده لم يخطب
الا للملك الظاهر وهذه شذرة من اخباره ذكرت لعزتها وهذا الجامع المذكور الذي هو
بذكر الله معمور قد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة واستجلاب السعادة فيا
له من جامع ما ازهره وموضع ما انوره وقال فيه المقريزي في الخطط ان هذا المسجد اذا حلت
فيه تجد فيه الراحة من جهة الله تعالى وقد انتشر في الآفاق علماؤه ونفع المشرق والمغرب صلحاؤه
ولا عبادة متيسرة في مثله ولا علم اكثر مما بين اهله وهذه نبذة يسيرة والافضل شايع
وخيره ذايع ولله الفضل والمنة اذ جعل عمل اهله عمل اهل الجنة قوله صلاح الصلاح هو
القيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد قوله ولا ينبغي مخالفته يعني عادة قوله مقدمة
المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشي جعلته مقدما وسما
ها مقدمة نظرا الى انها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى
الله عليه وسلم قوله في علم العربية علم العربية علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا
او كتابة وينقسم على ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثني عشر قسما اللغة والصرف
والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل
والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلم البلاغة لا قسما
براسه والمراد بعلم العربية هنا علم النحو لان هذه المقدمة انما هي في علم النحو قوله لطفا من
للطافة وهي الاصطلاح ودقة العوام او كونه شفافا اي لا يحجب الناظر عن ادراك ما وراءه و
المراد مختصر حسن قوله فاجبته الى ذلك اي بادرت الى اجابته الى ذلك بالوعد به والقوم
عليه او بالشروع فيه او به نفسه واتى بالفا المفيدة للتعقيب اشارة الى المبادرة الى
ذلك لانه خير قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات قوله طالبا للثواب اي الجزاء عليه تفضلا
لا حسان السنة فيه بل وعلى الاجابة ايضا فانها خير ايضا لا لغرض دنيوي من ثنا وغيره
ومعنى الثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فاثابهم الله بما قالوا
اي جزاهم والاثابة على الطاعة مجمع عليها لكنها عند اهل السنة فضل وعند المعتزلة
وجوب ومعنى العقاب ايصال الالم الى المكلف على طريق الجزا وهو متحتم في الشرك ومتوقف
في غيره من المعاصي على انتفا العفو قال تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما
دون ذلك لمن يشا قوله وترغيبا للاطلاب اي ترغيبا لهم لانه معطوف على الحال ويصح ان يكون

مفعولا

مفعولا له لعامل محذوف اي وفعلت ذلك ترغيبا فيكون من عطف جملة على جملة والطلاب
بضم الطا وتشديد اللام جمع طالب ككتاب جمع كاتب قوله جعله الله الخ جملة خبرية لفظا
انشايية معنى لان المراد بها الدعا بالاخلاص وهو في الطاعة ترك الريا فيها وهو سبب للخلاص
من اهوال يوم القيامة لما روي عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من فارق الدنيا على الاخلاص لله وحده لا شريك له واقام الصلاة واتى الزكاة
فارقها والله عنه راض رواه ابن ماجه والحاكم وهو صحيح على شرط الشيخين والاحاديث الواردة
في فضل الاخلاص كثيرة والمراد بوجهه ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه اي عنده
وعند اسم لمكان حاضرا وقريب فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني نحو ولقد راه
نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين
نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة قوله انه على ذلك
قدير بكسر الهمزة ان على انه تعليل مستانف ويجوز فتحها على تقدير لام الجر اي لانه اي وانما
طلبت منه الثواب والاخلاص لانه على ذلك وغيره من الممكنات التي منها الاثابة وجعله
خالصا تام القدرة التي تتوقف عليها الاثابة والاخلاص والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات
عند تعلقها بها فيما لا يزال قوله وبالاجابة جدير بفتح الجيم وكسر الدال المهملة اي حقيق لسعة
كرمه وتفضله بوعده بذلك فلذا طلبت منه الثواب وجعله خالصا وتفريع المعمول للسجع
والحصر ولو ادعا نظرا الى ان الاجابة لغلبتها على عدمها وايقاعها بمطلق الكرم كانه لا يقع الا
هي وقد يشكل بتعليل المهم سوال الخصوص جعله خالصا لوجهه الكريم بقوله وبالاجابة جدير فانه
قد لا يجيب الداعي الى خصوص ما سال في الدنيا كان يوخر الى الآخرة او يصرف عنه السوء
بقدر ما دعا مع ان مقصود المهم خصوص ما سال واحال تاليف الكتاب كما لا يخفى ويمكن
الجواب بان المراد ان السوال مظنة الاجابة لخصوص ما طلب وعلامة الاجابة الخشوع
والبكا والقشعريرة ونحو ذلك قوله الكلام المفيد للحضور اي هذا اللفظ الحاضر
الذي هو لفظ الكلام لقوله عبارة اي معبر به قوله عند اللغويين عبارة عن القول
وما كان مكتفيا بنفسه اي ما كان مكتفيا في ادا المراد ان قلت كما يطلق الكلام في
اللغة على ذكر يطلق على الحدث الذي هو التكليم تقول اعجبني كلامك هندا اي تكليمك
اياها واذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كما في المثال وكقوله قالوا كلامك هندا
وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذلك لو كان اي تكليمك هندا وعلى ما في النفس مما
يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد او قعد عمرو ونحو
ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما قال الاخطل ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان
على الفواد دليلا فما وجه الاقتصار على ما ذكر في الجواب لعل وجه الاقتصار انه ما ذكر

ص

ردة

راة

ما

وقال الآخر امتلأ الحوض وقال قطني
مهلا رويدا قد ملأت بطني

انسب بالمعنى الاصطلاحي فالاولى ان يحمل النقل عنه اليه قوله في اصطلاح المتكلمين الخ اي المصطلح
عليه اي الالفاظ المصطلح اي المتفق فيما بينهم على استعمالها في معان مخصوصة غير اللغوية وقس
على ذلك نظائره واعلم ان كلام المتكلمين في كلام الله تعالى قال المولى سعد الدين التحقيق ان
كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة له تعالى
وبين اللفظ الحادث المولف من السور والايات ومعنى الاضافة انه مخلوق له تعالى ليس
من تاليفات المخلوقين وما وقع في عبارة بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير
موضوع للنظم المولف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس
وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك انما هو باعتبار دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع
والتسمية انتهى قوله عبارة عما اشتمل على ثلاثة اشياء الخ ان قيل الثلاثة المذكورة
هي الكلام فيتحد المشتمل والمشتمل عليه فالجواب ان الكلام هو مجموع الثلاثة والمجموع غير كل واحد
من الثلاثة فلا اتحاد ويكفي في تغاير المشتمل والمشتمل عليه الواجب كون الملحوظ
في الاول المجموع من حيث هو مجموع وفي الثاني الاجزاء مفصلة فان قلت للكلام
جزء اخر صرح به جم الائمة وهو الاسناد الذي هو ربط احدى الكلمتين بالاخرى
بحيث يحسن السكوت قلت يحتمل ان المص يختار ما اختاره شيخنا سيد المحققين
وسند المدققين احمد بن قاسم العبادي تبعا للشيخ الشريف المولى عيسى الصفوي رحمهما
الله تعالى من ان الاسناد شرط لا جزء والالزم ان لا يوجد كلام يكون لفظا حقيقة و
هو في غاية البعد قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه اي لا حاجة الى التصريح به لما سيا
تي من ان الافادة المذكورة تستلزم التركيب قوله فاللفظ في الاصل الخ اي اصل اللغة
اي في اللغة ولا يلزم ان يراد بمثل ذلك اول وضعها والاصالة بالنسبة الى المعنى
اللغوي وقيده لانه الموضوع له اولا واما غيره فهو منقول اليه من ذلك المعنى
فهو فرع فان قلت فدخا اللفظ في اللغة بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته
لما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت اجيب بان
اللفظ بمعنى النطق لا يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق
فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لان اللفظ بدون الباء
صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الطرح والرمي اي من المعركما
قال بعضهم الا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح
به في الاساس انتهى قوله اذا طرحته تقول ذلك اذا طرحته بفتح السين قال
في المغني وتقع اي تفسيرا للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذ
نب وتقلينني لكن اياك لا اقلي واذ وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند

لضمير

لضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي طلبت منه كتمانه يقال ذلك بضم التا ولو جئت باذا
مكان اي فتحت فقلت اذا سالته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا
عنيت باي فعلا تفسره فضم تاك فيه ضم معتوف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التا امر غير
مختلف قوله النحاة جمع ناح كغزاة وغاز من نحا بمعنى اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه
كالخلق بمعنى المخلوق اي فانه مصدر يراد به المخلوق اذا اطلق على الموجودات مثلا فانها اثر
الخلق والخلق وقع عليها فهي مخلوقة قوله ومن ثم بفتح الثا المثلثة اي من هنا اي
من اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية قوله لان الحدود تصان عن المجاز وذلك لان
المراد منه لا يكون معلوما وتستثنى منه المجاز المشهور اذا وجدت القرينة الواضحة و
ههنا وان لم توجد القرينة لكنه مجاز مشهور لان المراد معلوم منه في التعريف فهو اولى
من الحقيقة الغير المشهورة لان اللفظ اذا ذكر يفهم منه اهل العرف معنى الملفوظ
قوله من مقاطع حروف الحلق لا اللسان والشفتين التقييد بذلك بالنظر الى الغالب
والواقع وهو ان الة التكلم المعهودة في الجملة هي الحلق واللسان والشفتان ولو وضع
الله القوة التي في اللسان والحلق والشفتين في جارحة اخرى كما هو المنصوص في يوم
القيامة وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء فالوجه
ان ذلك لفظ وقد يقال ليس ذلك بلفظ لان هذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح
قوله من اطلاق الحال على المحل اي اسم الحال اعني الحرف مع الحركة او الحرفان الذي ثانيهما
ساكن واسمه لفظ مقطع ولا يخفى ان الذي اطلق انما هو الاسم الذي هو لفظ مقطع
لا الحال نفسه الذي هو حرف مع حركة او حرفان ثانيهما ساكن قوله يحسن السكوت
عليه معنى يحسن السكوت عليه ان لا يصير السامع بعد فهمه المعنى منتظرا لشيء اخر ا
انتظارا تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد او يبقى
مع المسند اليه بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل نحو الفعل والفاعل
كضرب زيد مع انه يبقى انتظار المفعول به والحال والظرف لانه انتظار ناقص لانه
دون الانتظار للمسند والمسند اليه قوله والمركبات الاسنادية التي لا تفيد ان قيل المركب
الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد قلت لم يرد بالمركبات
الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشمل ما فيه اسناد في الاصل ولا شك ان جملة
الشرط كان فيها اسناد وكانت مفيدة قبل دخول اداة الشرط عليها وقد يقال المراد بالفائدة
في تعريف الاسناد ما يشمل الفائدة الناقصة قوله او لكونه مضمونها معلوم الثبوت او الا
نتفاء بالضرورة الخ فيه نظر فان مثل السماء فوقنا كلام لانه خبر وكل خبر كلام فمثل هذا
كلام فان قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك اجيب بان المراد بالمفيد

عليها صح

والمشتمل

لا اللفظ صح

على المحل اذ الحال صح

والمراد بالاصل اللغوي الاصطلاحي

انه يكون بحيث يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم
حصول عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الامر فان قلت لا يتصور ذلك في ظن
المتكلم اذ هو من الامور المعلومة لكل احد قلت لا يلزم ان يكون المذكور متصفا بها بيان متصفا
دائما فيجوز ان ينطق المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به ولقائل
ان يقول مثل ذلك لا يرد على المص لان تفسير الكلام فيه رايان احدهما ما قال المصنف
وهو كلام الجمهور كما قاله الشاطبي شارح الالفية والثاني راي الرماني وما تقدم
مبني على هذا الراي قوله ونحوهما اي من المجنون والمغفل وما جرى على المص من اشتراط
القصد فهو مذهب الجمهور منهم سيبويه وابن مالك في التسهيل واختار الشيخ ابو حيان
عدم الاشتراط نعم يشترط في الكلام ان يكون مقصودا لذاته ليخرج نحو جملة الصلة
وجملة الصفة وجملة الخبر وجملة الحال فلا يسمى شيء من ذلك كلاما فان قلت كان على المص
ان يذكر في تعريف الكلام ان يكون مقصودا لذاته كما ذكره في التسهيل قلت الافادة
تغني عن ذلك واما التسهيل فكان اخذ المفيد في حد الكلام بالمعنى الاعم لا بالمعنى
الاصطلاحي فلذلك احتاج الى ذكره او اراد ان ينص فيه على ما يفهم من قيد الافادة
بطريق الالتزام قوله الا ان القصد لا يشترط لعل المراد ~~لا القصد ان سلمت فيهما~~
~~للالتزام~~ لا يحتاج الى التصريح باشتراطه اخذا من التعليل المذكور وقد يقال ان دلالة الا
فادة على القصد ان سلمت فهي بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف
ويمكن الجواب بان اهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في امثال ذلك قوله ولا حاجة
الى ذكر التركيب لما سياتي اي من ان الافادة المذكورة تستلزم التركيب اذ ليس لنا
لفظ مفيد وهو غير مركب وقد يجاب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ
في مفهوم الكلام ولو لم يقيد بالتركيب لم يفهم اعتباره في مفهومه وان كان كذلك
في نفس الامر وخالف ابن طلحة فزعم انه يكون بسيطا كنعم ولا وبلى في الجواب قوله
لان الهجاء الى قوله على الصحيح ما ذكره من ان الصحيح اختصاص الوضع بالمفردات
ومفاده ان دلالة المركبات غير وضعية غير صحيح على الصحيح عند المحققين لان الصحيح على الصحيح
عندهم عدم اختصاص الوضع بالمفردات وان دلالة الكلام وضعية وقال الشاطبي
لابد من قيد الموضع العربي لئلا يدخل الكلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن
ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية على
التفرقة بين الكلام العربي والعجمي قوله الهجاء نسبة الى الهجا وهو التهجي تقطيع الكلمة
لبيان الحروف التي ركبت منها بذكر اسما تلك الحروف وفي تهذيب الازهري عن الليث
تقول تهجيت وتهجيت بهمز وتبديل وفي المحكم هجوت الحروف وتهجيته وقول الزمخشري

في

في الاساس تهجى الحروف وتهجيها وتهجاها يعددها مراده به انه يذكرها مقطعة كهيئة المعاد للشيء
لانه يذكر عددها فايدة عدد حروف الهجا وهي حروف المباني تسعة وعشرون وروي عن ابي
ذر الغفاري رضي الله عنه انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كل نبي
مرسل بم يرسل قال بكتاب منزل قلت يا رسول الله اي كتاب انزله الله تعالى على ادم قال كتاب
حروف المعجم قال ا ب ت ث الخ قلت يا رسول الله كم حرفا قال تسعة وعشرون حرفا قلت ~~السيد~~ عددتها
يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت
عيناه ثم قال يا ابا ذر والذي بعثني بالحق نبيا ما انزل الله تعالى على ادم الا تسعة وعشرون
حرفا قلت اليس فيها الف ولام فقال صلى الله عليه وسلم لام الف حرف واحد قال انزله الله تعالى
على ادم في صحيفة واحدة ومعه سبعون الف ملك من خالف لام الف فقد كفر بما انزل علي ومن
لم يعد لام الف فهو بريء مني وانا بريء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من
النار ابدا قال الله تعالى الم ذلك الكتاب فكانه قال يا محمد هذه الحروف ذلك الكتاب الذي انزلته
على ابيك ادم فان قلت فهل لام الف اسم كساير اسما حروف التهجي قلت نعم الا ان فيه اعتبار
تركيب لاجل حاجة بخلاف ساير الاسما فان قلت فهل مسماه مدة وهي الف لينة قلت نعم
فان قلت فهل احتاج الهجاء لتحصل مواد الكلمات كما احتيج فيه الى مسميات اسما الحروف
التهجي قلت نعم فان قلت فلم عنيت لام واعتبار تركيب اسمها مع ان الدلالة على تلك المدة
تحصل لفظا بنحو يا الف مثلا قلت لان الكلام حرف سلس كثير الدوران في اللسان فاعتبر
اسمها فيه على ان اعتبار المناسبة في التسمية والوضع ليس بلازم كما في المرتجل لجمعوا على ان الالف
واللام اسم مشترك بين المدة التي هي اوسط حروف جا والهمزة التي هي اخرها بدليل
الالف اما ساكنة او متحركة والف الموصل تسقط في الدرج والمتحركة تسمى الفا وتسمى
همزة والهمزة اسم مستحدث تميز المتحرك عن الساكن ولذلك لم يذكروا الهمزة في التهجي
بل اقتصروا على الالف وذكرت في موضعين من التهجي تنبيها على معنييها وانما عبروا عن
الهمزة بالالف لان الهمزة اذا كانت اولا تكتب على صورة الالف ولتقاربهما في المخرج
ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة قال الجاربردي ولهذا المعنى
حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم وتشييد الاسلام باقلامهم بان الحروف ثمانية
وعشرون حرفا ولا نظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفا يا فما ظنك بالجلايا
انتهى ولما عدد حروف الحساب فهي ثمانية وعشرون وقد نص على ذلك في موضعه فان
قلت فلم اقتصر على ذلك قلت لحصول الغرض وهو ضبط مراتب الاحاد والعشرات والمئات
والالوف فحصل الاستغنا هاهنا عن اعتبار تلك المدة فظهرة فايدة التفاوت بين عدد حروف التهجي وبين عدد
حروف الحساب قوله بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر يعني انتظارا تاما كما سبق

وهي الف مدة

اذا كان السامع يجهل ذلك مبني على انه يشترط في الكلام تجدد الفائدة واختار الشيخ
ابو حيان ان ذلك لا يشترط قال والا لكان الشي الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من
يجهله فاستفاد منه مضمونه ثم خوطب به ثانيا قوله من اجزا المراد الجنس فلا يرد ما تركب
من جزوين فقط قوله وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع فلا يعتد به القدح بخرق
اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ووقع لبعض
العلما تردد فيه والاجماع ههنا بمعنى الاتفاق لا بالمعنى المصطلح وهو اتفاق اهل
الحل والعقد من الامة في عصر على حكم من احكام الدين فان المذكور ليس كذلك قوله اشيا اعلم
ان في اشيا مذاهب اصحها ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان
اصلها شيئا على وزن فعلا كحمرا كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهي الهمزة
الاولى الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعا فهو غير منصرف لالف التانيث وان
كان اسم جمع لا جمعا لشي وقال الكسائي وزنها افعال لان فعلا يجمع على افعال كشيخ واشياخ
وقول واقوال وانما منعت الصرف بغير علة لكثرة استعمالهم لها لانها شبهت بفعلا
ورد بانه يلزم منه منع صرف ابنا واسما بغير علة مع ان اشيا يجمع على اشاوي وافعال لا يجمع
على افاعل قال الجوهري واصل اشاوي اشايي اي بالتشديد قلبت الهمزة يا فاجتمع ثلاث
يات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واوا ويجمع ايضا على اشايا
واشياوات وكلها دليل على ان مفردها فعلا لكن قال صاحب القاموس اصل اشاوي اشايي
بثلاث يات قال وقول الجوهري اصله اشايي بالهمزة غلط لانه لا يجمع همز اليا الاولى
لانها اصل غير زايدة كما تقول في ابيات ابابيت فلا يهمز اليا التي بعد الالف وقال
الفرا اصلها اشيئا على وزن افعلا وتمام في شيا في الاصل شيي كبين ولين مخفف
كهين ثم جمع على افعلا كابنيا والينا فقالوا اشيا فحذفت الهمزة الاولى وهي لام
الكلمة تخفيفا كراهة اجتماع همزتين بينهما الف فوزنها افعا ورد بانه لو كان اصل
شي شيا لكان الاصل اكثر استعمالا كما ان بينا مشددا اكثر استعمالا من بين مخففا
ورد بان حذف الهمزة في مثل اشيا غير ثابت وما علل به حذفها غير معروف وبان
تصغيرها على اشيا يمنع ما ذكر لان جمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن لمفرده
جمع قلة وجب رده الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وبانها تجمع على اشاوي
وغيرها مما مر ولا يلزم المحققين شي من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث
وتصغيرها على اشيا لانها اسم جمع لا جمع كثرة وجمعها على اشاوي لانها اسم على
فعلا فجمع على فعالي كصحرا وصحاري غايته انه يلزمهم القلب وهو كثير هذا والظاهر انه يجب
على الاول بان شيا فرح وانما كثر استعمال لخفته قوله ولا رابع لها فان قيل بقي رابع

وهو

وهو كلافات الفرا يقول انها ليست بواحد منها بل هي بين الاسم والفعل والجواب هذا قول
بعدم الحكم بانها اسم وفعل لتعارض ادلتها عنده والقول بعدم الحكم بانها احدهما ليس
حكما بانها غيرهما قوله وذهب ابو جعفر الخ يدل على خلاف ما قال تسميتهم له باسم
الفعل وان خواص الاسما موجودة فيه قوله والمراد ان الكلام يتركب من مجموعها لا من
جميعها جواب عما يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزا للكلام يودي الى ان حقيقة
الكلام تتوقف على الامور الثلاثة مع ان الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده
نحو زيد قايم وقد يتركب من نوع الاسم ونوع الفعل وحاصل الجواب مع الايضاح ان
المراد الاجزا التي يتركب من مجموعها وتركبه من مجموعها وجملتها لا يقتضي تركبه من
كل منها فان قيل ما لا ينعدم الشي بانعدامه كيف يسماه جزا قلت المراد هنا الاجزا
العرفية وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له الا ترى انه يعد في العرف الشعر والظفر
واليد والرجل جزا لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام احد هذه الامور
الا ترى ان الاغصان تعد جزا من الشجرة ولا يقال بانعدامها بانعدام الاغصان وحقيقة الكلام
وان لم تتوقف على ما وراء المسند والمسند اليه لكن اشتهر اطلاق الكلام عليها وعلى متعلقا
تهما فتامل قوله والثاني تركيب حرف واسم يعني والحرف مقدم بقرينة المثال والسا
دس تركيب اسم وحرف يعني والحرف موخر بقرينة المثال قوله نحو قام زيد برفع نحو
على انه خبر لمبتدا محذوف وذلك نحو قام زيد وبنصبه على تقدير فعل اي اعني مثلا وجوز
بعضهم في مثله ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اي في نحو كذا لكن ذلك ليس بقياس
في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التخريج عليه فان قيل ظاهر العبارة اخراج قام زيد قلت
نحو قولهم نحو كذا كناية عن كذا ونحوه قوله ويسمى جملة فعلية يعني نحو قام زيد من
كل جملة صدرها فعل قوله على وجه يكون احدهما خبرا عن الاخر لكان اولى لان الا
سناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول على النسب الواقعة في الجمل الانشا
دون الثاني فالتعبير بما يخص بعض الاسما دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة
عليه قصور واعلم ان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق
والكذب والاسناد اليها هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله
وان اريد بالخبر خبر المبتدا لم يتناول نحو قام الزيدان قوله وتسمى جملة اسمية اي نحو
زيد عدل من كل جملة صدرت باسم مسند اليه او مسند قوله او فعلين نحو ان تضرب
اضرب ان قيل في هذا ربط بين جملتين فلم نسب الربط الى الفعلين فالجواب لعله لظهور
اثر الحرف فيهما قوله او فعل واسم نحو مررت بزيد لما كان الفعل هو المقصود من الجملة
نسب الربط الى الفعل وان كان الحرف يربط بين الجملة والاسم ويوجد في بعض النسخ

نحو مررت بزيد وبانا الضمير وعليه فلا اشكال وبقي انه فرق بين جملة فعلية واسمية نحو ان دخلت الدار فعبدي حر قوله وهي الكسرة الخ اقتصر على ذكر الكسرة لانها الاصل والا فمثلها ما ناب عنها من يا وفتحة واخذ الخفض في تعريف الخفض الى الدور ففيه قصور ودور ويدفع الدور بان المخاطب بهذه العلامة من علم ان الكسرة التي تحدث بنحو البا تسمى جرا ولا يعلم الا
سم ما ذا فيقال له هو ما يقبل هذه الكسرة على طريق ما قالوه في التعريف اللفظي وهذا التعريف الذي ذكره مبني على القول بان الاعراب لفظي واما على القول بان الاعراب
معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قوله وهو نون ساكنة الخ خرج بالساكنة المتحركة نحو النون الاولى من ضيفن ورعشن ويتلحق الاخر النون اللا
حقة لغير الاخر نحو نون انكسر ومنكسر وبتحذف خطا النون اللاحقة لاخر القوافي و
تدى ما زاده غيره من قوله لغير توكيد احترازا من نون نحو لنسفعا لانها خارجة بقوله
وتحذف خطا على مذهب البصريين انها تكتب نونا وزاد وقولي غالبا فيهن لئلا
يخرج التنوين اذا حرك لعارض او لحق الاول لعارض او حذف وصلا لعارض كما نبه
عليه ومعلوم ان ما خرج بقيد السكون واللحوق الاخر خرج بتحذف خطا فالقيد
ان لتحقيق الماهية لا للاحتراز لكن لما سبقا وامكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز
اليهما من غير الغالب ان التنوين قد يحرك لالتقا الساكنين نحو محظور انظر
ان قيل هلا حذفوا التنوين في نحو محظور انظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة
في نحو اضرب القوم مع ان وضعها ايضا على السكون اجيب بانهم قصدوا ان يجعلوا
النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم للاسم
الامكن اذا خلا عن اللام والاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم
تلزم الفعل قوله وقد يحذف وصلا الخ لم يبين ان هذا الحذف جائز او واجب وقد
بينه ابن هشام في مغنيه فقال فيه ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما موصوفا
بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة وقيل ابن بدل انتهى قال الرضي وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين
علمين نحو جاني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف
خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر
لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف من الموصوف لكونه مع الصفة كاسم
واحد والتنوين علامة للتمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره

انتهى

انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة
بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله باثبات الباقي
وثبات الالف من الله ولذلك اذا كتبت قه زيد اكتبت قافا وها لانك لو وقفت قلت قه
فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت الا
اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذف التنوين
لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترطا ان يكون بين علمين وصفة لانه
انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترطا ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
في محل يبدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكره
ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس
انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف فجم
نحو زيد ورجل اي نحو تنوين زيد ورجل من التنوين اللاحق للاسم المعرب ما عدا
جمع المونث السالم وما الحق به ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين تنكير فقد غلط لا
لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي مذكر واللازم باطل فالملزوم كذلك ولقائل
ان يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين لا يقال لو
لم يكن تنوين نحو رجل للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت عليه ال واللازم
باطل فالملزوم كذلك لانا نقول لا نسلم بطلان اللازم اذ زواله ليس لزوال بل لان
بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بمسلمات ادخلت عليه ال لزال التنوين
وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك نحو رجل قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان
يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو
في مسلمات ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم
تمحض للتمكين وفايدة تنوين التمكين الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث
لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف قوله سيبويه وكم اي نحو تنوين
سيبويه وصه من التنوين اللاحق لبعض الاسما المبنية ويقع سماعا في باب اسم الفعل
كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وفايدته الدلالة على ان ما لحقه اريد به
غير معين وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يتصف بذلك
لانه اذا قدر معرفة جعل علما على المعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا
قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف
علم الجنس وقال بعض المتاخرين الظاهر انه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار
المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث فان قيل لم لا يجري التعريف والتنكير

في الفعل كما جرى في اسم الفعل بالطريق المذكور قلت لما كان اسم الفعل من جملة الاسما قصدوا
ان يجروه مجراها فيعرف تارة وينكر اخرى واما الفعل فلا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فبنوا على
انهم قد يقولون الجمل والافعال نكرات لكنه على التجوز بمعنى انه يصح تاويلها بنكرة قوله
نحو هندات ومسلمات اي نحو تنوين هندات ومسلمات من التنوين اللاحق لجمع المونث
السالم وما الحق به ويسمى تنوين مقابلة اما لما ذكره الرضي واما لان العرب جعلوه في مقابلة
النون الزايدة في جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع الذي هو جمع المونث السالم
وما ذكره من ان تنوين نحو هندات تنوين مقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض من الفتحة نصبا
ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر لان الفتحة قد عوض عنها الكسرة ثم ما هذا العوض
الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية كعرفات مع تحقق منع صرف مسمى
به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا الوصف علمية وحرفية لا تنوين فيهما
نحو جوار وغواش اي نحو تنوين جوار وغواش واصل جوار مثلا جواري بتنوين الصرف
نظرا الى ان الاصل في الاسم الصرف والاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه قوي وهو
الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير
ظاهرة بين الاسم والفعل على ما ستبينه بعد ذلك فحذفت الحركة للاستثقال ثم حذفت اليا
لالتقا الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للا
علال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا فانه كالمعدوم كالمحذوف من يد فحذف تنوين
الصرف ثم خيف رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض من اليا التنوين لان نحو جوار بالتنوين اخف منه باليا والخفة اللفظية
مقصودة في غير المنصرف فقدروا على ثبتها بذلك على ثقل المعنوي بكونه متصفا بالفرعية
الا ترى انك تقول برايا وخطايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت اليا الفا لانها
بالالف اخف منها بالتنوين وقال الزجاج ان التنوين في نحو جوار عوض من حركة لان الاعلال مقدم
على منع الصرف لما تقدم قال فسقط الاسم بعد الاعلال عن تنوين وزان اقصى الجموع الذي
هو الشرط فصار منصرفا واعترض عليه بان اليا الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء
في جاتين جوار وكسر الرا حكم لفظي لجميع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكلا مذ
نت كاعلال موجب [illegible] بمنزلة الباقي [illegible] والا كان كالمعدوم كيد ودم
ثم صرف جندل وذلذل مقصورين من جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين فيه عوض من
حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه
ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف
اليا للساكنين قوله ويومئذ اي ونحو تنوين يومئذ مما هو عوض عن الجملة المضاف

اليها

محل

تنوين ح

اليها نحو ويومئذ يفرح المومنون اي ويوم اذ غلبت الروم فحذفت الجملة المضاف اليها
وعوض عنها التنوين فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فحركت الذال لالتقا الساكنين قوله
فالاول الخ المراد بالاول تنوين نحو جوار وبالثاني تنوين نحو يومئذ قوله هذا هو الصحيح
مقابله في كل وبعض وكلا ضربنا له الامثال وفضلنا بعضهم على بعض بان تنوينهما عوض
عن المضاف اليه المحذوف قوله واليقظان صفة مشبهة وهو الحذر قوله قد ان
قيل كان عليه ان يقيد بالحرفية للاحتراز عن قد الاسمية وهي مرادفة لحسب وتستعمل
مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها
يقال قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقا السكون لانه الاصل فيما
يبنون وتستعمل معربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم
بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي فالجواب ان قد عند الاطلاق تنصرف الى الحرفية
فاستغنى عن التقييد فان قلت قد الحرفية لا يخبر بها كساير الحروف فكيف اخبر بها المصنف
فالجواب ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى
قولهم الفعل لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به
كقولنا الحرف في لفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه
بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في وبعض ضرب لا يخبر عنه كذا قاله السعد التفتازاني
قوله مع الطلب بالصيغة اي الطلب بها بحسب الوضع بان تكون الصيغة موضوعة للطلب فلا
يرد ان المضارع قد يدل على الطلب بالصيغة نحو والوالدات يرضعن اي ليرضعن والمطلقات
يتربصن اي ليتربصن لان ذلك عارض ولا يرد ايضا ان الامر قد لا يدل على الطلب اصلا فان
صيغته قد تستعمل في الاباحة او التهديد او غيرهما مما لا طلب فيه لان هذا مجاز قوله وعلامة
الحرف ان لا يقبل شيا من ذلك يرد عليه انه اما ان يريد ما ذكره من علامات الاسم والفعل
او ما ذكره هنا وما لم يذكره فان اراد الثاني كان حوالة على مجهول ولانه يقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفا تلك العلامات
عن الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى وان اراد الاول ورد عليه ان نحو قط في قولك ما فعلته
قط لا يقبل شيا من العلامات المذكورة وهو اسم باتفاق ولما راى بعض المحققين ورود
ذلك زاد في التعريف ما لم يدل على نفي الحرفية دليل ولا يخفى ان محل ورود ذلك اذا لم نقل المراد
ما يقبل بنفسه او بمرادفه فان قلنا ذلك فلا ورود لان قط مرادفة للزمان الماضي والزمان
الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فان قيل علامات الاسم والفعل وجودية فلا يكون
عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور اجيب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا
وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور

لا يخبر ح

وكلام

المعنى الطلب بالصيغة ح

وبعبارة اخري لا نسلم لزوم الدور لانه يمكن معرفة الحروف التي يعرف بها الاسم والفعل ولا يعرف
الها حروف فان قيل الضمير في قوله ان لا يقبل عايد علي الحرف ففيه اخذ الحرف في تعريف
الحرف وذلك يوجب الدور فالجواب لا نسلم ان الضمير عايد علي الحرف بل هو عايد علي اللفظ ٥
سلمناه لكن الحرف له جهتان كما تقدم وهو عايد عليه من جهة كونه لفظا معلوما لا من جهة
كونه حرفا فلا دور **قوله** ثم اللفظ المراد من ثم الترتيب الذكري لا الزماني بقيد المهملة ولا
بدونه ويحتمل انها للاستيناف **قوله** لانه لا يخلو اي لا ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقرا
لما وجد في الخارج من ذلك **قوله** اما ان لا يدل جزؤه علي جزء معناه او يدل الاول المفرد
كزيد والثاني المركب كغلام زيد ان قيل يصدق علي غلام زيد انه لم يدل جزؤه وهو
الغين علي جزء معناه فيدخل في المفرد فالجواب اضافة جز للعهد الذهني فالمعني لم يدل شي
من اجزايه علي الخ فخرج المثال عن المفرد لانه دل غلام وان لم يدل الغين ويبقي داخلا
في المركب اذ يكفي فيه ان يدل جز **قوله** لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقرا
لما وجد في الخارج من ذلك **قوله** اما ان يستقل بالمفهومية اي بان يكون ملاحظا بذاته
اما بجميع اجزايه او ببعضها **قوله** او لا اي او لا يستقل بالمفهومية اي معناه اي لم يكن ملاحظا
لذاته بل بتبعية غيره ولاجله بان يتوجه الذهن الي ملاحظة غيره ويكون ذلك وسيلة
والة اليه فيلاحظ ذلك ايضا في ضمن ملاحظة الاول ولا يلتفت اليه بخصوصه وكل ما كان
كذلك لا يحكم عليه ولا به وانما يصلح لهما الحكم العقل بالبداهة بان الحكم علي الشي او به يتوقف
علي ان يتوجه اليه بخصوصه ولذاته فيدرك انه هو فما لم يلاحظ الا بتبعية الغير
لا يكون محكوما عليه ولا به ولا في حكمهما في الاحتياج الي الالتفات بالذات اعني الموصوف
والمضاف والمنسوب وتوضيح ذلك ان الحرف كمن مثلا موضوع لنسب وربطات مخصوصة
كابتدا السير من البصرة وابتدا الاكل من القصعة ونحوهما اي الحالة التي يصدق عليها
هذه المفهومات اذ لم تكن ملحوظة بذاتها فان تلك الحالة قد يتوجه اليها الذهن بخصوصها
كما يقال هي حالة بين شيين ولما توقف تعقلها علي الطرفين كالسير والبصرة لا بما من بينهما
بدي كان بتبعيتها من غير توجه اليهما لذاتهما والحرف لم يوضع لتلك الحالة اذا لوحظت كذلك
وقد يتوجه الذهن الي السير المربوط بالبصرة اي المبتدا منه وذلك يتوقف علي تلك الحالة في ضمن
ملاحظتها وتبعيتها لا لذاتها ولا يلتفت اليها بخصوصها نظير ذلك انك يقصد تارة روية المراة
فينظر الصورة فيها ايضا لكن بالتبعية وح لا يمكنك حكم علي الصورة وبها ويقصد تارة روية
الصورة فيها فينظر المراة ايضا بالتبعية لانها وسيلة اليها والة لها وح لا يمكنك الحكم
علي المراة وبها ومن انما وضعت للابتدا ان ملاحظة علي الوجه الثاني حتي لو لوحظت بالذات
لم يكن معني من والاسم وضع للمفهوم الاعم فلذا صح الحكم علي ابتدا سير البصرة ولا

يصح

قال ابن هشام في شرح الشذور وقول البصريين هو الصواب **قوله** وقال الكوفيون هم
النحاة المنسوبون الي الكوفة وهي بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط
العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالي عنه **قوله** وهو ما لا يتغير اخره يعني بعامل فلا يرد ان
بعض المبنيات قد يتغير اخره كحيث وكمن فان اخره قد يتغير بحركة النقل نحو من
اولي **قوله** وما يقدر اي اعرابه فهي صلة او صفة جرت علي غير من هي له وكان يجب ابراز
الضمير وقد يقال لعله جري هنا علي قول الكوفيين ان الابراز انما يجب اذا خيف
اللبس ويدعي ان اللبس هنا مامون **قوله** فالذي يظهر اعرابه الخ يرد عليه ان
الصحيح الاخر وشبهه يقدر اعرابهما فيما اذا سكن الاخر للوقف نحو جا زيد بسكون
الدال او للادغام نحو وتري الناس سكاري والعاديات ضبحا او للتخفيف نحو فتوبوا
الي باريكم بسكون الهمزة وفي المحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال
جا زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد بناء علي راي البصريين وعلي الاصح عندهم في حالة الرفع
انها حركة حكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان لم
يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني علي الاعم الاغلب او يقال مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما
يصح ان يظهر اعرابه **قوله** وهو ما كان في اخره الاولي اسقاط لفظ في **قوله** فالذي يقدر
فيه حرف جمع المذكر السالم الخ كلامه يقتضي الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر
فيه الحروف اذا اضيف الي كلمة اولها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جا صالحوا
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكذا الاسما الستة في الاحوال اذا
اضيفت الي ما ذكر نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وكذا المثني المضاف
لما ذكر في حالة الرفع فقط نحو جا صالحا القوم وقد يقال لعله لم يلتفت الي ذلك لانه
امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف يا المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة
العدم فتامل **قوله** اصله مسلموي يعني بعد الاضافة **قوله** ما يقدر المتعذر اي
ما يقدر اعرابه للتعذر فايدة مما يقدر فيه حركة المتعذر ما سكن اخره للادغام
نحو وقتل داود جالوت وتري الناس سكاري والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان في شرح
التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيدا لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال
قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد علي راي البصريين وعلي الاصح عندهم في حالة
الرفع انها حركة حكاية لا اعراب ومنه ايضا ما اشتغل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله
بكسر الدال اتباعا للام لان الحرف الواحد يتعذر تحريكه بحركتين في ان واحد **قوله** كالفتي
اي من كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمي مقصورا قال الرضي لكونه ضد الممدود
ولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولي لان نحو غلامي ممنوع من الحركات
في ذاته ولذلك جعلوا منه
ما سكن اخره للوقف والادغام
وما حرك بحركة الاتباع او الحكاية
او التقا

ولا بسمى مقصورا قوله وغلامي اي وكغلامي من كل اسم مضاف الي يا المتكلم وليس مثنى
ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ومقصورا او لا منقوصا قوله وما قبل يا المتكلم اشتغل
بحركة المناسبة يعني والحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في ان واحد قوله فتقدر فيهما الحركات
الثلاث محل تقدير الحركات الثلاث في مثل الفتى اذا لم يكن ممنوعا من الصرف اما الممنوع
من الصرف كموسى فيقدر فيه الضمة والفتحة قوله كما قالوا اشرب اذا بنوه للمفعول
ان الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل فيه نظر فانهم لم يصرحوا بذلك بل في
كلام بعض المحققين ما يدل على خلاف ما نقله عنهم ونصه وان كان يعني ما قبل اخر
المضارع مفتوحا في الاصل ابقي عليه والافتح انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي
والمضارع لكن رايت السيوطي في الاشباه والنظاير قال كسرة شرب اذا بني للمفعول
وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقي ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها
زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد في الحكاية على احد القولين
وفي يا منص اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بنا
غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية واذا صغرت فعلا على فعيل فضمة
فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي قوله وما يقدر يعني اعرابه للاستثقال
كالقاضي من الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة قبلها كسرة وافهم قوله كالقاضي
ان الذي يقدر اعرابه للاستثقال لا ينحصر في مثل القاضي والامر كذلك بل ما يشمله
ما سكن اخره من الصحيح الاخر للتخفيف نحو فتنوبوا الي باريكم بسكون
الهمزة قوله فانه تقدر فيه الضمة والكسرة محل تقدير الكسرة فيما ذكره
اذا كان منصرفا اما غير المنصرف نحو جوار فلا يقدر فيه الكسرة بل الفتحة
في حالة الجر فان قلت كيف قدرت الفتحة في حالة الجر في غير المنصرف مع انها
في نفسها خفيفة فالجواب عن ذلك ان الفتحة هنا نايبة عن الكسرة التي
حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على اليا ثقيلة بلا شك فاعطي نايبها
وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت قوله وتظهر فيه الفتحة يعني اذا كان
متصلا بما سبق ويستثني منه ما اعرب من مركب اعراب متضايفين واخر
اولهما يا نحو معدي كرب وبرقت فالي قلا فانه يقدر في اخر الاول الفتحة حالة
النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البنا وحالة منع الصرف مما
تنبيه خلاف ما قاله المصنف من تقدير الضمة والكسرة وظهور الفتحة ضرورة او
او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة اعط القوس باريها
بسكون اليا وقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله كان ايديهن بالقاع القرق

واجازه

واجازة ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من
من قرا من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا ومن الضرورة ايضا ظهور الضمة
والكسرة في يا المنقوص كقوله كجبيث الشري كابي الاسد وقوله لا بارك الله في الغواني هل
ولم يختضب سمر العوالي بالدم قوله وتحريكها بزيدها ثقلا كذا الرضي وذلك محسوس

قوله والمبني قسمان بقي قسم ثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان ويا زيدون
ولا رجلين ولا مسلمين لك ولعل المصنف لم يتعرض لذلك لان بناه عارض قوله للخفة
علة لكون البنا على الفتح لا لمطلق البنا ولا لكون البنا على حركة وعلة البنا شبهها بالحرف
من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط او الاستفهام وبنيت على حركة لئلا
يلتقي ساكنان وكانت الحركة فتحة كما تقدم قوله تشبيها بالغايات علة لكون البنا على
على الضم لا لمطلق البنا وعلة البنا شبهها بالحرف في الافتقار المتاصل شرطية كانت
او لا فانها مفتقرة بحسب الاصالة الي غيرها كما ان الحرف كذلك وان كانت شرطية فلك
تعليل البنا بوجه اخر وهو شبهها بالحرف من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط
والغايات هي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وساير اسما الجهات الست وسميت
بالغايات لتصير ورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا فان قلت الي تشبه
حيث الغايات وهي مقطوعة عن الاضافة وحيث مضافة قلت اجيب بانها انما هي
مضافة الي الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر كذا قرره غير
واحد وفيه نظر لاقتضايه ان الاضافة في المعنى ليست الي الجملة الي المفرد المبني كلا اضافة
وعلل الرضي كون الاضافة الي الجملة كلا اضافة بان الاضافة في المعنى ليست الي الجملة بل
الي المصدر الذي تضمنته وقال المرادي وجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الي
المفرد كساير اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد واما البنا على الكسر فعلى اصل
اصل التقا الساكنين واما على الفتح فللخفة وحكى ابن الدهان ان بني اسد يكسرونها جرا
ويفتحونها نصبا وحكى الكسايي ان فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدى عشرة لغة
وقرى بعضهم شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون اما على الفتح من يكسرها او من
يعربها جرا او من يعربها مطلقا قوله نحو المنادي المفرد قبل الندا من نحو اسم لا المفرد
المبني قبل دخولها نحو لا سيبويه في الدار بخلاف سيبويه قوله بخلاف العارض بسبب
الندا ونحوه فان قلت ما السر في ذلك قلت السر فيه ان حركة البنا العارضة تشبه حركة
الاعراب من جهة انها تحدث بحدوث حرف الندا او لا او تزول بزوال ذلك كما ان الحركة الاعرابية تحدث
بحدوث العامل وتزول بزواله قوله لانه الاصل في البنا يصح ان يكون قوله في البنا متعلقا بالاصل
والمعنى انه متاصل في البنا ويحتمل تعلقه بمحذوف ان المعني لان دخوله او وجوده في البنا الاصل

فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب الضمير والاصل في اللغة ما يبني عليه غيره ويقال
في الاصطلاح للراجح يقال الاصل الحقيقة وللقاعدة الكلية ومنه قوله لانه الاصل في البنا
ويجوز ان يكون الاصل فيه بمعني الراجح والاولي وللمستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر
وللدليل ومنه قولهم الاصل في هذه المسئلة قول الشاعر وعللت اصالة البنا على السكون
بامور منها ان البنا ضد الاعراب واصله ان يكون بالحركة فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة
ومنها ان السكون اخف والبنا مستثقل للزومه هيئة واحدة فكان اولي لان الاخف لا يعدل
عنه الا لمعارض ومنها ان الحركة زيدت في المعرب للحاجة ولا حاجة في البنا اليها لانها لا تدل
على معني قوله وذهب الكوفيون الخ ومذهبهم بان اضمارها الي دم ضعيف كاضمارها الي رد وما
ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب ورد ايضا بنا على راي الكسائي امامهم بانه خلي من القول
لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عنده وهو منتف فيجب انتفا الاعراب على قياس
الاسم بل اجدر كما لا يخفي وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما جاز في اكثر العوامل
قوله ثم اتي بهمزة الوصل توصلا الي النطق بالساكن ان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة
فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل قلت للمحافظة على صيغة المضارع ولذا زادوا الهمزة
في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تغييرها الاول قليل قوله مقدرة حال من اللام الامر اي حالة كون لام
الامر مقدرة خوف الالتباس بالمضارع يعني المرفوع قوله ما يظهر اعرابه يعني ان لم يمنع مانع
فلا يرد ان المضارع الصحيح الاخر قد يقدر اعرابه اذا اسكن اخره للوقف او للادغام نحو
يضرب بكرا او للتخفيف او لغير ذلك وقد يقال ايضا ان كلام المص مبني على الاعم الاغلب او اراد
ما يظهر اعرابه في الجملة في الفصيح قوله وما يقدر يعني اعرابه وكان ينبغي له ان يبرز الضمير
المستتر في يقدر لانه صلة او صفة جرت على غير من هي له وقد يقال لم يبرز هذا الضمير جريا
على قول الكوفيين لظهور المراد هنا قوله والذي يقدر اعرابه قسمان بقي قسم اخر وهو ما يقدر
فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا قوله فالذي يقدر فيه حرفان كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل
منه ايضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر
والمسك الذكي قوله تحركت الواو الاولي وانفتح ما قبلها قلبت الفا هذا غير متعين ولك ان تقول
استثقلت الضمة على الواو الاولي فحذفت فاجتمع ساكنان الواو الاولي والواو الثانية فحذفت
الاولي لالتقا الساكنين قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ان قلت قد جمع بين ثلاث نونات
نحو الناجين في [illegible] الماضي ويجنن في المضارع قلت لما كانت منها نونان من نفس الكلمة
وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون ونحوه فان الاولي نون الرفع والثانيتان للتاكيد
وهما زائدتان فالثلاثة زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزائد قوله ولتبلون ان قلت
هلا حذفت الالف من فعل الاثنين لالتقا الساكنين قلت لانها لو حذفت من فعل الاثنين

لالتبس

لالتبس بفعل الواحد ولو حذفت نون التوكيد لادي الي حذف ما زيد لغرض قوله وهو ما في اخره
الف او يا اسقاط [illegible] فان قلت ما يقدر فيه حركة للتعذر لا ينحصر فيما اخره الف بل منه ما سكن
اخره للادغام نحو يضرب بكر قلت لعل المص لم يلتفت الي ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة
مستقلة فليتامل قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو واليا واما خلاف
ذلك فهو ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه فمن ظهور الضمة قول القايل اذا قلت علّ القلب
يسلو قيضت ومن تقدير الفتحة قول القايل ارجو [illegible] وآمل ان تدنو مودتها قوله اذا لم
يتصل به ضمير رفع متحرك خرج بالضمير الاسم الظاهر فانه يبقى معه على بنايه على الفتحة نحو
ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه يبقى معه ايضا على البنا على الفتحة وبالمتحرك الساكن
فاما الالف فيبقى معها على البنا على الفتحة واما الواو فيضم معها وانما سكن اخره مع الضمير المذكور
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو اكرمت
واستخرجت والصحيح ان هذا السكون ليس ببناء وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المذكور وانما ضم مع الواو طلب للمشاكلة وانما بقي
الفتح في نحو دعوا ليدل على اللام المحذوفة وقد تقدم لكونه [illegible] على الغرض اللطيف والصحيح ان
هذا الضم ليس بنا وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة قوله فانه مبني على السكون يعني لفظا كاضرب او تقديرا كاضرب الرجل ومحل بنا مثل
اضرب على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح كاضربن قوله والثاني كاغزوا
واخش وارم محل بنايه على الحذف اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت
به نون النسوة بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين قال تعالى فتعالين امتعكن وان
باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين فايدة قد يدخل الامر الحذف
فلا يبقى منه الا حرف واحد او حركة فالاول نحو له وعه وفه وره بمعني عد بالخير من واي بمعني وعد واليها
فيه ها السكت واذا امرت به انثى قلت اي بالبنا على حذف النون واذا اكدته بالنون الثقيلة قلت
ان يحذف اليا لالتقا الساكنين وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قول القايل ان هند المليحة
الحسنا [illegible] من اضمرت لخل وفا فانه يقال كيف رفع اسمان وصفته الاول وجوابه على ما مر
من ان ان فعل امر مسند الي الضمير المونث المخاطبة موكد بالنون الثقيلة واما هند
فمنادي حذف منه حرف الندا مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت تابع
على اللفظ والحسنا نعت تابع على المحل لان المنادي مفعول به في محل نصب والثاني
نحو قل بكسر اللام واصله قل انقلت حركة الهمزة التي هي فعل امر بمعني عد الي
الساكن الصحيح قبلها وحذفت الهمزة فصار ما ذكر قوله والحروف كلها مبنية
لا يعترض عليه ببيت الكتاب الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوايله لان لو هنا لما
جردت عن معني الحرفية وجذبت الي حيز الاسمية واريد بها لفظها لا معناها قوله تشبيها بالفايات

كن

نحو منذ لعل وجه شبهها بالغايات شدة الابهام والاحتياج الى ما يبين معناها وكثرة
الاستعمال فليتأمل قوله بخلاف الواقعة فانها اسم اعلم ان لمنذ ومذ ثلاثة احوال
الاول ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومان وفي ذلك ثلاث
مذاهب الاول انهما مبتدآن والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير
في المعرفة امد انقطاع الروية يوم الجمعة وفي النكرة امد انقطاع الروية يومان والثاني
انهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع في موضع المبتدا والتقدير بيني وبين لقايه يومان
واليه ذهب الاخفش وطايفة من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل
مقدر اي منذ مضى يوم الجمعة او يومان وهما ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب
محققوا اهل الكوفة واختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل الثانية ان
يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقد تكون اسمية
كقوله مذ انا يافع وفي ذلك مذهبان احدهما ان منذ ومذ ظرفان مضافان الى الجملة لما
وهو المختار وصرح به سيبويه والثاني انهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف
يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش
فلا يكونان عنده الا مبتداين واختاره ابن عصفور اذا علمت ذلك علمت ان كلام
المص مبني على انهما مبتدآن لا انهما لا يرتفعان الا ان كانا مبتداين قوله لانها لا يتداول
الخ اي لانها لا يتوارد عليها معان تركيبية يحتاج في الدلالة عليها الى اعراب فلو اعربت لكان
اعرابها ضايعا بلا فايدة وبما ذكرناه من ان المراد المعاني التركيبية الطارية في التركيب
يندفع اعتراض الشيخ ابي حيان بنحو من فانها للابتدا والتبعيض ولبيان الجنس مثلا وهي
جواب ايضا عما قيل قد يحصل الالتباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي قوله لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل
المراد باللزوم المذكور ان لا يختلف اخر الكلمة لاختلاف العوامل لان اخر المبني قد يختلف
لا لاختلاف العوامل نحو من امن بنقل حركة الهمزة الى النون وزاد بعضهم في التعريف الذي ذكره
المص بعد قوله لغير عامل ولا اعتلال ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى زيادة قوله ولا اعتلال لان المعرب
المعتل اخره يلزم حالة واحدة لتعذر حركته تقديرا كما تقدم بيانه قوله من شبه الاعراب من فيه لبيان الجنس
اي به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه اي من
الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضما او فتحا او كسرا او سكونا او ما ناب عنها وكونه في اخر
الكلمة لا في اولها او وسطها قوله وليس حكاية الخ اي ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب واعلم ان تعريف البنا المذكور ينتقض بالسكون للوقف او للتخفيف قوله الحمد لله
بكسر الدال اتباعا للام هي لغة تميم وبعض غطفان وقرا بها الحسن البصري وزيد بن علي
وقرى بالعكس اي بضم لام الجر اتباعا لضمة الدال وهي لغة بعض قيس وقرا بها ابراهيم بن

ابي

يصح على معنى من من شرت من البصرة وان اتحد معناهما في الجملة فافهم وقس عليه
الظرفية في في والمثلية في الكاف والعلو في على وانما صح الحكم على الاسم وبه بخلاف الفعل لانه
وضع لمعنى يدرك بالذات ولم يمنع مانع من الحكم عليه واما الفعل فانه وان لوحظ بالذات لكن منع
من الحكم عليه مانع وصح الحكم به فان المعنى المصدري المعتبر في مفهوم الفعل ملاحظ بذاته
لانه ينسب الى الفاعل والمفعول الا ان الواضع قد اعتبره على وجه يحكم العقل بالبداهة بانه
حينئذ لا يمكن الحكم عليه فهو مستقل بالمفهومية لكن عرض مانع من الحكم عليه فاحفظ
هذا فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع ودع عنك ما قيل او يقال فماذا بعد الحق الا الضلال واعلم
ان الفعل قد اعتبر في مفهومه نسبة الحدث فهي ملحوظة بالتبعية على ما مر فلا يكون الملاحظ
بالذات الا بعض مفهومه فهو مستقل بالمفهومية بمعنى ان في مفهومه ما يستقل وقد
اشرنا اليه فلا تغفل وليس في قولنا او لا حذف المعطوف وابقا العاطف لان المحذوف جز
المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان احرف الجواب تحذف
الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل ههنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب قوله الثاني الحرف اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميا
وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسمين قوله اما
ان يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة احترز بهيئته عن الاسما الدالة بحسب الجواهر
على احد الازمنة الثلاثة كالامس والغد وليس المراد ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة
حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون تقاليب الاسما الدالة بجوهرها باسرها دالة على
ما يدل عليه وهو باطل فقط بل المراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف
الهيئة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة ودلالة الفعل على الزمان بالهيئة انما
هي في لغة العرب واما في لغة العجم فالدلالة على الزمان ليست بالهيئة اذ قد تتحقق له
الهيئة مع اختلاف الزمان كقولنا امد وابد فان اردنا التعميم قلنا الفعل ما يدل بهيئته
على الزمان او كان مرادفا لذلك واعلم ان الاول مبتدا خبره ان يدل الخ والمضاف
محذوف قبل المبتدا اي حال الاول الدلالة واحسن من ذلك جعله على تقدير مضاف
قبل الخبر اي والاول ذات دلالة لان الاول يحوج الى صرف قوله الثاني الاسم والاول لما
الفعل عن ظاهره وبعضهم جعل قوله ان يدل مبتدا خبره محذوف اي اما من
صفته ان يدل والجملة خبر الاول وبقي تاويل اخر وهو جعل ان يدل بمعنى الدلالة
والدلالة بمعنى الدال اي والاول اما دال الخ وبقي تحقيق ذكره سيد المحققين وسند
المدققين السيد الشريف وهو انه لا حاجة الى تقدير للعرف بحسب المعنى بين
صريح المصدر والفعل المؤول به بدخول كلمة ان اذ لا فرق من رجع الى المعنى

بمعنى ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة
الى شي منهما قوله وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة قوله حد كل
واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحصر ان الحرف لفظ مفرد دال
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ولا يدل بهيئته
على احد الازمنة الثلاثة والفعل لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ويدل بهيئته على احد
الازمنة الثلاثة فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن
اخويه بعدم الاستقلال بالمفهومية والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال بالمفهومية
وعن الاسم بالدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فعلم لكل واحد منها معرف
جامع الافراده ومانع من دخول غيرها وليس المراد بالحد عند الادباء الا المعرف الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ليكون كلامه مفيدا للذكي وغيره بناء على تفاوت الطباع قوله لانه لا يخلو
اي لان ماصدق الفعل لا يخلو بحسب الاستقبال لما وجد في الخارج من ذلك قوله على الاستقبال
اي على المستقبل قوله الثاني الماضي فان قيل يرد عليه انه صادق على المضارع المجزوم
بلم وعلى المضارع في سياق لو وغير صادق على الماضي بعد اداة شرط قالجواب عن
الاول ان دلالته على المضي عارض نشا من لم ولو وعن الثاني ان دلالته على
الاستقبال امر عارض نشا من اداة الشرط والاعتبار لاصل الوضع قوله
والاول الامر اعلم ان استقبالية زمن الامر انما هي باعتبار الحدث المامور بايقاعه
واما باعتبار كون الامر انشا فظاهر قول ابن مالك الانشا هو ايقاع معنى بلفظ
يقارنه في الوجود ان كل انشا له زمن حالي من حيث كونه انشا وان من الانشا
ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لاغير
وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي
وهو الامر وهذا له زمانان حالي من حيث الانشا ومستقبل وهو من حيث
الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول قوله ولا يعمل يعني ان
هذا حقه وقاعدته فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس
مع اشتراكهما بين الاسما والافعال قوله وانما تكون هل مشتركة اذا لم يكن
في حيزها فعل قد يقال لا حاجة الى هذا لان هل بالنظر الى ذاتها مشتركة والاختصاص
بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فان كان في حيزها فعل فتختص به السر في ذلك ما قاله
الرضي وغيره ان اصل هل ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان حين وقد مختصة

بالفعل

بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في
حيزها تسهلت عنه ذاهلة قوله فيعمل فيهما يعني ان هذا حقه وقاعدته اذا لم
يكن كالجزء منها فلا يرد النقض بلام التعريف لانها كالجزء ولا بلام الابتداء على القول
بانها خاصة بالاسما يل بالمبتدا كما عليه جماعة ابن الحاجب لان لام الابتدا وان
لم تكن كالجزء اذ تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها جاءت على خلاف القاعدة
وحق ما يختص بالاسما ان يعمل العمل الخاص بالاسما وهو الجر وقد لا يعمل
ذلك كان واخواتها قوله فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقاعدته اذا لم يكن كالجزء
منها فلا يرد النقض بالسين وسوف وتا التانيث الساكنة وادوات التحضيض
وحق المختص بالافعال ان يعمل العمل الخاص بها وقد لا يعمل ذلك كنواصب المضارع
وسمي الاسم اسما لسموه على اخويه هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون انما
سمي اسما لانه سمة اي علامة على مسماه قوله وهو المصدر اي اصله المصدر لما
وسيبويه يسميه فعلا وحدثا وحدثانا قوله وسمي الفعل فعلا الخ انما ياتي على قول البصريين
ان المصدر اصل للفعل قوله لان المصدر الخ اي وانما سمي المصدر فعلا لان المصدر
اي اللفظ المخصوص الذي مدلوله فعل الفاعل فقوله هو فعل الفاعل لم يقصد به
بيان المصدر الذي هو اصل الفعل بل بيان مدلوله الذي بسببه سمي المصدر فعلا
ويجوز ان يكون قصد به بيان المصدر لكن على تقدير مضاف اي الذي هو اي مدلوله
فعل الفاعل فحذف المضاف فانفصل الضمير وارتفع قوله حالة واحدة هي السكون
بالنسبة الى التنوين والجر بالنسبة الى المضاف اليه قوله نزلت ثانيتهما منزلة تا
التانيث مما قبلها وجه التنزيل والشبه بينهما ان عجزه يحذف في الترخيم كما يحذف
فيه تا التانيث ويصغر صدره كما يصغر ما قبلها قوله وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما
منزلة تا التانيث مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها ولا يخفى
عليك ان هذا التعريف لا يتناول نحو معدي كرب لان اخر الكلمة الاولى ليس مفتوحا
ولا نحو سيبويه على لغة من بناه لان اخر الكلمة الثانية لم يجر عليه اعراب فتامل
وفي ادخال المركب المزجي في المركب نظر لان المركب هو الذي دل جزوه على جزء معناه
وليس هذا كذلك لانه علم ولا شي من الاعلام كذلك لان العلم من قسم الاسم الذي
هو قسم من المفرد نعم تتصف الاعلام بذلك باعتبار اصلها المنقولة عنه مجازا
قوله ملازم حالة واحدة وهي الفتح يستثنى منه ما اذا كان اخر الجزء الاول يا نحو معدي

كرب فانها تسكن قيل او نون نا نحو باد بجنانه وانما بني علي الفتح للتنزيل عجزه منزلة تا
التانيث وانما لم تفتح الياء ان كانت تفتح قبل تا التانيث لان للتركيب مزيد ثقل فخص
بمزيد خفة قوله خلا ما القوم اي احالة خلا فالقوم والام للتبيين كما في سقيا لك فيكون
خلا فا مفعول لا مطلقا او اقول ذلك محالا او احلاق فيكون حالا قوله ليس معربا اي
لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم السبب وذهب قوم الي انه مبني بنا علي ان ذلك
من اسباب البنا والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر
فيه الاعراب فهو مقدر كما في المقصور ونحوه وكان ينبغي له ان يقول وخلا فالقوم ذهبوا
الي ان الاسما قبل التركيب لا معربة ولا مبنية لعدم الموجب لكل منهما ولسكون اخرها
وصلا بعد ساكن نحو قاف سين ولبس في البنيان ما يكون كذلك واختاره الشيخ ابو
حيان وقيل انها مبنية واليه ذهب ابن الحاجب لجعله عدم التركيب من اسباب
البنا وعلل غيره بانها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة واختاره
ابن مالك وقيل انها معربة بنا علي ان عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع
لانها صالحة للعمل وكان ينبغي له ان يقول ايضا وخلافا لقوم ذهبوا الي ان المتبع
لا معرب ولا مبني نحو الحمد لله بكسر الدال وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصايغ والصحيح
انه معرب بحركات مقدرة علي اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع
وكان ينبغي له ان يقول ايضا وخلافا لقوم ذهبوا الي ان المحكي بمن نحو من زيدا من زيد
من زيد لا معرب ولا مبني وان حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بنا وقيل انه
معرب وحركته حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول لفعل مقدر
وفي الجر بدل والصحيح انه معرب بحركات مقدرة علي اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية وفي الاحوال كلها اما خبر من واما مبتدا اخره
من قوله ما تغير اخره اي اسم بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم تغير اخره
اي الحرف الذي هو اخره ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحركة قوله حقيقة او مجازا تفصيل للاخر قوله فقال البصريون هم
النحاة المنسوبون الي البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها
عتبة ابن غزوان في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح البا وكسرها
وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري قال النووي رحمه الله تعالى افصحهن
الفتح وهو المشهور قال والنسب اليها بصري بكسر البا وهما فتحها وجهان
مشهوران ولم يقولوه بالضم وان ضمت البصرة علي لغة كذا في تهذيب الاسما واللغات

قال

الي عيلة ويزيد المكي فان قيل الاتباع انما يكون في كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل بضم الدال اتباعا
لراء ومغيرة بكسر الميم اتباعا للغين فكيف والاتباع في كلمتين فالجواب منع اختصاص الكلمة
الواحدة بالاتباع عند تميم ومن ذكر معها بل يكون في الكلمة وفيما هو بمنزلتها والكلمتان هنا
منزلتان لكثرة استعمالهما معا منزلة الكلمة الواحدة فجرى فيهما الاتباع قوله وانواع
البنا اربعة قيل ينتقض هذا الحصر بنا الامر والمنادي واسم لا التبرية علي ما سيذكر في
ابوابها من الحروف وحذفها ثانيا قيل هذه فرعية قلت الاصالة والفرعية لا تعقل في
الانواع بخلاف العلامات واجاب شيخنا بان الانواع التي لا تعقل فيها الاصالة والفرعية هي الانواع
المنطقية وليس المراد هنا الانواع المنطقية وانما المراد ان بعضا من افراد ما يسمى بالضم
وبعضا منها يسمى بالفتح وهكذا ولو سلم فالممتنع تفرع بعض افراد النوع علي بعض من حيث كونها
افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعضا لافراد اكثر استعمالا واغلب واريح في
نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع وقد يقال كلامه ليس مفيد الحصر بنا علي
ان العدد لا مفهوم له فان قلت فما فايدة ذكر العدد حينئذ قلت ضبط الاقسام حتى لا تنفلت قوله وهما
ثقيلان انقل الحركات الضمة فانها بعمل العضلتين الواصلتين الي طرف الشفة ثم الكسرة اذ يكفي فيها
العضلة الواحدة الجاذبة ثم الفتحة اذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة وللامزجة تاثير في
ذلك قال الجوهري كل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة فهي عضلة وقال بعضهم هي كل لحمة
غليظة منتبرة كلحمة الساق والعضد وفي حديث المناسي ازرة المومن الي عضلة
ساقيه وفي لفظ له الي انصاف ساقيه والمنقول عن الخليل بن احمد انها كل لحمة اشتملت علي عصبة
وهي بالعين المهملة والضاد المعجمة مفتوحتين قوله لم يبد خلا فيه ظاهر علي القول بان
الضمة في نحو حيث عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بنا واما تمثيل شارح الهادي للفعل
المبني علي الكسر بنحو بس وللمبني علي الضم بنحو ردّ ففيه نظر قوله ما جي به نطق به قوله من
حركة او حرف او سكون او حذف من فيه لبيان الجنس التي به لرفع الابهام عن ما ولكان
تقول ان التعريف المذكور لا يتناول اعراب الفعل لانه لم يجا به لبيان مقتضى العامل
الذي هو الفاعلية والمفعولية والاضافة فليتامل ومعنى كون السكون والحذف
لفظيا انه يتعلق باللفظ من حركة او حرف فان قلت قد عرفوا العامل بما يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب فتعريف الاعراب بما العامل قيد منه فيه دور قلت اجيب بانه تعريف
لفظي لبيان المقصود به الابيان المعنى الذي وضع له اللفظ قوله تغير ان قلت المقصود تفسير
الاعراب الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص فكيف يصح تفسير الاعراب المذكور به
وحمله عليه قلت المراد به التغير والمصدر كثيرا ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر فالمعنى
تغير ولو عبر به كما عبر به بعض المحققين لكان اولي قوله اخر الاسم اي تغير الحرف الذي

هو اخرهما اذ اما بان يبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة
بان يبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات قوله الاسم المتمكن
قال الشيخ ابو حيان في غاية الاحسان الاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا
نحو زيد جعفر قوله لفظا او تقديرا تفصيل التغيير الاخر وهما مصدران بمعنى المفعول
منصوبان على الحال اي حال كون التغيير ملفوظا به او مقدرا والمراد بالتغيير اللفظي ما
تكون علامته ملفوظة وبالتغيير التقديري ما تكون علامته مقدرة ويحتمل ان
لا يكون بمعنى المفعول فيكون التقدير تغيير لفظ او تغيير تقدير قوله بعامل ملفوظ
به او مقدر فيه قصور لانه لا يتناول العامل المعنوي كالابتدا لانه ليس بملفوظ ولا
مقدر قوله فزيد والفتى في الاول مرفوعان بفعل محذوف فان قيل السوال جملة
اسمية فالاولى ان يكون زيد والفتى في ذلك مبتدائين ليطابق الجواب السوال في
الاسمية فالجواب ان السوال وان كان اسمية لكنه فعلية معنى اسمية صورة فايراد
الجواب فعلية اشبه على المطابقة المعتبرة وانما كان السوال فعلية لان من قام
في معنى اقام زيد او عمرو او خالد او غير ذلك فلارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة
على تلك الذات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة
اسمية صورة قوله تقديره قام اي المقدر رمته قام قوله يختص بالاسما الباقية داخلة
على المقصور عليه وكذا في قوله تختص بالافعال قوله وفي الثالث مرفوعة فيه تسمح اذ المرفوع
هي الكلمة بتمامها وانما النون محل الاعراب يظهر فيها قوله برفع تشرب على الاستيناف
فيكون نهى عن الاول واباح الثاني اي لا تاكل السمك ولك شرب اللبن كذا في شرح التسهيل
لابن مالك وكذا قال في المغني ويكون المعنى وانت تشرب لبنا ان شئت وقال بدر الدين
ابن مالك معنى الرفع كمعنى النصب ولكنه على تقدير وانت تشرب اللبن فكان قدر
الواو للحال لا للعطف ولا للاستيناف قوله وبجزمه على النهي عن الشرب ايضا اي فيكون
النهي عن كل منهما قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعيين ان يكون المنهي عن
كل واحد منهما على كل حال ولا مانع ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا
قلت ما جاني زيد وعمرو ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت
المجي فان اتي بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول قال الشمني ويرتفع هذا النظر بان معنى توجيه
النهي عن واحد منهما ايضا ظاهر فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما قوله ومثال اختصاص
الاسم بالخفض الى الباقي بالخفض داخلة على المقصور وكذا في بالجزم قوله ومدلول الفعل
مركب من الحدث والزمان ان تلك الاسم ايضا يدل عليهما في نحو زيد ضارب عمرا غدا لكن الفعل
هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه او تشبيهه به

كما

كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم
اشترط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل
المضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه
واذا كان للماضي كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية
به لتباين الصيغتين قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول الخ بنيه على القول
بان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة
هي على نفس الاعراب على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامة على نفسه لان العلامة
يجب ان تغاير صاحبها وعن ذلك اجوبة اوضحها واحسنها ما قاله بعض المحققين
من المشايخ من ان هذه عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وصارت تجري على لسان
من يقول ان الاعراب لفظي قوله فزيد مفعول فيه حكاية المفرد وهي شاذة بعد غير من
قوله الاول في الاسم المفرد فيه نظر لانه يوجب ان يكون الشي اما ظرفا لنفسه ان كان
الاول هو الاسم المفرد واما كون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن
ان يقول بعد فيكون في الاسم المفرد وهو الاول او اولها ويمكن توجيه كلامه بان
يكون التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص بمعنى تحققه فيه
بناء على ان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب ما
الخارج فتامل واجد ذلك في نظايره قوله نحو جا زيد اي نحو زيد من جا زيد من
كل اسم ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الخمسة وان دل على جماعة نحو قوم
ورهط ونسا ويستثنى منه ما الحق بالمثنى من نحو كلا وكلتا وما الحق بجمع المذكر
السالم من نحو اولي وعشرين واخواته ونحو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
اي وذلك نحو ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره اعني ويجوز جره على انه بدل
من الاسم المفرد قوله وهو ما تغير فيه بنا واحده اي لغير اعلال ليلا يرد عليه ما تغير
لفظ واحده للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير بل هو جمع تصحيح نحو قاضون والا
علون فان قيل يرد عليه نحو صنوان جمع صنو فانه سلم فيه لفظ الواحد مع انه ليس بجمع
تصحيح والا اعراب بالحروف قلت اجيب بانه ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف فقد
يتخلف لعدم استيفايه شروط اعرابه بها على انا لا نسلم انه سلم فيه لفظ الواحد حتى
يكون جمع تصحيح فان جمع التكسير ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقا او تقديرا بان تقدر
حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان قال في
الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان
والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن

التنوين قوله مرفوعان على الفاعلية اما رفع زيد على الفاعلية فواضح واما رفع الغير على
الفاعلية فوجهه انه معطوف على الفاعل والمعطوف له حكم المعطوف عليه فالمراد بالفاعلية ما
يشمل الفاعلية حكما قوله فان كان المونث علما فانه يجمع هذا الجمع بلا شرط فان قلت قال
ابن ابي الربيع شرطه ان يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق او شاة بعقرب لم يجز جمعه
بالالف والتا قال في شرح التسهيل ولم يره لغيره نعم استثني منه باب قطام في لغة من بناه
واستثني منه بعضهم ايضا شاة وشفة وامة اذا جعلن علما استغناء بتكسيرها على
شياة وشفاه واماء قوله فشرطه ان يكون مذكره قد جمع بواو ونون احترز به عن
فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وعن فعلاء افعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع
مذكرهما واجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في جمع احمر واسود بالواو والنون
اما فعلاء التي لا افعل لها من حيث الوضع كامراة عجزاء اذ لم يقولوا رجل اعجز او من حيث الخلقة
كامراة عذراء فقال ابن مالك يجوز جمعها بالالف والتاء لان المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع
الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع اكمر وادر بالواو
والنون ولا فعلاء لهما قوله وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مونثا مجردا من
التاء كحائض قال بدر الدين ابن مالك وقد لا تلحق التاء صفة المونث استغناء عنها
او اتساعا اما ما يستغني عن التاء فاذا كان من الصفات مختصا بالمونث ولم يقصد
به قصد فعله من افادة الحدوث نحو حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض
والطمث دون تعرض لوجود الفعل فلو قصد انه تجدد لها الحيض والطمث في احد
الازمنة لحقت التاء فقيل حائضة وطامثة انتهى ما اردناه فايدة الذي يجمع بالالف
والتاء قياسا خمسة انواع الاول ذو التاء مطلقا الا ما استثني من شاة وشفة وامة
استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه واماء فلا يجمع بالالف والتاء على الاصح ومن امراة وامة
وقلة في اللغة الثاني علم المونث مطلقا الا ما استثني وقد تقدم الثالث صفة مذكر لا يعقل
كجبال راسيات وايام معدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل فليسات ودريهمات
ودنينيرات الخامس اسم جنس مونث بالالف سواء كان اسما نحو بهمى وهو نبت وبهميات وصحراء
او صفة نحو امراة حبلى وحبليات وحلت سيراء وحلل سيراوات الا ما استثني من فعلى فعلان كسكرى
فلا يقال سكريات ومن فعلاء افعل كحمراء فلا يقال حمراوات وقد تقدم ذلك اما اسم الجنس المونث بلا علامة
كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من ذلك امرحيث جمعت بهما وما سوى الانواع
المذكورة شاذ مقصور على السماع نحو سموات وارضات وحوذات وحيوانات قال ابن مالك واشذ
من ذلك جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحمامات وحمامات وسرادقات انتهى قوله الاول الاسم
المفرد نحو رايت زيدا يستثني منه ما الحق بالمثنى وما الحق بجمع السلامة لمذكر او مونث قوله والثاني في

جمع

جمع التكسير يستثني منه ما الحق بجمع السلامة المذكور او مونث فانه لا ينصب بالفتحة بل بالياء او الكسرة
في الفصيح قوله والثالث في الفعل المضارع المعرب اي الذي لم يتصل به الف اثنين ولا واو جمع
ولا ياء مخاطبة بالقرينة المثال وما ياتي وكذا يقال فيها تقدم في الرفع وما ياتي في الجزم بالسكون
الاول الاسم المفرد المنصرف يستثني منه ما الحق بالمثنى من نحو اثنين وما الحق بجمع المذكر السالم
من نحو عشرين فانهما يجران بالياء ومراده بالمنصرف هنا وفيما ياتي المنصرف حقيقة او حكما
غير فيشمل المنصرف مضافا او مقرونا باللام قوله والثاني في جمع التكسير المنصرف يستثني منه ما الحق
منه بجمع المذكر السالم من نحو ارضين وسنين فانه يخفض بالياء قوله باقيا على خمسة لا حاجة
الى هذا القيد لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل علما صار مفردا نعم يصح ان يطلق
عليه جمع باعتبار اصله قوله فالزيدون المسلمون فاعل لا يخفى ان الفاعل هو الزيدون واما المسلمون
فنعت له فاطلاق الفاعل عليه للتغليب وغلب الفاعل لشرفه لانه متبوع او للمجاورة قوله هذا هو
المشهور وسياتي ما يعلم منه مقابل المشهور قوله مرفوعة على الخبرية ان قلت المرفوع على
الخبرية واما ما بعده فمرفوع بالعطف عليه قلت المعطوف له حكم المعطوف عليه فالمعطوف على الخبر
له حكم الخبر فهو خبر حكما قوله على المشهور وسياتي ايضا ما يعلم منه مقابلة المشهور فيها وفي
المثنى قوله فاباك وما عطف عليه مفعول يجري فيه مثل ما تقدم سوالا وجوابا قوله وهي كل فعل
مضارع الخ اورد عليه ان كل لفظ زيدة لان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد
غير جائز وايضا كل يفهم ان كل واحد منهما هو الامثلة الخمسة فيخل بصدق الحد على المحدود الذي
هو الامثلة الخمسة ولقائل ان يقول ان ما ذكر ليس تعريفا بل تعيين لمعناها وانها على اي شيء
تطلق لمن عرف معنى الامثلة ومعنى الفعل المضارع الذي اتصل به ما ذكر فلا باس بايراد لفظ كل ولك
ان تقول ايضا انه لحظ في التعريف كونه ضابطا فادخل فيه لفظة كل والا فهي لا تدخل فيه لانه للماهية
لا للافراد واحسن من ذلك ان يقال ادخال كل على التعريف لغرض هو بيان اطراده قوله وهو ما جمع بالف
وتاء مزيدتين اخلو ان المصنف قيد الالف والتاء بالزيادة ليخرج نحو سكنت ابياتا واحييت امواتا قال الله
تعالى وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل
كما سياتي وان كانت التاء زائدة فينصبان بالفتحة على الاصل تقول رايت قضاة وغزاة الاول لان الاصل
قضية وغزوة لانهما من قضية وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين ولا يخفى عليك
ان التقييد انما يحتاج اليه اذا جعلت الباء للمصاحبة والملابسة فان جعلت للسببية لم يحتج اليه
لان المعنى على هذا جمع بسبب الف وتاء على معنى ان الجمعية حصلت بالف وتاء ولا شك ان قضاة وابياتا لم
يحصل جمعيتها بالالف والتاء انما حصلت بالصيغة لانهما جمعا تكسير فان قيل الذي جمع بالف وتاء هو المفرد
وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالم قلت وما واقعة على الجمع اي الجمع الذي جمع بالف وتاء اي
تحققت جمعيته وحصلت بما ذكر فان قلت تعريف الجمع المونث السالم بما ذكر تعريف بالاعم لانه يتناول

ما كان موءنثه مذكرا كحمامات وما تغير فيه بنا الواحد كسجدات وحبليات قلت جمع المونث السالم في الاصطلاح
اسم لما جمع بالف وتا وان تغير بنا واحده او كان لمذكر في الاسم الذي لا ينصرف قال الرضي مفرداً كان او
مجموعا مكسرا كاحمد ومساجد ثم قالوا انما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع
السببين نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتي تحذف فيتبعه
الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سميتهما واعربا باعراب المفرد اي جعل
النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر وقال
ايضا وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه وقال في بابه ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل اي
بكونه فرعا لاصل كما ان الفعل فرع الاسم افادة لاحتياجه اليه في كونه كلاما واستغنا الاسم فيه عنه واشتقاقا
حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي التنوين اذ اصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن
حذف التنوين وقالوا اي اكثرهم ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وفي هذا القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتي يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية
التنوين لا بالاصالة فعلي قولهم لا نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران
واحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف
لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط
تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تبعا له مع انه لا حاجة داعية الي اعادة الكسر
اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام والاضافة والبنا فارادوا التنصيص من اول الامر علي انه لم يسقط الا
لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للتي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يعلي بنون
العماد في نحو ضربني وضربني **قوله** وما اشبه الفعل في فرعيتين فان قلت هلا اكتفي في هذا الحكم بكون الاسم
فرعا من جهة واحدة قلت لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثبات فرعيته الي تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسما
التي لا تنصرف بسبب هذه العلل غير ظاهرة فلم تكف واحدة منها الا اذا اقامت مقام اثنين فان قلت
لم كان اعطي الاسم هنا حكم الفعل اولي من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل
ايضا قلت لان الاسم تطفل علي الفعل فيما هو من خواص الفعل وهو كونه فرعا من وجهين وليس
ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان قلت لم لم يبن لهذه المشابهة قلت لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا
مع ضعف الفعل في البنا فان قلت لم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن
معني الفعل الطالب للفاعل والمفعول والمراد بالفرعيتين شيان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرتين
فلا يشكل بهذا اصرف **قوله** او فرعية تقوم مقام الفرعيتين اي تفيد فايدتهما او تكون في حكمهما

قوله

قوله وعند الكوفيين التركيب اي شبه التركيب بقرينة التعليل **قوله** وذلك ان في الفعل فرعية الي قوله لم لا يكون
الاسما يعني في الاسم من هذا الوجه اصل للفعل لاحتياجه اليه لا الفعل اذ من هذا الوجه فرع عليه فلا يكمل
شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسما
ما جاء علي الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به
ما فرعيته اللفظ والمعني فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال
او من جهة المعني كحايض وطامث لانه لم يجر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يحف نحو احمد فمنع
لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخري المعني وهو
التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل فيه ما ثقل في الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا
قوله وهو ما كان علي وزن صيغة منتهي الجموع الظاهر ان المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو الموازنة
والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والمعني علي مشاكلته وموافقته صيغة اي هيئة منتهي الجموع
اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخري لا علي مشاكلة صيغة منتهي الجموع لو حتي تكون الاضافة
للفاعل **قوله** كل جمع بعد الف تكسيره حرفان كمساجد وصوامع او ثلاثة اوسطها ساكن شرطه
ان يكون اوله مفتوحا وان يكون ثالثه الف غير عوض يليها كسرة غير عارضة ملفوظ بها او مقدرة
كدواب وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال فمتي وجدت
هذه الشروط في جمع امتنع من الصرف لوجود فرعيتين فرعية المعني وهي الدلالة علي الجمع وفرعية اللفظ
وهي الخروج عن صيغ الاحاد العربية لان هذين الوزنين مختصان بالجمع او بما نقل عنه كحضاجر علم
للضبع ولا يجمعون دانا لثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا او له مضموم كعذافر وهو العظيم او الفر
عوض من احدي يائي النسب كيمان وشام من يمني وشامي حذفت احدي اليائين وعوض منها الالف
او ما يلي الالف ساكن كعبال جمع عبالة وهي الثقل يقال القي علي عبالته اي ثقله والساكن الذي يلي الالف
في عبال الاحظ له في الحركة او مفتوح كبراكا او مضموم كتدارك وتجادل او مكسور بكسرة عارضة
نحو توان وتدان فان وزنهما تفاعل بالضم فجعل مكان الضمة كسرة لتصح اليا او ثاني الثلاثة متحرك
كطواعية وكراهية ولهذا صرف نحو صياقلة وملايكة او هو والثالث عارضان للنسب منوي بها
الانفصال كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال فان يا النسب في ذلك مقدرة الانفصال بخلاف
الجمع وا سافاريه وبخاتي جمع بختي فغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض وضابط ذلك ان اليا
ان تعوم وجودها علي وجود الالف منع الصرف والا صرف سواسبق وجود الالف كظفاري رباحي او كانا
غير منفكين عنها كحواري ولاختصاص الوزنين بالجمع لم يشبهها شيا مما جا عليهما بالاحاد ولم
يكسره وان كسر ما غيره من ابنية الجمع كقولهم في كلب الكلب ثم كسروه علي اكالب وقالوا اكمة ثم
اكم ثم اكام بكسر الهمزة ثم اكم كالكتاب وكتب ثم اكام كعنق واعناق واما ثمان فمنعه من الصرف
نادر كقوله يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتي هممن بزيغة الارتاج ومنعه من الصرف لشبهه بدراهم

لا يجمع في المعنى وليس على النسب حقيقة لكون الفه اصلية والمردود فيه الحرف كقوله لقد غربت ثمانيا وثمانيا
وثمان عشرة واثنتين واربعا لان الفه ليست اصلية بل هي عوض من احدى يائي النسب قال الجوهري
وهو في الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية ثم فتحوا اوله لانهم يغيرون في النسب
قوله سواء كان في اوله ميم اولا وذلك لان المقصود موافقة مفاعل او مفاعيل في الهيئة لا في الوزن
قوله واما التاء في هذا الجمع الخ قال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان قيام الاقصى مقام سببين وقوة لكونه
لا نظير له في الآحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير لا يجمع الجمع الا انه ينتهي اليه هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمي الاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم انتهى قوله كذا في ذكر مصدر
نكرة ورضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة والنسبة اليه رضوي قال الجوهري قوله وهي الف فتلن الخ
ما ذكره من ان الهمزة بدل من الف التانيث هو المنقول عن سيبويه وغيره واصل حمراء حمرى
بعد سكون فلما قصد واحد زادوا قبلها الفا احترازا والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي
الغرض المطلوب اذ لو حذف الاولى لفات المد او الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى يخل
بالمد ايضا وعلى هذا فالمد ورد ناهو الالف الاولى التي ليست للتانيث وقيل ان الاولى للتانيث
والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل ومونث فعلان ورد بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث
حشوا قوله كصحرا الصحرا الفلاة والجمع الصحارى والصحاري بفتح الراي وكسرها والصحراوات
ولا يقال صحراة وفي القاموس الصحرا الارض المستوية في لين وغلظ دون القف او الفضا الواسع
لا نبات به قوله وانما استقل ما فيه الف التانيث بالمنع الخ ايضاح ذلك ان في الف التانيث فرعيتين فرعية
في اللفظ وهي لزوم الزيادة حتى صارت كانها من اصول الاسم لا تنفك عنه وفرعية في المعنى وهي
الدلالة على التانيث الذي هو فرع التذكير لاندراج كل مونث تحت مذكر من غير عكس فلما اجتمع
فيما اتصلت به فرعيتان اشبه الفعل فمنع من الصرف وليست الهاء في نحو ضاربة بمثابة الالف لان
زيادة الهاء عارضة في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في الجمع نحو ضوارب بخلاف حبلى تقول حبالى
فبقيت فائدة لو سميت بكلتا من قولك جاءت كلتا امرأتيك منعت من الصرف لكون الفه للتانيث وان
سميت بها من كلتيهما صرفت لانقلابها حينئذ عن التانيث وعلى هذا فقس حتى لو
سميت بحبلي من حبليا حبلى في لغة الاستقلال عند من اجازه صرفت لما ذكرنا تأمل
قوله اذا اجتمع فيه العلمية وزيادة الالف والنون خرج به ما اذا كان الالف والنون اصليتين
او احداهما فانه منصرف نحو حيان وسعدان مسمى به وان تجاذبه اصلان كان فيه وجهان
نحو حيان علما يحتمل ان يكون فعالا من الحين ويحتمل ان يكون فعلان من الحيين وهو
الخيران وكذا شيطان علما ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من
شاط يشيط اذا هلك لم ينصرف واما دمان علما فانه لا ينصرف عند الخليل وسيبويه لزيادة نونها
حملا على الاكثر والاخفش يصرفه لاصالتها عنده لانه كثر في النبات فعال نحو سماق وحماض

وعناب

وعناب وحمار واما حسان فان كان من الحسن وهو الصحيح فوزنه فعلان ممنوع من
الصرف كقول محمد المقري في بعد حسان بوابه ومن المناقي بعد زيد بن ثابت وان كان
من الحس فوزنه فعال ومنع الصرف ضرورة فائدة اذا ابدلت من النون الزائدة لاما
منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل كاصيلال اصله اصيلان فلو سمي به منع من
الصرف ولو ابدلت من حرف اصلي نونا صرف عكس اصيلال نحو حنان في حناء ابد
لت همزته نونا قوله فما فيه العلمية الخ اعلم ان فرعية المعنى هي العلمية وفرعية اللفظ
هي زيادة الالف والنون لمضارعتهما لالفي التانيث في نحو حمرا قوله فان فيه
العلمية وذلك لانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان نقصد بينهما نسبة اضافية او اسناد
ية او غيرهما قوله والتانيث لفظا المراد بالتانيث اللفظي كون الاسم مونثا
ملحقا باخره علامة التانيث اما بالالف وقد مر حكم المونث بها واما بالتاء لم
يجعل جزء للاسم فان جعلت جزء منه كبنت واخت ان كانت مع العلمية لمونث فهو
كالتانيث المعنوي والا لم يعتبر قطعا عند الجمهور كذا قيل قوله الزيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة استثنى منه ما كان زائدا قبل التصغير نحو ثبت
فانه يعرف وان صغره هند على هنيدة تحتم منع صرفه لظهور التا فان صغر بغير
تا صرف وانما شرطت الزيادة على الثلاثة لان التانيث المقدر ضعيف فان سد مسده
حرف اخر اثر وجوبا والا فلا بخلاف باب وما سد مسده الحرف الاخير في الزائد على
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد بالثة واما نحو زينبة
وشاة محمد فوق اللام ودليل سده مسد التا تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون
التا بخلاف قدر انه تصغير قديرة فالمونث بالتا المقدرة حقيقيا كان او لا اذا
زاد على الثلاثة وسميت به الحرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او
لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة همزة فقوله لا
مراة ليس بقيد فان قلت ما معنى التانيث المعنوي في نحو زينب اذا سميت به
غير مونث قلت معناه كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل
لمونث قوله او تحرك الوسط كسقر لا فرق في المونث المعنوي المحرك الوسط
بين ان يكون المونث مسماه مونثا حقيقيا كما تقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر
لجهنم وانما كان تحرك الوسط حتما للتحتم الى الطرف عند جميع النحويين للتا المقدر
ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبيلى وفي جمزى ولا تقول
في جمزى الا جميزى كما لا تقول في جمادى الا جميدى وقال ابن الانباري فجمل

القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع صح

سقر كهند في جواز الامرين نظيرا الي ضعف السادسادالتاوان سميت به مذكر حقيقيا
او غير حقيقي فلا اختلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تا التانيث وذلك كرجل سميته
بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر لطريان التذكير في الموضع الثاني على ما هو
تانيث في الموضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما ادتن وعينته
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير قوله والعجمة انما كانت العجمة مقتضية لتحتم منع الصرف
المونث المذكور لانها وان لم سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما مر لا لكن مع
سقوطها عن سببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وا
لسر في تحتم المنع مع احد الامور الثلاثة ان الكلمة تخرج بثقل احد الامور الثلاثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض الثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين
ظاهر وكذلك العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب قوله او النقل [illegible] المذكر الى المونث
كزيد لامرة وذلك لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل [illegible] خفة اللفظ
فتحتم المنع كما قال سيبويه والجمهور وقال عيسى بن عمر وابو زيد والجرمي والمبرد
يجوز فيه الوجهان قوله فان تخلف شرط من هذه الشروط الخ يعني لم يوجد واحد منها
ولا فرق في جواز الوجهين في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند وما سكونه عارض بعد
التسليم كفخذ وما سكونه بالاعلال كدار وقد جا بالوجهين قول الاعشى اهند وارض
بها هند وهندات من دونها النا والبعد ودخل في كلام المصنف الثنائي كيد ففيه الو
جهين كما قال سيبويه وظاهر كلام التسهيل ان المنع اجود كما في هند قوله ووز
ن الفعل هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وكما كان هذا القدر غير كاف
في سببية منع الصرف قال وشرط الوزن اختصاص بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل مع هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لما وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم على الموضع بالشام فهو
من الاسما العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص فايدة انما يمنع وزن
الفعل بشرطين الاول ان يكون لازما احترازا من امرئ اذا سمي به فانه ينصرف لان عينه تتبع
حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخالف الافعال من كون عينه لا يلزم حركة واحدة فهي
في النصب شبيهة بالامر من علم وفي الجر شبيهة بالامر من ضرب وفي الرفع شبيهة
بالامر من خرج الثاني ان لا تخرج بالتغيير الى مثال خاص بالاسم نحو رد وقيل
فان اصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة برد وديك
فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي فلم دخل الاعلال ولم تخرجه الى وزن الاسم نحو زيد

امتنع

امتنع صرفه والتغيير العارض كاللازم عند سيبويه وابن مالك خلافا للمبرد وللمازني ومن وا
فقهما بغرب مخففة بسكون الرا بعد التسمية به صرفته على راي سيبويه ومنعته على راي
المبرد ولو كان مخففا قبل التسمية انصرف قولا واحدا فرع لو سميت بالبب بالضم بجمع
لب علما لم ينصرف عند سيبويه لانه لم يخرج بالفك الى وزن ليس للفعل فيجب الاعتداد به و
صرفه الاخفش لمباينة الفعل بالفك ولو سميت بيربوع ونظايره صرفته لانه لا يطرد في الافعال
وكذلك ما كان كثيرا في الاسما كباب ترود لامص للدرع البراقة وعكامش للبل المظلم وعلابط
للقطيع من الغنم ولو سميت بنحو ضرب ودحرج على زنة الماضي صرفته لانه وزن لا يختص بالفعل ولهذا
اجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب بمعني اسرع ومنهم من الصرف عيسى بن
عمر مستدلا بقول الحجاج ابن يوسف على المنبر لما ولي العراق انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة تعرفوني ولا حجة فيه لاحتمال كونه صفة لموصوف محذوف اي انا ابن رجل جلا
الامور وجربها فليس بعلم ويحتمل ان يكون سمي بجلا الخلاف من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو
من باب المحكيات كقوله نبيت اخوالي بني يزيد ولو سميت بفعل اوله همزة وصل كانطلق
واستخرج صرفته وقطعت همزته سالكا بها مسلك همزات الاسما ولو سميت بمصدر هو الفعل
لم تقطع همزته قوله كاحمد هو في الاصل صفة نقل علما له صلى الله عليه وسلم قال شيخ الاسلام
زكريا ولم يسم به احد قبله لانه على خلاف محمد فقد تسمى به جماعة غايتهم فيما قيل اربعة
عشر او خمسة عشر قوله والعدل التقديري اي الخروج عن اصل مقدر مفروض تكون الداعي
الي تقديره وفرضه منع الصرف لا غيره قوله كعمر فانه معدول عن عامر وذلك لانه لما وجد
غير منصرف ولم يوجد فيه سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيه العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
اصل ولم يكن فيه دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر فيه ان اصله عامر عدل عنه الى عمر قوله خوف
الالتباس بالصفة يعني انه عدل عن عامر علما الى عمر خوف التباس عامر علما بعامر وصف
قوله والعجمة المراد بالعجمة ما كان خارجا من لسان العرب كالسرياني واليوناني والفارسي و
نحو ذلك وتعرف العجمة بعلامات منها خروجها عن ابنية العرب كاسماعيل بالالف واللام والنون وابرا
هيم ومنها بحيث في كلامهم غير معروف نحو ابليس ولو كان عربيا لانصرف اذ الكلمة وحدها لا تمنع
من الصرف ومنها نقل الائمة ومنها ان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو منجنيق وجلق علم
على دمشق وكذلك الجيم والصاد كالجص والكاف والجيم كالسكرجة وليس في اصول العرب اسم فيه نون
بعدها را نحو نرجس ولا زاي بعد دال نحو هنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي
الاصول او خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو عجمي وهي الرا والنون والفا
واللام والبا والميم ويجمعها قولك فر من لب وهذا علامة فلا يرد نحو يوسف حيث انه اعجمي مع انه لم يخل

عما ذكرنا ان العلامة لا يشترط انعكاسها فايده اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام كلها اعجمية الا
اربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق فيها ان المعرب نوح ولوط وشيث فهذه
السبعة منصرفة وعن ابي منصور اللغوي ان كل اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة
ادم وصالح وشعيب ومحمد وعن غيره ان اسما الملايكة كلها ايضا اعجمية الا اربعة منكر بفتح الكاف
ونكير ومالك ورضوان ولا خلاف في وقوع العلم الاعجمي في القران كابراهيم لان النزاع في اسما الا
جناس المنسوب الى لغة اخرى المتصرف فيها عند العرب بدخول اللام والاضافة ونحو ذلك والا
علام ليست بحسب وضعها الاصلي مما ينسب الى لغة دون اخرى ولا هي ايضا مما يتصرف فيها المتم
فاستعملتها في كلامهم والاتفاق على وقوع العلم الاعجمي في المشوان لا يقتضان كونه معربا لجواز
اتفاق اللغتين فيه وانما اعتبرت عجمية حتى منع من الصرف لا اصالة وضعها **قوله** وزيادة على
الثلاثي يستثني منه ما كان منه زايد بين ان التصغير فانه بحرف ولا يعتد بالياء **قوله** كابرا
هيم فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم بلا يا بتثليث الها **قوله** بخلاف نحو
نوح ولوط وعبر بنحو بهذه الامثلة على ان محل حرف الثلاثي المذكور في المذكر اذ المونث كحمص
وماه وجور ممنوع الصرف كما مر والفرق زيادة التانيث في المونث وسترانه حصن بديار
بكر وفي القاموس قلعة باران **قوله** فانها معروفة لفقد الشرط الثاني وذكر لان
العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فلانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر تحلها مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم
تعتبر هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويت بسبب اخرى لا لعلة التعاوم السكون الا
وسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
مقابل اخرين اي من حيث انه جمع اخر مذكر اخرى واحترز به عن اخر جمع اخرى بمعنى
اخرة فانه منصرف لانتفاء العدل تقول مررت بنسبة اخر والفرق بين اخرى انثى اخر با
لفتح واخرى بمعنى اخرة ان تلك لا تدل على الانتها ويعطف عليها مثلها من صنف واحد نحو جا
ت امرات واخرى واخرى وهذه تدل على الانتها ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد
وهي المقابلة للاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم **قوله** فعدة من ايام اخر فان
اخر جمع اخر لانه للمؤنث واخر لا تجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان
اليوم في ما لا يعقل اجري مجرى المونث لما كان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث
ما يعمل لانه من ناقصات العقل فكان اخر اخرى فجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله**
معدولة عن اخر بفتح الخا اي مراد به جمع المونث وما ذكره من انها معدولة عن اخر قيل انه
التحقيق وقيل انها معدولة عن اخريات وهو الصحيح لان اخر جمع اخرى واخرى مونث اخر

التحقيق

وقد

[illegible]

وقد جمع بالواو والنون فحق اخرى ان تجمع بالواو بالالف والتا لان ما جمع مذكره بهما جمع مونثه بالالف
والتا فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها معدولة عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فاصله ان يذكر
بال اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل فيه الى المجرد منها واعطي ما لا يعطى غيره الا
مقرونا بها والصحاح اذ كان فعل التفضيل حقه ان يكون بصيغة واحدة في حال تجرده من ال واضا
فته مفرد مذكر كقوله تعالى ليوسف واخوه احب فلان كان اباكم وابناكم الى قوله تعالى احب فكان
القياس ان يقال مررت برجل ورجل اخر وامراة اخر ونسا اخر ورجال اخر ورجلين اخر فعدلوا عن ذلك
وقالوا اخرى واخر واخرين كقوله تعالى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان مقامهما
فحق هذه الامثلة كلها ان لا تصرف لما فيها من الصفة والعدل عن اخر لكن النحاة لم يتعرضوا لشي منها
الا الاخر لانه معرب بالحركات ولم يتعرضوا لبقيتها لان ملخصا لا يدخل في باب الصرف العرابه بالحروف
وهو اخرون واخرين ومنها ما لا ينصرف لعلة اقوى من العدل وهي اخرى فيها الصفة والف التانيث واخ
فيه الصفة ووزن الفعل فايدة لو سميت شي من هذه الانواع منعته من الصرف لما فيه من العلمية والعدل
من مثال الى مثال فلو نكر صرف عن الاخفش ولم يصرف عند سيبويه المعدل واصالة الصفة
فعلان بالفتح اي فتح الفا واحترز عن مضمومها كحمصان ومكسورها كظهريان فانهما مصروفان لان الالف
الزيادة فيهما لا تشبه الف التانيث واختلف في علية زيادتي فعلان فقيل لشبهها بالف التانيث و
هو مذهب سيبويه وقيل لان النون بعد الالف مبدولة من الف التانيث قاله المبرد وقيل لكونهما
زايدتين لا يقبلان الها قاله الكوفيون تنبيه ما كان صفة على فعلان ثلاثة اقسام قسم ممنوع الصرف
بلا خلاف وهو ما كان مونثه على فعلى وقسم مصروف بلا خلاف وهو ما كان مونثه على فعلانة
وقسم لا مونث له البتة كرحمان ولحيان للكبير اللحية وليس منه ريان لان
مونثه ريا قاله الجوهري فهذا القسم مختلف في صرفه فمن جعل العلة وجود فعلى صرفه ومن
جعلها انتفا فعلانة وهو الصحيح منعه من الصرف لانه وان لم لم مونث موجود فلمونث
مقدر منزل منزلة الموجود بدليل اجماعهم على منع صرف اكبر واحد مع انه لا مونث له وانما
فان فعلان فعلى كثير فالحاقه به اولى وفعلان فعلانة قليل ولهذا قيل ان كل وصف على
فعلان مونثه على فعلى الا اثني عشر موضعا فعلانة **قوله** بخلاف الزيادة التي مع العلمية اي
فانها تكون في فعلان وغيره نحو حمدان وعثمان وعمران وعطفان واصبهان بفتح الهمزة وكسرها
قوله ووزن الفعل اي كونه على وزن لا افعل به اولى لان افعل اوله زيادة تدل على معنى في الفعل
دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله وزن الفعل ثلاثة
انواع ما مونثه على فعل نحو جمل وسهلا او على فعلى بضم الواو الفا كفضلى او لا مونث له كاكرم
العظيم الكمة وادر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة الصرف للصفة ووزن الفعل

ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في افعل يرد عليه نحو احيمر واضيغر وافيضل فانه لا ينصرف لكونه

على وزن المفعل كابيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن فعل **قوله** كونها اصلية يعني ان العبرة

انما هو اصل الوضع فالطاري بعده من الوصفية او الاسمية لا يعتبر به واقسام ذلك ثلاثة

صفة اصلية باقية كاشهل تمنع الصرف بلا نزاع وصفة عارضة نحو مررت برجل ارنب يعني ذليل كقولهم

فلكل الليث اذا امليت ما انقيتكر في الربع ارنبا اذ لا وبنسوه اربع فهذه مصروف لعروض الوصفية بلا نزاع

اولى بالصرف من ارمل لان فيه مع عروض الوصفية قبول التانيث وصفة اصلية لكن عرض لها غلبة

الاسمية نحو ادهم وابطح وابرق واجرع واسود وارقم للحية او الحية فيها نقط كالرقم فهذه كلها لا تنصرف

نظرا الى اصلها قال سيبويه لم يختلف العرب في منع صرفها وقال ابن جني قد تصرف نظرا الى غلبة الاسمية

فيجب صرف ندمان اي الماخوذ مع المنادمة في الشراب بمعنى النديم وفعله نادم لا ندم ومونثه ندمانة واما

الماخوذ من ندم بمعنى النادم فغير منصرف كسكران ومونثه ندمى كسكرى **قوله** وارمل بمعنى فقير

وقال ابو عبيد هو الذي لا امراة له فان مونثه ارملة فهو مصروف خلافا للاخفش فانه اجراه مجرى احمر واما

قولهم عام ارمل فغير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملا **قوله** الاول في الفعل المضارع لو اسقط

الاول كان اظهر وكان الاحسن ان يذكر بدله بعد قوله الفعل في المضارع وهو الاول وانما جاز حذف الاخر

في المضارع المذكور وليس علامة الرفع لما قال الرضي من ان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في

المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حروف علة مشابهة للحركة

فحذفها انتهى فان قلت فلم لم يلحق النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت انما الحق

به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب النصب بالحركة على الاصل **قوله** المعتل الاخر باضافة المعتل الى

الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض ويسمى هذا القسم معتلا لما

فيه من الاعلال **قوله** اصالة بيان مايعلم من مقابله **قوله** في اخره الف يعني باعتبار اللفظ ولو اسقط

في لكان اخصر واظهر **قوله** يجانس الالف اي تناسبها **قوله** هذا هو المشهور وقد علمت مما تقدم عن الرضي وجهه

قوله وذهب سيبويه الخ فيه نظر فان سيبويه لم يذكر ما نقل عنه وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تفريعا

على ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب في الافعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه نعم نقل بعضهم عن

مقتضى كلام سيبويه وعبارة المص في شرح التوضيح كغيره ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف

العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة

الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره فيه

بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه

الى تقدير الاعراب الخ فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صار

صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج

الجازم حذف حرف العلة نفسه انتهى وقد علمت من كلام الرضي وجه حذف الحرف على القول بتقدير الاعراب

قوله

قوله ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح هو ما قال ابن مالك وطائفة ذهبوا الى انه لغة قليلة

والجمهور على انه مختص بالضرورة واختلف ح ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها

وقيل حذف المقدرة قال ابو حيان وفائدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرا

الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة اجاز اقراها ويشهد ولا ترضاها والاول تاول

في الحال والاستيناف وذهب اخرون الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات الحروف الموجودة

ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها **قوله** فتحذف الضمة المقدرة هو

احد الاقوال الثلاثة التي ذكرناها **قوله** اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق قال ربوة وبعد

واعد لاخرى ذات دل مونق لينة المس كمس الخرنق هو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر النون ولد

الارنب والشاهد في ولا ترضاها حيث اثبت فيه الالف وقيل انه لان فيه وليست بجازمة والواو للحال

والتقدير فطلقها حال كونك غير مرتض عنها وقال ابن جني وقد روي على الوجه الاعرف ولا ترضها

قوله هجوت زبان هو بزاي مفتوحة اسم رجل وقوله ثم تهجو ولم تدع اي لا انك اعتذرت ولا انك هجوت

واصل الجملتين لم تهجه ولم ترع واراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة

واحدة فلا هو استمر على هجوه ولا هو ترك من الاول فصار امره بين الامرين فلا ذم في هجوه لاعتذاره

ولا شكر عليه لسبق هجوه والجملتان كالمستفهمتان فلذلك ترك العاطف والشاهد في لم تهجو حيث

اثبت الواو مع الجازم **قوله** الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وفي الصحاح بمعنى المال وعبر

ينمي هنا انتهى والظاهر ان قوله بما لاقت متعلق بقوله ياتيك وفاعل ياتيك مضمر يعود على متحد ث عنه

قبل ذلك يعني الم ياتيك فلان بما لاقت لبون بني زياد والحال ان الانباء تنمي اي الاخبار بذلك تكثر والباقي

بما لاقت على هذا للتعدية والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التاء من فوق من نميت الحديث اعزته بالا

لتخفيف اذا بلغته على وجه الاصطلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد

والنبون هي الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة

وبنو زياد هم الربيع ابن زياد واخوته الذين اغار قيس على ابلهم ويحتمل ان فاعل ياتيك مستتر عائد على

الخبر بقرينة قوله والانباء تنمي ويحتمل ان يكون لبون بني زياد على حذف مضاف اي ضرها والفاعل

في لاقت ضمير مستتر عائد على متقدم الرتبة ويحتمل ان يتنازع ياتي وتنمي في ما لاقت واعمل الثاني واضمر

الفاعل في الاول وحينئذ لا اعتراض ولا زيادة للبا ولكن المعنى على ما قبله اوجه او الانباء شانها

ان تنمي بهذه او بغيره وارتفاع لبون او قلوص على لاقت والشاهد في ياتيك حيث اثبت الياء مع الجازم

وعن بعضهم الرواية الم ياتك بالجزم فلا شاهد **قوله** ونوضو من وضو بمعنى نظف **قوله** ثم دخل الجازم

احترز به عما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فانه لا يجوز حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد

استوفى مقتضاه من حذف الحركة **قوله** وتركه اي ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون

مقدر **قوله** بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه هو مع سابقه لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال

يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا معتقد به ونزل منزلة الحرف الاصلي وعلى عدم
الاعتداد يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي فان قلت على ما انتصب قوله بنا قلت
على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال والتقدير بنوا ذكر بنا او بني ذلك بنا وعلى المفعول له اي
لاجل البنا وهذا اولى لسلامته من التقدير قوله وتقدم انها كل فعل الخ فيه تسمح لان الذي
تقدم كل فعل الخ قوله وحذف النون يكون علامة لنصبها ان قلت يرد عليه قول الشاعر ان تقرآن على
اسما وحكيما مني السلام وان لا تشعرا احدا قلت اجيب بانه شاذ فلا يرد نقضا ويحتمل ان تكون
ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة برفع يتم قوله قسم يعرب
بالحركات يعني وجودا وعدما فلا يرد المعرب بالسكون قوله وقسم يعرب بالحروف يعني وجودا
وعدما فلا يرد المعرب بحذف الحرف قوله الاسم المفرد يستثنى منه ما الحق بالمثنى نحو كلا وكلتا
وما الحق بجمع المذكر السالم نحو اولو وعشرون واخواته وكان ينبغي له ان ينبه على ذلك كما فعل في جمع
التكسير قوله وما حمل عليه اي على جمع المونث السالم ومنه اولات وما سمي به من جمع المونث السالم
قوله وضابط هذه الاربعة ما كانت الضمة علامة لرفعه يرد عليه الفعل المضارع المعتل الاخر المجز
وم على القول بان جزمه بحذف حرف العلة فان الضمة علامة لرفعه وهو غير معرب بالحركات على المشهور
كما تقدم قوله ايضا هو مصدر آض اذا رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله كما رجع الى الاخبار بكذا
رجوعا او حال حذف عاملها وصاحبها كما خبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما تستعمل مع شيئين بينهما
توافق ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد
وعمرو ايضا قوله وما الحق به اي بالمثنى منه اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط ان
يضافا الى الضمير فان اضيفا الى مظهر كانا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة ومن العرب
من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير في الاعراب بالالف والياء وعزاها الفراء الى كنانة ومن
العرب من يلزمهما مع الظاهر والضمير الالف في الاحوال كلها ومنه ما يراد به التكثير نحو ارجع البصر
كرتين لان المعنى كرات لان البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان
الله وحنانيه ومنه ما هو في المعنى جمع قوله واصلحوا بين اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان
بالخيار كذا ذكر هذا وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان كونهما مثنيين حقيقة ومنه ما هو
اسم جنس كالكلمتين لالة الجداد ومنه المثنيان للطرفين ومن رداوان لطرفي الالية والمقوس وجانبي
الراس وقيل طرفا كل شي ومنه نحو الابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي
بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة تغلب الاشرف كالمثال الاول قال الله
تعالى ورفع ابويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة الاعظم نحو مرج
البحرين وما يستوي البحران ومنه ما سمي به وفيه لغة اخرى وهي اجراؤه مجرى عمران في لزوم الا
لف والاعراب بالحركات الظاهرة على النون تنبيه قال ابن مالك هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى
لا تسمى مثناة فان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فافادته

يقال

يقال لها اسم تثنية كما يقال اسم جمع قوله وما الحق به اي بجمع المذكر السالم من صفات الباري سبحانه
وتعالى وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون الماهدون وانا لموسعون ولا يقاس عليه الر
حيمون ولا الحكيمون لان اسمايه تعالى توقيفية ومنه عشرون واخواته الى التسعين وهي اسما مفردة
وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو ليس بعلم ولا صفة ومنه ارضون
بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي مونثة واسم جنس لا لعاقل ومنه بنون وابون واخون وهنون
وذوو لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو
حيان انه ينبغي ان يمتنع لان القياس يا باه وحماب واخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في
فم فمون وفين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع لان العالم عام لما سوى
الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شان الجمع ان يكون اقل دلالة من مفرده وذهب جمع الى
انه جمع عالم مرادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مرادا به العموم للعقلاء وغيرهم وعليهما فوجه شذوذه
ان عالما اسم جنس لا علم ولا صفة وقيل ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملازم اليا
ورد بقوله وبلغني العالمون لها على الا ومنه سنون وبابه من كل جمع لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
ها التانيث ولم يجمع جمع تكسير قوله المعتل اي التي اخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد ان فو لامه هاو
اصله فوه بفتح الفا واسكان الواو ووزنه فعل بفتح الفا وهو ما عليه سيبويه والخليل وذهب الفرا
الى ان وزنه فعل بضم الفا قوله على المشهور في جميع ذلك سياتي ما يعلم منه مقابل المشهور في جميع ذلك قوله
ان المثنى يرفع بالالف الخ ما ذكره من ان المثنى يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء هو المشهور كما تقدم
وكذا ما ذكره في الجمع وهو مذهب الجمهور من المتاخرين منهم ابن مالك ونسبه الشيخ ابو حيان للكو
فيين وقطرب والزجاج والزجاجي وقيل انهما معربان بحركات مقدرة فيما قبل الالف والواو والياء
كالدال من الزيدان والزيدون والزيدين وهو راي الاخفش ورد بانه تقدير في غير الاخر والاعراب
لا يكون الا اخرا وبانه لم يكن يحتاج الى تغيير الالف والواو كما لا يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل
المتكلم وقيل انها معربات مقدرة في الالف والواو والياء وهو راي الخليل وسيبويه واختاره
السهيلي والاعلم كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنية المنقوص
والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب الشيخ ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا
حالة النصب على حالة الجر والحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا
للحمل وعن الثاني بان الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ما ذكر ولذلك [illegible] من
العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل الاعراب بمعنى اذا رايتها فاعلم انك
رايت الاعراب وبه فسر ابو علي مذهب الاخفش وقيل ان الاعراب بقاء الالف والواو رفعا
وانقلابهما نصبا وجرا وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور وهذا مبني على ان الاعراب
معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان

وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيا وكان ترك العلامة يكون يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل
النصب والجر قلب الالف والواو يا فكان التغير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا
مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظاير اذ ليس لنا في المعربات ما ترك العلامة له علامة
واجاب الشيخ ابو حيان بان الاسما الستة كذلك عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيها قبل
العامل في قولهم ابو جاد ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة
عشر بل حذف حرف العطف فتضمن المعطوف فبني واما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن حرف العطف ومما يبطل مذهب الزجاج اعراب نحو
مسلمات وروحا لا اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما تنبيه لزوم الالف في المثنى في الاحوال الثلاثة لغة معروفة
عزيت لقبايل منها كنانة وبنو الحارث ابن كعب قال اعرف منها الانف والعينانا وقال ان
اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقال تزود منا بين اذناه طعنة وخرج عليها قوله صلى
الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة قوله خاصة
الذي يظهر انه خاصة من المصادر التي جات على فاعلة كالعاقبة بمعنى خصوصة منصوبة على انها
مفعول مطلق محذوف تقديره اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا على ما هو المنصوص
من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال والزيدون خاصة قوله
لان النصب محمول عليه اي لكونهما علامة الفضلات بخلاف الرفع ولقوة الاختصاص ولانهما يشتركان
في المعنى في كثير من المواضع نحو قلت لزيد وخاطبت زيدا وفي اللفظ نحو له وانه لك وانك تنبيه
من المثنى المرفوع بالالف قول القايل لقد قال عبد الله قولا عرفته اتانا ابو داود في مربع خصب وذلك
لان عبد الله فاعل قال ومضاف اليه وعبدا مثنى عبد ونونه محذوفة للاضافة والفه محذوفة لالتقا
الساكنين وهما الالف المحذوفة ولام لله وما اتانا فهو مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية مرفوع
على الابتدا بالالف ونونه محذوفة للاضافة وابي مضاف اليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة وداود
مضاف اليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ولو رفع داود
على انه بدل من ابي فاعل اتانا على انه فعل ماض من الاتيان لكان جايزا والمعنى اتانا والذي
داود ويصح جعل اتانا مثنى اتان وابي مضاف اليه وداود منادى مبني على الضم حذف منه حرف
النداء مثل يوسف اعرض عن هذا ومنه ايضا لقد قال عبدا الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز
حسيبها وذلك لان عبد الله فاعل قال مرفوع بالالف المحذوفة لالتقا الساكنين واصله عبدان
حذفت نونه للاضافة والف التثنية من اللفظ لما تقدم وشر مقالة منصوب على المصدر
لاضافته الى المصدر واما عبد فهو منادى مرخم بحذف تا التانيث مثل يا طلح والعزيز مر
فوع بالابتدا وخبره حسيبها والمعنى لقد قال عبدا الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبها
اي الله حسيبها ومنه ايضا قول القايل اتانا عبيد الله في ارض قومنا فلم ياتنا ذكر لكذوب لحوحا

وذلك

وذلك لان اتانا مثنى اتان مرفوع بالالف نيابة عن الضمة وهو مضاف وعبيد مضاف اليه مجرور
بالكسرة الظاهرة في اخره وهو مضاف والله مضاف اليه واما الكذوب فهو منصوب على الذم بفعل
محذوف قوله وجمع المذكر السالم يرفع بالواو الخ فايدة يجوز فيما سمي به من المثنى والجمع المذكوران
ان يبقى على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو رفعا والياء نصبا وجرا وفي المثنى لغة
اخرى وهي اجراوه كعمران وسلمان في لزوم الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي
الجمع لغات اخرى احدها ان يجعل كغسلين في لزوم اليا وجعل الاعراب في النون منصرفا ثانية
ان يجعل كهارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة
الثالثة بلزوم الواو وفتح النون مطلقا واعلم ان جعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين او هارون
مشروط بان لا يجاوز سبعة احرف فان جازها لم يعرب بالحركات فايدة اخرى انما رفع المثنى بالالف
والجمع بالواو وجرا ونصبا بالياء لانهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكانت حروف اعراب الاسم ثلاثة
اعني الواو والالف والياء جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى مقدم لان التثنية اعم من الجمع
لشمولها العاقل وغيره والمذكر والمؤنث واختصاص الجمع بالمذكر العاقل ورفع الجمع بالواو والمناسبة الضمة
التي هي اصل في الرفع ولان الالف والواو لما جلبا قبل الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفتها
لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهو حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وا
ضربتما وانتموا ناسب عند ارادة الاعراب جعلهما علامة الرفع لتقدمه لان علامة العمدة ثم جعلوا جر
المثنى والجمع بالياء لمناسبة الكسرة وفتحوا ما قبل اليا في المثنى وكسروه في الجمع فرقا بينهما ولم يعكسوا لان
الفتح اخف والمثنى احق لتقدمه لان الفتح ثابت في المثنى قبل الاعراب فابقي بعده ايضا لعدم المعارض
بخلاف المجموع ثم حملوا النصب فيهما تابعا للجر كما تقدم قوله والاسما الستة ترفع بالواو الخ ما ذ
كره من ان الاسما الستة معربة بالحروف وانها نايبة عن الحركات هو المشهور كما تقدم وهو
مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وايد بان الاعراب انما جي
به لبيان مقتضى العامل ولا فايدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاظا هي وافية بالدلالة
المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب زايد على الكلمة فيودي الى بقا فيك وذي
مال على حرف واحد وصلا وابتدا وهما معربات وذلك لا يوجد الا شذوذا وقيل انها معربة بحركات
مقدرة في الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك ثم اتبعت
حركة البا لحركة الواو فقيل ابوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك
فاصله ابوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك
ثم اتبعت حركة البا لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت اثر
كسرة فانقلبت يا وهذا قول سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وابو حيان
وابن هشام وغيرهم من المتاخرين واستدل لهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون بحركات

ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود التنظير لم يعدل عنه وقيل انها معربة بالحركات التي
قبل الحروف وهي منقولة من الحروف ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه
وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع بقا الاخر وقيل انها معربة بالحر
كات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تضاف فتشبعت الو
و في الرفع لان الاصل الضمة وانقلبت يا لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة ورد بان هذه الحروف ان
كانت زائدة فهو القول الثالث وقد تبين فساده وان كانت لاما لزم جعل الاعراب في العين
مع وجود اللام وقيل انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا واليه ذهب الكسائي وا
لفرا ورد بانه لا نظير له وقيل انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك
حالة الرفع ورد بانه لا نظير له وبان عامل الرفع لا يكون موثرا وبان المعدم لا يكون علامة و
قيل انها اذا ما معربة بحركات مقدرة في الحروف وان ابال او اخاك وحماك وهاك
معربة بالحروف وقيل عكسه وقيل ان الحروف دلايل الاعراب قاله الاخفش واختلف في معناه
فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها معربة بحركات مقدرات في الحروف التي قبل حروف
العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج
معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلايل اعراب لهذا التقدير
وقيل انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل
في جا اخوك جا اخوك نقلت حركة الواو الى الخا والاصل في امراة اخاك رايت اخوك فابدلت
الواو الفا والاصل في مررت باخيك مررت باخوك نقلت حركة الواو الى الخا فانقلبت
الواو يا لانكسار ما قبلها حكاه ابن الربيع وغيره وهو موافق لمذهب الربعي الا في
النصب قوله والافعال الخمسة الخ ما ذكره بان الافعال الخمسة معربة بالحروف وانها
نايبة عن الحركة وعن حذفها هو المشهور كما تقدم وقول الجمهور فان قلت فلم كان رفع
هذه الافعال بثبوت النون قلت قال الرضي لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة
المناسبة لحروف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علم الناصب منع الاعراب بالكلية
جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعوا
ويرمي ويخشى والعاصي وغلامي ليكون هذا النوع كالمثنى المونث والمجموع بالواو والنون
وحمل الياء في تفعلين وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثنى وجمع السالم
كذلك ورده صاحب البسيط بانه لو كان كذلك لثبت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب لحركات
مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها واليه ذهب الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم
الحاجة الى ذكر مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال
لانه لا يجوز ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل

ولانه

ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبل من اللامات لملازمتها الحركة ما بعدها من ضم وفتح وكسر وحرف الا
عراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال الشيخ ابو حيان وبين
هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فما هو بتخريج
فايده ورد حذف نون الافعال الخمسة نثرا ونظما قرى ساحران تظاهرا بتشديد الظاء
انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وهو نظير المخاطبين وادغمت التاء في الظاء وفي
الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر ابيات ابيتي
وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ولا قياس على شي من ذلك في الاختيار وذكر
ان النون المذكورة لما كانت نايبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف
على سبيل التخفيف قراة ابي عمرو وما يشعركم انها بتسكين الراء وقراة بعض السلف ورسلنا
لديهم يكتبون بسكون اللام ارادوا ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لا لما يكون ا
لفرع امنا من حذف ما من الاصل وحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب ولا
جازم باب علامات الافعال واحكامها وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي ختم
الخ وقال الرضي اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث للمسند مع ان المونث هو المسند
اليه للمسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذكر الاتصال
من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو
ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا تربي الى وقوع الفاعل بين الفعل
واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنيه
الفاعل بين وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقوله يا حرسي اضربا عنقه
اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني انتهى ولو عبر
بدل الفاعل بما اسند اليه ذلك الفعل الذي لحقته لشمل نايب الفعل واسم كان واخو
اتها واعلم ان التا المذكورة تلحق الماضي متصرفا كان او غير متصرف ما لم يلزم تذ
كير فاعله نحو افعل في التعجب وما مر وما خلا وما عدا وحاشا وليس في الاستثنا ولا ترد هذه المذ
كورات لانها تقبل التا في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض قوله اذ تفتح اخره اي يبنى على
فتح اخره لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى قوله للتخفيف عدم تكون البناء على الفتح واما البنا
فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما جي لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة
واحدة وتعاقب المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغتها فان قلت مقتضى ما ذكر
ان الاعراب اصلا في المضارع في الافعال لجريانه فيه كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
قلت اجيب بان الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغنا بظهور
لا واو اي غلافه في الاسم قوله ودرج بالجيم اي ذل وسهل قوله ما لم يتصل به ضمير

رفع متحرك فانه يمكن ظاهره انه في هذه الحالة مبني على السكون وذهب بعضهم الى انه مبني على
فتح مقدر قوله وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم ظاهره ايضا انه مع الواو مبني على الضم وذ
هب بعضهم الى انه مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة قوله
استثقلت الضمة على الواو والياء الخ غير متعين بل لك ان تقول تحركت الواو والياء وانفتح
ما قبلهما فقلبتا الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وهذا اولى وانما ابقى الفتح في نحو غزوا و
رموا ليدل على اللام المحذوفة فقدم لكونه عرضا معنويا على الفرض اللفظي قوله حملا على ضربا
اي على الماضي الذي اتصل به نون النسوة لاستوائهما في اصالة السكون وعروض الحركة كذا علل
ابن مالك وفيه نظر لانه ان اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لاجل اتصال النون
به بدليل انه مبني قبلها ومع غيرها وان اراد تعليل كون البناء على السكون فهو غير محتاج الى
التعليل لانه الاصل وايضا فالماضي مع النون ليس مبنيا على السكون بل على الفتح على ما تقدم
وانما علل بناء المضارع المتصل به احدى النونين لان الاعراب قد صار له اصلا ثانيا قوله فان
لم تباشره كان معربا على الاصح وذلك لان علة البناء تركيبه معها تركيب خمسة عشر وهم لا
يركبون ثلاثة اشياء ويدل على اعرابه عند عدم المباشرة رجوع علامة الرفع عند الوقف على
المؤكد بالخفيفة تقول هل تفعلن يا زيدون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت
واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون فلو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا قال
الرضي اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه
مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب ثم قال وقال بعضهم
جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه وقال بعضهم المضارع مع النو
نين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان والواو نحو هل تضربون
او الياء نحو تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في
حكم الثابت فنحو ترضون وترضين كتخشين وتخشون فالمسند الى احد الحروف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قلت فاذا كانت معربة فلم لم تعوض
النون منها الحركة كما عوض في نحو تضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي
لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما
لم يدر الاعراب عنه هو لا على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتهما
للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولمشابهتها ولشابهها تقلب الفا كشفها
النهي قوله لتبلون تقدم الكلام عليه قوله ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان
بتخفيف نون الرفع دخل الجازم وهو لا الناهية فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة
فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا

النون

النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف
فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين على وزن تفعلين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية تحركت الياء
الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار ترين
ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الياء والنون
المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها فصار ترين على وزن تفين قوله ويدل على
الطلب اي يدل بحسب الوضع بصيغته على الطلب لحرك قوله فان دل اللفظ على
الطلب ولم يقبل يا المخاطبة وليس باسم فعل والجواب عن ذلك ان افعل في التعجب
ليس دالا على الطلب وانما هو ماض جيء به على صورة الامر وارد عليه كلا فانها مفيدة
للامر الذي ارتدع وانزجر ولا تقبل يا المخاطبة وليست باسم باتفاق واجيب بمنع دلالتها
على الامر بل على الردع والزجر وهو ليس بامر واورد عليه ايضا المصدر في نحو ضربا زيدا بمعنى
اضرب زيدا فانه دال على الطلب ولا يقبل يا المخاطبة وليس باسم فعل امر ويرد عليه ايضا
لام الامر فانها دالة على الطلب وليس باسم فعل نعم الدال على الطلب بالوضع ملحوظ في
اسم الفعل انه صح ان ما تقدم من ان كلا لا تدل بالوضع على الطلب قوله وحكمه ان يبني
على السكون ان كان صحيح الاخر ويحمل بناء صحيح الاخر على السكون ان لم يباشره نون التوكيد فان
باشرته بني على الفتح ولك ان تقول كلامه مبني على الاعم الاغلب وان تقول لعله لم يتعرض لذلك
لانه امر عارض قوله او مبني على حذف الاخر اصالة ان كان معتل الاخر ويحمل بناؤه على حذف الاخر ان
لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون
نحو اغزون واخشين وارمين قال تعالى فتعالين امتعكن وان باشرته نون التوكيد بني على الفتح
نحو اغزون واخشين وارمين وقد يقال ان كلام المص مبني على الاعم الاغلب او ان هذا امر
عارض وضابط ذكره لم يرد عليه المعتل الاخر فانه مبني على حذف الاخر وليس مضارعه مجزوما
بحذف الاخر بناء على ما نقله المص عن سيبويه فيما تقدم من ان الجزم بحذف الحركة المقدرة وان حرف
العلة محذوف عند الجازم لا به فليتامل ويرد عليه ايضا انه لا يطرد في امر جمع المؤنث فانه
مبني على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس مجزوما لبنائه على السكون وكونه في
محل جزم بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كما
مر باب المرفوعات قوله باب بالتنوين ترجمة وهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب قوله
المرفوعات سبعة المرفوعات جمع المرفوع لا موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع مطرد صفة مذكر لا يعقل كالصافنات المذكور من الخيل وكالايام الخاليات وكالجبال
الراسيات وليس جمعا للمرفوعة اي كلمة مرفوعة لقوله سبعة فان قيل لقي من المرفوعات اسم

افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس فانها
مرفوعة وليست من السبعة فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره فالجواب لا نسلم انها ليست
من السبعة لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فقد
دخل في اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي ثلاثة عشر فعلا لانه اقتصار على المشهور
والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس قوله لان المبتدا فاعل على معنى لا ياتي في المبتدا الذي له
مرفوع يغني عن الخبر نحو اقايم الزيدان قوله واذا اجتمع التوابع قدم النعت وذلك
لان النعت مع المنعوت كالشي الواحد فيكون بمنزلة الجزء قوله ثم التوكيد وذلك لكونه ارجح
في التبعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب
عنه وقال بعض المتاخرين ينبغي تقديم عطف البيان لانه اشد من التشكل من النعت اذ
لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتوكيدا وغير ذلك وقال في التسهيل يبدا عند
اجتماعها بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق انتهى وانما بدي بالنعت
لان النعت كجزء من متبوعه كما تقدم ثم بالبيان لانه جار مجراه ثم بالتاكيد لانه شبيه بالبيان في
جريانه مجرى النعت ثم بالبدل لانه تابع كلا تابع ثم بالنسق لانه تابع بواسطة واجاز بعضهم
تقديم التوكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام
البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت قوله ثم البيان جعله ابن مالك كما تقدم بعد النعت
النسق ان قيل لم يبق شي من التوابع حتى تقدم عليه فكيف يصح فقد يقال لعله بنى ذلك
على المشاكلة فتامل باب الفاعل قوله المسند اليه فعل او شبهه اي بالاصالة لا بالتبعية
عن الحد توابع الفاعل والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة ويجب حمل العبارات في
التعاريف على ما هو المتبادر والمراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحروف وا
لبدل اذ الاسناد الى التابع الا فيها بخلاف النعت والتوكيد وعطف البيان واعلم ان
المراد بالاسناد مجرد ربط شي بشي سوا تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او
طلب او انشا وفيما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض
الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل الشرط والنفي الى ما اشتهر من تكلف ان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا قوله او شبهه اي ما
يشبهه في العمل قوله وهو اسم الفاعل الخ كلامه يفهم الحصر ويرد عليه ان شبه الفعل
لا ينحصر في ما ذكره بل منه اسم الفعل نحو هيهات وصه واوه ومنه المصدر واسم
المصدر نحو ولولا دفع الله الناس الاية وقوله صلى الله عليه وسلم من قبلة الرجل

امراته الوضو ومنه الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار ابوه اذا قدر ابوه
فاعلا بالظرف والجار والمجرور المتقدم لا المبتدا ولا فاعلا بالمتعلق والمحذوف ومنها
عند ابي حيان الاسم الموضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تحرجا ففي اياك ضمير
مستتر على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع
احذر قوله مقدم عليه قيل خرج به نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لان الفعل
المسند اليه ليس مقدما عليه بل هو موضوع عنه وانما هو مبتدا والفعل خبره وفيه نظر لانا
لا نسلم ان الفعل مسند الى زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية والتعريف
انما هو باعتبار الدلالة اللغوية وكذا المقول في شبه الفعل نحو زيد قايم فاذا الاحاجة
الى القيد والقول بانه ذكر لرفع ايهام من يتوهم دخول مثل ذلك كلام ظاهري والتحقيق
ما ذكر فان قلت قد قيد بعضهم التقديم بالاصالة ليخرج نحو زيد من قولك قايم زيد فانه
وان اسند اليه شي يشبه الفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر فهو
في رتبة التاخير فهل يحتاج اليه قلت هذا القيد لاغ لان المقدم لم يسند الى الظاهر وانما
اسند ضميره فخرج بقوله وشبهه ولا اسند اليه فعل او شبهه قوله اي على الفاعل لا يخفى
عليك انه يلزم من تفسير الضمير بالفاعل حصول دور في التعريف لاخذ المعرف جز منه فكان
الاولى تفسيره بالاسم المسند اليه فعل او شبهه فتامل وقد يمنع لزوم الدور على تفسير
المضمر بالفاعل بانه ليس تفسيرا بل بيان لما صدق عليه اي المراد بالاسم المسند اليه
فعل او شبهه الاسم الذي يسمى فاعلا فالمراد به ذات الفاعل والموقوف انما هو وصف
الفاعلية فيمكن تعقله بدون ذكر العنوان فلا يلزم الدور قوله على جهة قيامه به او وقوعه
منه اي على طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني
ان يكون على طريقة فعل او يفعل نحو ضرب يضرب ودحرج يدحرج واحترز به عن الاسم الذي اسند
اليه فعل المفعول نحو ضرب زيد ويكرم عمرو وزيد مضروب عبده قوله وهذا اسناد الفعل الى
الفاعل على جهة قيامه به اظهر من ذكران يقول وهو الاسم الذي اسند اليه فعل او شبهه
مقدم على جهة قيامه به لانه على ما ذكره يكون قوله نحو علم زيد مثالا للاسناد الى الفاعل
اي نحو اسناد علم زيد وباتي نظير ذلك في قوله الاتي وهو اسناد الفعل الى الفاعل على
جهة وقوعه منه قوله ومجازا كالمثال الاول فيه نظر ذلك اذ اسناد الفعل الى الفاعل في
المثال الاول حقيقة لا مجاز واعلم ان مذهب اهل السنة انه لا تاثير ولا قدرة للعبد
اصلا في الواقع لا صدوره عنه الا انه غير مضر في الاسناد اللغوي قال في شرح المقاصد
الاتفاق واقع على ان الفعل يسند الى العبد وان كان مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند
حقيقة الى من قام به لا الى من اوجده قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في

في عيني زيد في عينه حال من الكحل والهاء فيه عايدة على الكحل وفي عين زيد حال من الضمير في منه
قوله وهو على قسمين لوصفه على دقال وهو قسمان لبيان اخص واظهر فان قلت فما معنى كلامه
قلت معناه وهو مشتمل على قسمين من اشتمال الكلي على جزئيه بمعنى صدقه على قسامل قوله ظاهر
ومضمر يجوز فيه الجر على انه بدل من قسمين بدل مفصل من مجمل ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا
محذوف اي احدهما ظاهر والاخر مضمر ويجوز فيه النصب بفعل مضمر والتقدير اعني ظاهرا
ومضمرا وقس على ذلك نظايره قوله برفع السالم صفة للجمع غير متعين بل يجوز جره صفة للمذكر
لان المراد به المفرد المذكر بل جعله صفة للمذكر اولى من جعله صفة للجمع لان المتصف بالسلامة
في الحقيقة انما هو المفرد لا الجمع فتامل قوله فان قيل الخ لا يخفى عليك ان الدال على العدد غير
الدال على الوحدة لان الدال على الوحدة انما هو المفردات والدال على التعدد هو المثنى والجمع فلا
يتوهم ورود السوال حتى يحتاج الى الجواب قوله قلت اذا اريد تثنية العلم وجمعه قصد تنكيره ثم
يثنى ويجمع ولذلك لا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير
قوله دخول ال عليه اي على ما ثني اوجمع ما ذكره من دخول ال على المثنى والجمع عوضا عما ذكر هو
الاجود ومقابل الاجود ما حكاه الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول
زيدان وزيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا
الكتاب ويستثنى نحو جمادين اسم الشهرين وعمايتين اسم جبلين واذرعات وعرفات فان التثنية
والجمع فيها لم يسلبها العلمية ولذا لم يدخل عليها الالف واللام ولم تنكر قوله اكرمت اكرمنا ان
قيل كان ينبغي ان يقول اكرمنا واكرمنا فياتي بحرف العطف وليس حذف حرف العطف ذلك بمقيس
حتى يرتكبه فالجواب لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يقول المملي على الكاتب
اسماء اليرفع حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف قوله محلها رفع ان قلت كيف
ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه على حذف مضاف اما من المبتدا اي اعراب محلها رفع
واما من الخبر اي محلها محل رفع او ذو رفع وهذا امر سهل وان استصعبه بعض ضعفة الطلبة
باب نايب الفاعل قوله باب نايب الفاعل قال الشيخ ابو حيان ولم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك
والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاححة في الاصطلاح قوله اسم يرد عليه الجار والمجرور
قوله حذف فاعله اي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل الى المفعول لملا
بسة كونه فاعلا الفعل المتعلق به والمراد بناه عليه النحو فلا يرد نحو انبت الربيع البقل
لغرض من الاغراض من ذكر تعظيم فتصونه عن لسانك ومنه ايضا لحقارته فتصون
لسانك عنه نحو ضرب الامير اذا احترقت ضاربه لخسته ومنه ايضا قصد صون الفعل عن
فاعل كان اذ الاغراض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم لا قاتله ومنه ايضا الابهام
لغرض كالخوف منه او عليه او لئلا يعلم غير مخاطبك لقرينة عنده ومنه ايضا التوافق اما في

فواصل

فواصل الاي كقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى بني للمفعول لتنقلب لام الفعل الفا للفتح
قبلها فتتوافق ساير الالفات واما في الشعر كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا
بد يوما ان ترد الودايع فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي وهو في باقي القوافي مرفوع وذلك
عيب يسمى الاقواء واما في السجع نحو كثرت الطعان وجدلت الفرسان فلو سمي الفاعل لزادت كلمات
السجعة الثانية ونحو من طابت سريرته حمدت سيرته ومنها ايضا الايجاز كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا
يكون الا حيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب الايجاز مطلقا بطريق ما من العقل
او العادة او الاقتران او غيرها كما هو مبسوط في محله قوله اي نايب الفاعل لا يخفى عليك انه
يلزم من تفسير الضمير بنايب الفاعل وقد يمنع لزوم الدور عند ما تقدم من الفاعل فلا تغفل
قوله وغير عامله الخ لبس من التعريف قوله الى صيغة اي منتهيا اليها والصيغة كيفية تعرض
لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض قوله فعل او يفعل اي فعل
او يفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو يفتعل ويستفعل و
يفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة ويحتمل
انه اراد بفعل الماضي المجهول وبيفعل المضارع المجهول فيتناول مثل استفعل وافتعل و
يفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المبنية للمفعول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته المشتهر
هو بها على حد قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار والاولى ما تقدم من انه مذكور
بطريق التمثيل لان الصفة المشتهر بها فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد قوله او الى
صيغة مفعول اي اسم مفعول سواء كان على وزن مفعول نحو مضروب او على وزن غير مفعو ل
نحو مكرم ومختار قوله في الاسم اي اسم الفاعل فلا يرد ان المعامل اذا كان المصدر الا بغير قوله
فان كان عامله ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره السر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لابد
من تغيير ليفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون سا
ير الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن
الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي
المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما
يقال ان الضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء لان المرفوع المفعول عوض
عنه وهو كان قوله والاصل ضرب الخ ما ذكره من ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعو ل
بمعنى ان الاولى والاليق اسناد الفعل الى الفاعل هو الاصح وذهب قوم الى ان المبني
للمفعول اصل براسه اذ لنا افعال لم تبن قط لفاعل نحو جن وحم والدليل على انه مغير
من اصل صحة الواو في نحو زيد وسوير مع وجود المقتضي لانقلابها ياء وادغامها فانه انما

صح ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في اليا وهو المف بايع وساير ومراعاة للاصل اذ المشتق منه صحيح
صحيح بدليل صحة عاور المشتق من عور قوله متصلا بالفعل اي مستحقا للاتصال به قوله منفصلا
عنه اي مستحقا للانفصال عنه قوله وانث الفعل لتانيثه ان كان مونثا لم يستثن المجرور
نحو مر بهند لان النايب الجار والمجرور وهو غير مونث قوله وكسر اليا مقدرا اي وكذا ضم
الكاف وكان ينبغي له ان ينبه على ذلك قوله فنقلت منها الى الكاف يعني بعد حذف
حركتها قوله ضم اوله اي حملا على الماضي قوله وفتح ما قبل اخره اعلم انه ان كان ما قبل اخره
مفتوحا في الاصل ابقي عليه والا فتح ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من
الماضي قوله لحركتها الاصلية اي قبل النقل قوله وحده حال من المتكلم على تاويله بالنكرة
عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد
الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها فلا يحتاج الى التا
ويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد
المتكلم بكونه صفة للتاتوحدا وعند الكوفيين منصوب على الظرفية بمعنى في حال وحدته قوله
اكرمنا ان قيل كان ينبغي ان ياتي بحرف العطف في ذلك ويقول واكرمنا وليس حذف العا
طف من مثل هذا بمقيس فيرتكبه فالجواب نحو خبر مبتدا محذوف خبره تقديره وذلك
نحو كذا نحو كذا فهي اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قايم وقاعد فيجوز العطف
وتركه قياسا وغايته انه حذف هنا مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه
وايضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يترك الهجلي على الكاتب اسما ليرفع
حسابها فيقول مثلا دار كتاني فرس من غير عطف قوله ومعه غيره اي مصاحب اي
مشارك له في مدلول الفعل الذي اتصل به نا وقدر انه مشارك له في التكلم كما قيل قوله او
المعظم نفسه يعني حقيقة او دعا وتوجيه استعمال نا في المعظم نفسه ان المعظم يتكلم عن
نفسه وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره والاستعمال المذكور مجاز من
الجمع لعدم المعظم كالجماعة قوله مبني لما لم يسم فاعله اي للاسناد للمفعول لم يسم فاعله
اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به قوله باب
المبتدا والخبر قوله باب المبتدا والخبر جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا فايدة مما
المبتدا والخبر قول العرب ناهيك بزيد فان بعض النحاة اعرب ناهيك خبرا وزيد مبتدا
وزيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكمال
ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والبا زايدة ويحتمل ان البا متعلقة
بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بزيد
ناهيك بي وناهيك به قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك منه

وتاويله

وتاويله انه بجده وغنايه ينهاك عن تطلب غيره انتهى قوله الاسم يعني صريحا او تاويلا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم ومن الاسم الاعلام المنقولة كشمر قايم وزيد قايم وعبد الله قايم ومنه لا
حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله الا الله كلمة الشهادة والتعريف المذكور
منقوض بغير في نحو قوله غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فانه مبتدا مع انه لم
يتجرد للاسناد ويرد عليه ايضا نحو قولك اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا الا انه تاولا وانحو فا
فانهم اجروه مجرى قل رجل يقول ذلك مع انه لم يتجرد للاسناد ويقول ذلك نعت لرجل وليس بخبر بدليل
جريه على رجل في تثنية وجمع نحو اقل رجلين يقولان ذلك واقل رجال يقولون ذلك قوله غير الزايدة
قيد للادخال فان قيل كان عليه ان يقول غير الزايدة وشبهها ليدخل نحو لعل ابي المغوار منك
قريب فالجواب شبه الزايد له حكم الزايد فهي زايدة حكما قوله اللفظية قيد به لان المبتدا لم يتجرد عن
العامل مطلقا وانما تجرد عن العامل اللفظي واما العامل المعنوي فهو ثابت له قوله للاسناد اي لا
سناد غيره اليه نحو زيد قايم او اسناده الى غيره نحو اقايم الزيدان قوله فخرج الفاعل الخ لو قال
فخرج الاسم الذي لم يجرد عن العوامل اللفظية غير الزايدة لكان اعم ليتناول نايب الفاعل واسم
ان واخواتها وغير ذلك قوله والاعداد المسرودة اي التي تنسج وتساق منظومة بعضها
مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها
قوله كلا وجود كلمة لا في قوله كلا وجود صارت مع ما بعدها كلمة واحدة واجري الاعراب على
اخرها وعرفت باللام في مثل اللاعجز وقيل هو بمعنى غير قوله والخبر هو الاسم المسند الى المبتدا
ان قلت التعريف المذكور لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا فالجواب بل يتناوله لان
المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او تاويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع
خبرا يتعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة او تاويلا قوله وقايم خبره لانه
مسند الى المبتدا القايل ان يقول لا نسلم ان قايم مسند الى زيد فيما مثل به بل قايم مسند الى
ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى
زيد وليس كذلك لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللفظية فليتامل
قوله واقسام الظاهر كثيرة ان قلت هذا ينافي ما سبق من ان اقسام الظاهر ثمانية قلت
لا منافاة اما لان ما تقدم لا يفيد الحصر بناء على ان العدد لا مفهوم له واما لان هذا باعتبار
افراد الاقسام واعلم ان جم مصدر جد يجد ومعنى كثيرة بليغة قوله الغبي بوهدة لجنته وهو
قليل الفطنة وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكا شدة قوة للنفس معدة لا
كتساب الارا وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير
الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فمقابل الغبي هو الفطن وقد يجاب
عما ذكره المص بان ما ذكر انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد تشمل الذكاوة

في المفطنة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكيا يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره
رحمه الله تعالى رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبتدعاته بل تبع فيه بعض المحققين **قوله**
بالف شاهد عدل عن المثال الى الشاهد رعاية للسجع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر
على حرف واحد والمثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي يذكر لاثبات القاعدة
ولا يكون الا من كلام الله تعالى او كلام رسوله صلى الله عليه وسلم او كلام من يوثق بعربيته
قوله والثاني متكلم ومعه غيره او معظم نفسه فان قلت اذا كان نحن للمعظم نفسه فهل
يجوز افراد خبره مثل نحن قايم قلت قد تكلف بعضهم في قول القايل نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ورده ابن هشام في المغني
بقوله ولا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون
واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما
انتهى واعترض قوله ولا يحفظ مثل نحن قايم بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر والمبحوان والبيت
نحن عامرو لنا ورمزم والاركان والستر واجيب بان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامرو
فحذفت الواو واجتزي عنها بالضمة كما في قوله اذا شاء واس سوام ولا يا لوم اضطرارا وقوله
بل يجب في الخبر المطابقة الى اخره ليس من الكلام بل انه بان الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما قبله
فان نحن للجماعة لا للمعظم نفسه اذ المراد بهم الملايكة وكان اللايق به التمثيل بقوله وانا لنحن نحيي
ونميت ونحن الوارثون واما قوله واما قال رب ارجعون الخ فاستشكل بان التطابق ليس
مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جا الرجلان الفاضلان وذ
هب الزيدان راكبين وقيل الزيدان اكرمتهما وفي قوله متكلم ومخاطب وغايب اشارة الى ما ذكره
استعمال المتكلم والمخاطب والغايب في اللفظ والغالب استعمالها في المعنى كما في قولهم الاول
للمتكلم وقد يقال ان اسناد متكلم ومخاطب وغايب الى الضمير اسناد مجازي ثم اسناد اما
للمعنى الى اللفظ وان في الكلام مضافا مقدرا اي ضمير متكلم الخ **قوله** هنا اي في باب الخبر فهم
منه التقييد بالظروف انه في غير هذا الموضع قد يراد به غير ذلك **قوله** الاول الجملة قال الرضي وانما جاز
ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر لتضمن المفرد له **قوله** وهي اي الجملة الاسمية لا
بقيد كونها خبرا **قوله** ما صدرت اي في الاصل نحو ان زيدا قايم او في الحال نحو زيد قايم **قوله**
باسم اي مسند اليه نحو زيد قايم او مسند نحو اقايم الزيدان ملفوظا به او مقدرا **قوله** وكانت غير
المبتدا في المعنى خرج به ما اذا كانت نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى رابط مثل نطقي الله
حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي جملة اخبر بها عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى
واعترض بان الذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار بالجملة وانما هو من الاخبار
بالمفرد لان الجملة في مثل ذلك انما قصد لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا

قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ~~في نحو ذلك انما قصد~~ من كنوز الجنة والمراد بكون الجملة نفس
المبتدا في المعنى ان تكون خبرا عن مفرد او له جملة وبهذا يندفع ما اورده عليه من انه ان اريد
النفسية باعتبار الماصدق فكل جملة وقعت خبرا كذلك وباعتبار المفهوم فكل جملة وقعت
خبرا مغايرة في المفهوم **قوله** فلا بد فيها من رابط قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق
منه انتهى وانما احتاجت الجملة الواقعة خبرا الى رابط لان الاصل في الجملة الاستقلال فاذا قصد
جعلها جزء كلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر في امرة قال في المغني روابط الجملة
بما هي خبر عنه عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا
مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد
وكلا وعد الله الحسنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اوليك اصحاب
النار الثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو زيد جاني
ابو عبد الله كنيته لم اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون وبان سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف
اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله الخامس عموم يشمل المبتدا
نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس
وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فعمل الرابط اعادة المبتدا
بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسيلة وعلى المعمول بان ال في فاعل نعم وبيس للعهد
لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي السادس ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة
خالية عنه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان
عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الما عنه
اي ينكشف عنه السابع العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها
ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسيلة الفا وانما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قايم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد الثامن
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع النايبة
عن الضمير وهو قول الكوفيين وطايفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى
النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل ماواه وقال المانعون التقدير هي الماوى
له العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا
اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا

انتهي ما اردناه منه قوله وهي اي الجملة الفعلية لا بقيد كونها خبرا فلا يرد ان التعريف
اعم من المعرف قوله صورة اي في الحال او في الاصل بفعل ملفوظ به او مقدر فالجملة من
نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ما هو صدر في الاصل فالجملة من
نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا
ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان احد
من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير
ادعو زيدا وان استجارك وخلق الانعام واقسم بالليل قوله محذوف وجوبا انما وجب حذف المتعلق
لقيام القرينة علي تعيينه وسد الظرف مسده فلا يقال زيد مستقر في الدار وقال ابن جني بجوازه
ولا شاهد له ومحل وجوب الحذف اذا كان المتعلق من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو
كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه فان كان المتعلق كونا خاصا نحو قايم وجالس لم يجز حذفه
الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من المحذوف الي الجار والمجرور وسياتي
لذلك تتمة قوله تقديره مستقر اي علي احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما قوله او استقر اي
علي المذهب الاخر والخلاف في الراجح لا في الجواز كما هو مقتضي صنيعه وتعبيره بمستقر واستقر للتمثيل
لا للتعيين فيصح تقدير ما كان بمعناهما نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول وحصل وثبت ووجد في
الثاني قال في المغني ان اريد المضي قدر كان او استقر ووصفها وان اريد الحال او الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهي ثم وجه
الشيخ في المغني كلا من المذهبين فقال فمن قدر في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون
فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل
في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قوله وذلك المحذوف خبر المبتدا علي الصحيح هو ما قاله ابن
هشام تبعا للجماعة وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما
لان المقصود الاخبار بوجود الشي في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لما ذكر وسموا الباقي باسم
الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القايل بانه المحذوف نظر الي العامل الذي هو الاصل وهو
متقيد بقيد لا بد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظر الي الظاهر الملفوظ به وهو معمول للعامل
لا بد من اعتباره والقايل بانه مجموعهما نظر الي المقصود واختاره الرضي قوله متعلق بمحذوف وجوبا
الخ ياتي فيه نظير ما سبق في الظرف

باب اسم كان واخواتها

قوله واخواتها اي نظايرها
يعني الكلمات التي تناظرها وتشابهها في رفع المبتدا ونصب الخبر قوله اعلم خطاب عام لكل
من يتاتي منه العلم علي حد قوله تعالى ولو تري اذ وقفوا علي النار اي يا من يتاتي منه الروية
وفقك الله للعمل الصالح لفظه خبر والمقصود به انشاء الدعا بالتوفيق للعمل الصالح قيل التوفيق
عند الاشعري واكثر اصحابه خلق القدرة علي الطاعة وقال امام الحرمين رحمه الله تعالى

فان

فان القدرة علي الطاعة تتحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة
المقترنة في الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل انتهي قوله ترفع الاسم
وتنصب الخبر اعلم ان دخول هذه الافعال علي المبتدا والخبر علي خلاف القياس لان الافعال حقها
ان تنسب معانيها الي المفردات لا الي الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكن توسعوا فيها ونسبوا
معانيها الي الجمل ورفعوا بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما
ذكره من نسبة الرفع الي هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل لها الا
في الخبر لان الاسم باق علي ما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا
هم الظالمين والضمير بالاستقراء انما يتصل بعامله ويلزم علي قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الافعال واعلم ان تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها
فايدة قد يقع بعد كان المبتدا والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان والجملة بعده خبر
كقوله اذا مت كان الناس نصفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع قوله وصار فايدة
الحق بصار افعال في معناها وهي نحو ورجع وعاد وقعد واستحال وحار وارتد وتحول وغدا
وراح ذكرها ابن مالك في الكافية قوله وهي لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة
عطف التجرد علي ما قبله تفسيري وما ذكره من انها لنفي الحال عند الاطلاق هو قول الاكثرين وقال
غيرهم هي للنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي
مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في
المستقبل وجمهور النحاة علي انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقضا
لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل علي الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا
قيد بزمان من الازمنة فهو علي ما قيد به انتهي واحترز بقوله عند الاطلاق او انما اذا كان معه
قرينة تدل علي نفي غير الحال كقول حسان رضي الله عنه يمدح به الزبير بن العوام رضي الله
تعالى عنه وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل وضمير فيهم للصحابة
رضي الله تعالى عليهم اجمعين والشاهد في يكن حيث نفت ليس للمستقبل مع ان وضعها لنفي الحال
واسمها ضمير الشان او يعود ضميره علي مثله وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب
علي الظرفية وما بعده بدل ويذبل بالمعجمة وضم الموحدة اسم جبل معروف يقال له يذبل الجموع
لانه مجذوب دائما قوله نفي باي اداة كانت يعني لفظا او تقديرا مثال النفي لفظا ما سياتي في كلامه
ومنه ليس ينفك ذا غني واعتزاز قوله كل ذي عفة مقل قنوع قوله ومثال النفي تقديرا قالوا تالله
تفتو تذكر يوسف اي لا تفتو ولا يحذف النافي معها قياسا الا بعد القسم كالاية الشريفة
وشذ الحذف بدونه كقوله لا تنفك تسمع ما حييت بهالك حتي تكونه اي لا تنفك قوله وهو النهي
والدعا مثال النهي لا تزل قايما ومنه صاح شمر ولا تزل قوله ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعا لا يزال الله محسنا اليك ومنه الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر ولا هذه غاية قوله وكذا القول فيما تصرف منها التصرف والتصريف هنا وفي قولهم والمصدر ما يجي ثالثا في تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل او تحويله الى امثلة اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة مختلفة فائدة افعال هذا الباب في التصرف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين وصحح المرادي ووجهه بان الغرض مما يتصرف منها حاصل بها نحو اكون مكرما ما دمت محسنا وباتصاله ها الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه واغا يدوم ودام ودايم ودوام من تصرفات التام وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانها لا يستعمل منها امر ولا مصدر ودام عند الاقدمين فانها اثبتوا لها مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي قوله وكذا المصدر وهو على راي الكوفيين اي وهو ان والفعل اصل للمصدر قوله يكون زيد قائما مثل ولم اك بغيا ويكون الرسول شهيدا عليكم قوله كن قائما مثل كونوا حجارة كونوا قردة قوله كائن زيد قائما مثل قوله وما كل من يبدي البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله قضا الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض قوله وفي اسم المفعول على راي اي وهو جواز بنا كان واخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند لغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرا بل على القول بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى مقابله يتعين بنائه المصدر مما ذكره المص من بنائه الخبر في مكون قائم مبني على قول الفرا وسمع من كلام سيبويه مكون فيه قوله وبحث من كون زيد قائما مثل قول القائل ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير قوله وتكون افعالا ناقصة ومعانيها مختلفة الخ فيه نظر فان هذه المعاني التي ذكرها المص لهذه الافعال انما هي معانيها اذا كانت تامة لا اذا كانت ناقصة فليتامل ثم رايت اكثر النسخ وتكون افعالا تامة يعني لازمة وعليه فلا اشكال وبرح وانفك انفصل عبارة البدر بن مالك ومعنى زال انفصل وكذا برح وفتي وانفك باب خبر ان واخواتها قوله اعلم ان ان واخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر هو المشهور وقول الجمهور وقيل وقد تنصب ان المبتدا والخبر في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر قعرت البير بلغت قعرها وسبعين ظرف اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون

قوله اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما اي يوجد في سبعين عاما وقد يشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا على رواية النصب قلت وعلى كلا التقديرين فلا يقدح التخريج المذكور في نقد صاحب هذا القول ان نصب الجزئين بها لغة لبعض العرب من القطعة المرامع على المغني

الاصل انه اي الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يكون فيها جاذرا وظبا وانما لم تجعل من اسمها لان انها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس كذا في المغني وزعم قوم ان كان تنصب الجزئين وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اي تحكيان وقيل ان الرواية قادمتا او قلما محرفا بالغين من غير تنوين على ان الاسما مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل اخطا قايله وهو ابو نخلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد وقال الفرا وبعض اصحابه وقد تنصب ليت الجزئين كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك قال في المغني والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويخرج بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع انتهى وقال بعض اصحاب الفراء وقد تنصب لعل الجزئين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا قال في المغني وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون انتهى قوله ولكن قال في المغني والبصريون على انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف زائدة لا التشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا وقد تعرف باسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الا كم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله قوله لتوكيد النسبة اي ايجابا كانت او سلبا قوله ورفع الشك عنها الاوفق ان يقول الشك فيها كما قال الانكار عنها كما قال رفع الشك عنها والحاصل انه اما ان يعلق الجار بالرفع فيهما فيعديه بعن او بالمصدر الذي هو الشك والانكار فيعديه بفي او اللام فائدة قال العلامة التفتازاني في المطول وها هنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشي وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب

ان قومي كذبون قوله وكان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها قـ وهو الدلالة
على مشاركة امر لامر اخر في المعنى اعلم ان الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به
والمعنى هو وجه التشبيه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وهو في
زيد كالاسد الجراءة لا الشجاعة لا تصافهما في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك
مختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه القصد لان زيدا والاسد يشتركان
في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها
ليس وجه التشبيه وما ذكره تفسير للتشبيه اللغوي وهو شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا
وجاءني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي تدل عليه كان او الكاف التشبيه بمعنى المشابهة
والمشاركة لا التشبيه بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل المتكلم والدلالة صفة
اللفظ فكيف تحمل عليه وتجعل تفسيرا له قلت الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على
كذا اذا هديته له بمعنى ان يدل المتكلم وهو بهذا المعنى فعل المتكلم فليتأمل قـ وهو
طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول المقصود سوا
كان الامتثال مقصودا او لا وسوا امكن الحصول او لا فلا يرد ان المتمنى قد يكون محالا
معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق ان المتمني لا يدل بالوضع
على الطلب وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة يتبعها الاظهار ميلان الطبع الى حصول
المتمني المخصوص اعني محبة مخصوصة على وجه يكون التلهف حال المتمني والمتمني كما
هو شان معاني سائر الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة
واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجى وهو الطماعية المخصوصة في حصول
المترجى على قياس ما عرف من معنى التمني قـ ولعل للترجي اي الاشفاق قال المولى
سعد الدين التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق
فالتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من
غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال ويوخذ من كلامه ان الترجي ليس بطلب بل هو توقع
وهو التحقيق كما سبق وفي الرضي وماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني محبة حصول الشي سوا كنت تنتظره وترقب
حصوله او لا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه
قـ حرف توكيد ونصب الاولى حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وكانه انما اقتصر
على النصب لانه متفق عليه قـ بخلاف المكسورة اي فانه لا يجب ان يطلبها عامل
بل قد يطلبها عامل وذلك اذا كانت محكية بالقول نحو قال اني عبد الله وقد لا يطلبها عامل
وذلك

والاظهارها وهي محبة حصول المتمني

وذلك اذا لم تكن محكية بالقول باب تتميم النواسخ قوله النواسخ جمع ناسخ من
النسخ وهو الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ورفعته بانبساطها ويقال
النسخ النقل اخذا من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته باشكال كتابته وسميت نواسخ
لافادتها ازالة حكم المبتدا والخبر وهو رفع المبتدا بالابتدا ورفع الخبر بالمبتدا قـ تفيد
ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تدل على ترجيح وقوع المفعول الثاني وكلامه مبني
على الاعم الاغلب فلا يرد ان ظن قد تجي بمعنى علم قال تعالى يظنون انهم ملاقوا
ربهم وعلم قد تجي بمعنى ظن نحو فان علمتموهن مومنات وقد تجي راى بمعنى ظن ومما اجتمع
فيه راى بمعنى ظن وراى بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي
يظنونه ونعلمه وقد تجي خال لليقين كقوله دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا
ادعى به وهو اول باب تابع المرفوع قـ والمراد به اي بالتابع مطلقا لا تابع المرفوع
والضمير قد يرجع الى المقيد بدون قيده فلا يرد ان التعريف اعم من المعرف قـ كل
ثان اي كل متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فيدخل فيه التابع
الثاني والثالث فصاعدا قـ اعرب باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه وان لم
يكن بشخص اعراب سابقه ان كان لسابقه اعراب فلا يرد عليه ان تابع الاسم قد لا يكون
لسابقه لفظيا واعراب المتبوع محلي وبالعكس والمراد انه يعرب باعراب سابقه ان كان
لسابقه اعراب فلا يرد نحو ان ان وضرب ضرب ولا حاجة الى دعوى ان هذا تعريف لتابع
على ان هذا يرد عليه ان تابع الاسم قد لا يكون لسابقه اعراب اصلا نحو هيهات هيهات العقيق
قـ يخرج الخبر مراده بالخبر هنا الخبر المستقل واما الخبر الغير المستقل نحو حامض من قولنا
الرمان حلو حامض فلا يخرج بذلك لانه يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد ولذلك
زاد بعضهم في التعريف عن جنسه لاخراج الخبر الغير المستقل فتامل قـ دون المتجدد اي
دون كل متجدد فلا يرد ان الخبر قد يعرب باعراب سابقه المتجدد في نحو ظننت زيدا منطلقا
فان الخبر فيه قد شارك سابقه في اعرابه المتجدد قـ وحال المنصوب اي ونحو كالمفعول
الثاني لظننت واخواتها وكتمييز المنصوب نحو اشتريت عشرين نعجة قـ وهو التابع
المشتق بالفعل او بالقوة الموضح لمتبوعه او المخصص له قلت هذا التعريف انما يشمل
ما جي به من النعوت لتوضيح او تخصيص واما ما جي به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا
قلت اجيب عنه بانه لما كان اصل النعت ان يوتى به للتوضيح او التخصيص اقتصر عليه
قـ مثال للمشتق بالفعل نحو جاءني زيد العالم اي نحو العالم من جاءني زيد العالم
فان قلت عالم اسم فاعل واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه واما على مذهب الجمهور فالنعت انما هو الوصف

آنذم

بمشتق بالفعل قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
كانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس
~~في معنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم~~ من نحو المومن والكافر والحائض
والصائغ والعالم فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف قوله وينبغي ان تزيد
الخ اشارة الى دفع ما اعترض به من ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب اليه فيشمل اسما الزمان والمكان والالة ولا ينعت بشي منها انما ينعت
بما كان صفة او متضمنا معناها فاجاب المص بان المراد بالمشتق بالفعل المشتق الفرع
وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقد نوقش في هذا الجواب
بان المراد لا يصح يدفع الايراد فالاحسن الجواب بان المشتق بالفعل الموصوف به ما
دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل حروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان
قوله وهو اسم الفاعل والمفعول اورد عليه انه انما يحسن العطف على المضاف اليه
اذا كان التركيب باقيا على معناه الاضافي كغلام زيد وعمرو واما اذا خرج الى معنى
التسمية الجنسية كما هنا او العلمية الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا
يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع قوله كاسم الاشارة
محله كما سياتي اذا لم يكن مكانيا لانه لازم النصب على الظرفية فلا يتصرف ولا ينعت
به قوله وذي بمعنى صاحب اي او بمعنى الذي في لغة من اعرب ذو الموصولة تقول
مررت بالرجل ذي قام بمعنى الذي قام وسياتي في كلامه ان سائر الموصولات ينعت
بها قوله والمنسوب اي ما يصدق عليه المنسوب لا لفظ المنسوب لانه مشتق بالفعل
قوله والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات اي الحاصل في النكرات نحو
رجل فاضل فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت فاضل قللت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بنوع من الافراد المتصفة بالفضل قال السيد
الشريف المستغني بشهرته ولقبه عن التوصيف الظاهر انهم ارادوا بالاشتراك ه
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في
قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو الاعم من المعنوي
واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا
فلم يبق في عين جارية الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى قوله لانه لا يخلو
الخ اي لان ما صدقه بحسب الاستقراء لما وجد منه في الخارج لا يخلو اما ان يرفع ضمير
المنعوت المستتر او لا قوله الاول الحقيقي المراد بالاول الرافع لضمير المنعوت
المستتر

المستتر وهو شامل لنحو زيد القائم الاب بجر الاب قوله والثاني السببي يدخل
فيه نحو جاء زيد الحسن ذاته او نفسه قوله هو الجاري على من هو له في المعنى يخرج نحو
زيد القائم الاب ومثل النعت الحقيقي في وجوب موافقته للمنعوت في الاربعة المذكورة
النعت السببي الرافع لضمير المنعوت المستتر تقول جاءتني امراة كريمة الاب او كريمة
ابا وجاني رجال كرام الاباء او كرام ابا وحكى الفراء مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة
عينه وما حكاه الفراء وجه ضعيف ومذهب كثير منهم الجرمي منعه كما تقدم قوله ويتبع
منعوته في اربعة من عشرة مشروطا بان لا يمنع من ذلك مانع كما اذا كان النعت صفة
يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او افعل من او كان صفة مونثة تجري على
المذكر كعلامة وربعة وهمزة كرجل علامة وربعة وهمزة وامراة علامة وربعة
وهمزة فان قلت ما ذكره منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر
بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فوصف النكرة
وهي لكل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى
بالنكرة وهو شديد العقاب وانما قلنا انه نكرة لانه من باب الصفة المشبهة فلا تكون
اضافتها الا في تقدير الانفصال لانها اضافة لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه
لا ينفك في المعنى عن ذلك قلت اما قولهم هذا جحر ضب خرب فاكثر العرب يرفع خربا
وعليه لا اشكال ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ومرادهم بذلك انهم ناسبوا بين المجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة وليست حركة اعراب وليس ذلك بمخرج له عما ذكرنا من انه تابع
لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري
الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واجاب الشيخ عز الدين بن جماعة بان الاصل خرب
جحره فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير واستتر وفيه بحث لان
الجري يلزم ابرازه عند جري الصفة على غير من هي له واما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا فالذي جمع مالا بدل لا نعت او انه نعت مقطوع والنعت المقطوع
يجوز مخالفته للمنعوت تعريفا وتنكيرا كما قاله الرضي واما قوله تعالى حم تنزيل الكتاب
الاية فشديد العقاب فيه جعله الزمخشري على تقدير ال وجعل تسببا حذفها ارادة
الازدواج واجاز وصفيته ايضا ابو البقاء لكن على ان شديد بمعنى مشدد كما ان الاذين
بمعنى المؤذن فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي فرمه

الزمخشري انه جميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكره وكذا المضاف قبله وان كانا من
باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله
شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو
ظاهر وقد تبين بهذا صحة قوله ويتبع منعوته في اربعة من عشرة قوله مكسورا اي
مكسور الاخر قوله ساكن اي ساكن الاخر قوله تابط شرا الظريف يرد النعت
به ايضا من حيث ان المنعوت مفتوح الاخر والنعت مضموم الاخر تقال تابط اذا اخذ
شيا تحت ابطه سمي به رجل لانه جا يوما الى قبيلة وقد اخذ تحت ابطه حية فقيل له
تابط شرا قوله اي يكون اي الاعراب قوله على لغة متعلق بقوله يطابق وهي
لغة اكلوني البراغيث التي تلحق العامل علامة التثنية والجمع فتقول برجلين حسنين
غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم قوله والاحسن في جمع التكسير الجمع هو ما
نص عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وجرى عليه في التسهيل
وانما كان الاحسن فيه الجمع لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع
فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدين ون وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور
وفصل بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والافراد اولى ان تبع مفردا او مثنى قوله
والمعارف ستة زاد بعضهم سابعا وهو النكرة المقصودة في الندا نحو يا رجل
لمعين فائدة الفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو
المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصص الا ترى انك قد تخصص
النكرة بوصف لا يشاركها فيه شي اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي
كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك وحده قبل كل احد وكذلك اي اعبد الها
خلق السموات والارض ونحو ذلك قوله وهو ما دل على متكلم او مخاطب او
غايب اي وضعا فيخرج الاسم الظاهر في نحو قول من اسمه زيد زيد فعل
كذا او قولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فانه
لم يوضع على شي من ذلك بل ليدل على معين خاص حاضرا كان او غايبا وكذا اسم
الاشارة فانه لم يوضع للدلالة على حضور بل ليدل على معنى اعم منه وهو
الدلالة على مشار اليه وانما جاء الحضور من جهة ان المشار اليه لا بد من حضوره
ولا يرد ايضا احرف المضارعة لانها ليست دالة على متكلم ولا مخاطب ولا غايب
وانما هي دالة على التكلم والخطاب والغيبة فان قلت يرد على التعريف المذكور
لفظ متكلم ومخاطب وغايب قلت يمكن الجواب بجعل قوله نحو انا وانت وهو
قيد

قيدا في التعريف اي حال كونه ما دل على متكلم او مخاطب او غايب مثل انا فانه دال
على متكلم به ومثل انت في كونه دالا على مخاطب به ومثل هو في كونه دالا على غايب
تقدم له ذكر فان قلت يرد على التعريف الذي ذكره للضمير الكاف من ذلك فانها
دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب
قلت اجيب بانا لا نسلم انها دالة على المخاطب وانما هي دالة على الخطاب فهي حرف
دال على معنى ولا دلالة على الذات البتة وكذلك ايضا اليا في اياي والها في اياه
والكاف في اياك ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم
والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغايب انما هو ايا ولكنه لما وضع
مشتركا بينها وارادوا تبيان من عنوا به احتاج الى قرينة تتصل به يتبين المعنى المراد
منه فائدة انما سمي ضميرا ومضمرا من قولهم اضمرت الشي اذا سترته واخفيته ومنه
قولهم اضمرت الشي في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف
ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس
هو الصوت الخفي والكوفيون يسمونه الكناية والمكني وانما بدا المصنف به لانه اعرف
الانواع الستة على الصحيح قوله اسم جنس يشمل المعارف والنكرات قوله يعين
مسماه اي يدل على مسماه باعتبار تعينه فصل مخرج للنكرات لانها لا تعين
مسماه بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها اعني الضماير تبين حقيقته وتجعله
كانه مشاهد حاضر للعيان قوله بلا قيد فصل مخرج لما عدا العلم من بقية المعارف
فانها انما تعين مسماها بقيد فقولك الرجل فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام
وكقولك غلامي فانه يعين مسماه بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه
بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد احضورا وغيبة بخلاف
التعبير عنه بانت وهو وساير المعارف فان افادتها للجزئيات المرادة في الكلام
انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر في الضمير والاشارة
في اسمها والعلم بالصلة في الموصول والنسبة في الاضافة ونحو ذلك قوله ما وضع لمسمى جنس
يشمل النكرة والمعرفة قوله والاشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض
بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار
به الى المعود عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين وان
كان معرفة فالى واحد معين مدفوع بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية وما ذكر من
الاسما المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل في الحد واشارة اليه اشارة حسية لان مطلق
الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية واما الاعتراض بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ

الاشارة في كل من الحد والمحدود فدفع بان الاشارة في قوة اسم الاشارة جز المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جز المحدود ايضا اذ ربما يكون معرفة ذلك الجز ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وبان الاشارة التي في التعريف لغوية والتي في التتمة اصطلاحية ويكون اسم الاشارة اعرف من الموصول لكون المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول وقدمه عليه قوله كهذا تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فيدل لفظ ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات قوله ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تام في جنس يشمل الموصولات وغيرها مما يفتقر وعبر بالمجرور عن الجار والمجرور تعبيرا باسم البعض عن الكل واحترز بالتام في اي الذي تتم بهما الفائدة نحو جا الذي عندك والذي في الدار عن غير التام نحو جا الذي هو اليوم او بك وحكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ وسياتي انه يجب ان يكون متعلقهما فعلا محذوفا كاستقر قوله والى عايد فصل يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث وضمير الشان واورد على طرد هذا التعريف من الواقعة صفة نكرة لكونها مفتقرة ابدا الى العايد والصفة وليس بشي لانا لا نسلم افتقار من النكرة دايما الى ذلك لجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشي كما صرح به الفارسي ولو سلم افتقارها حالة كونها موصوفة الى العايد والصفة فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة لجواز وصفها بمفرد نحو مررت بمن معجب لك ومثل العايد الذي هو العمدة خلفه نحو قوله ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه لكنه قليل قال ابو علي في التذكرة ومن الناس من لا يجيز هذا فايدة تعريف الموصول بالعهد الذي في صلته على معنى ان وضعها ان يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصة المعارف من ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فمعناه قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لان موضوع الانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول قوله والمضاف الخ اضافة محضة الى واحد من هذه الخمسة مشروطا بان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضي وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها واغا لم تتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص

ذاتا

ذاتا بل نحو مثلك احص من غيرك لان غيرك المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشبا والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الذي الى معرفة له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر تخصص بمماثلك في شي من الاشيا كالعلم فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشي المعلوم وقدح ابن الشجري في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة وقالوا في حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وقد تستعمل ناهيك على صلة هي التعريف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان يكون صدر بلده وربيب قبيلته وابن ابيه وهو نادرة لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد ابيه فانها عايدة على رجل والضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه انتهى باختصار واما اذا اريد بغير ومثل كمال المغايرة والمماثلة فانهما يتعرفان لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا اريد كمالها للشخص او ثبوت اضدادها كلها للشخص فقد تعين قوله بخلاف اضافة الوصف الى معموله الخ فايدة ذكر في الكشاف في الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين ان اسم الفاعل اذا اريد به زمان مستمر كانت اضافته حقيقية واعترض عليه بانه ذكر في الكلام على قوله تعالى جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ما حاصله ان اسم الفاعل اذا اريد به زمان مستمر كانت اضافته لفظية فقد تناقض كلامه قال السيد كالسعد واجيب بان الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملا وتكون اضافته حقيقية وان يعتبر جانب الحال او الاستقبال فيكون الاسم عاملا واضافته غير حقيقية وكل واحد من الاعتبارين يتعلق باقتضا المقام وقرائن الاحوال انتهى وفي هذا الجواب الذي اخره السيد كالسعد تصريح بجواز الامرين بالاعتبارين وقال الرضي واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جايز مطلقا سوا كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا كذلك فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما معنى لفظية دايما ويعمل

اسم الفاعل والمفعول الرفع فيه غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة
الثلاثة نحو مررت برجل نايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان
الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وان تفاعم بما فيتعين بلا مرفوع
في الظاهر واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات اللفظية
فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتها الفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما
اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المقيد للاستمرار فاذا ثبت ان
اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما
اذن الى ذلك الاجنبي لفظية كان ذلك مبني على العمل كما تقدم ان في قوله كغيره كون اضافته
اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا انتهى المقصود
نقله مفرقا في كلامه الطويل وفيه تصريح بان اضافة الوصف الى فاعله لفظية وان
كان بمعنى الماضي مطلقا اضافته الى غير فاعله اذا كان بمعنى الماضي وفيه ايضا
التصريح باطلاق اضافة الوصف المراد به الاستمرار لفظية خلاف ما تقدم عن
الكشاف واتباعه لكنه قال بعد ذلك واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان تكون
اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلكا وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع
الا ان استمراره ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه قال
سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف
بضربك كما تقول مررت برجل شبهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا
المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم
فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد انتهى فقد فصل في اضافة الوصف المراد
به الاستمرار لكن مدرك تفصيله غير مدرك تفصيل الكشاف واتباعه المستفاد من
الجواب السابق كما هو ظاهر فهو موافق لهم في التفصيل مخالف لهم في المدرك واما
ابن هشام فكلامه في مغنيه صريح في اعتماده ان الاضافة الوصف المراد به الاستمرار
حقيقة من غير تفصيل فانه نقل كلام الكشاف الاول ولخصه ثم رد كلامه
السابق بعد ادعايه ابدا مناقضته للاول ويتحصل من ذلك كله ان الكشاف واتباعه
كالسعد والسيد في التفصيل في اضافة الوصف المراد به الاستمرار وكذا
الرضي لكنه مخالف لهم في مدرك التفصيل كما تقرر وان ابن هشام على الاطلاق
فيها قال السيد بعد ما تقدم عنه ما نصه ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم
الدين ثبوتي وفي جاعل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول انتهى ويستفاد منه ان الاول ان الاستمرار

اعم

اعم من الثبوت والدوام لانه يكون تجدديا بتعاقب افراده وثبوتيا بدوام
الثابت الثاني ان اسم الفاعل اذا كان للثبوت كان غير عامل وكانت اضافته
حقيقية وحينئذ يستشكل ذلك بالصفة المشبهة فانها للثبوت ومع ذلك هي عاملة
واضافتها لفظية وجوابه ان مدرك كون الاضافة لفظية او حقيقية على عمل
الوصف وعدم عمله فيما صرح بذلك الائمة وتقدم في كلام الرضي والصفة تعمل وان
كانت للثبوت لان عملها بسبب مشابهتها لاسم الفاعل في انها تؤنث وتثنى وتجمع
وهذه المشابهة متحققة فيها وانما عملت دايما وكانت اضافتها لفظية دايما لوجود
سبب العمل دايما بخلاف اسم الفاعل فان عمله لمشابهته الفعل المضارع فاذا كان بمعنى
الثبوت فاتت المشابهة لان المضارع لا يكون للثبوت فلم يعمل لانتفاء سبب العمل
وكانت اضافته حقيقية والثالث انه لا يصح اطلاق ان اضافة الصفة المشبهة لفظية
ان جعلنا اسم الفاعل المراد به الثبوت صفة مشبهة حقيقة على ما سياتي وقد اختلف
تعبيرهم فيه فمنهم من يعبر بانه صفة مشبهة ومنهم من يعبر بنحو ان له حكم الصفة
المشبهة او انه يعامل معاملتها فيحتمل ان اختلاف هذا التعبير مبني على الاختلاف
في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة مشبهة حقيقة اولا ويحتمل ان المراد منهما واحد
وان في احدهما مسامحة اما بان يراد بالاول انه صفة مشبهة حكما واما بان يراد بالثاني
انه صفة مشبهة حقيقة والتعبير بان له حكمها او انه يعامل معاملتها لاينافي انه منها
حقيقة وانما عبر وابذلك لان ادخاله فيها امر طارئ على اصل وضعه وقد قال
المرادي قلت ولقايل ان يقول ان ضامرا ومنطلقا ونحوهما مما يجري على المضارع
اسما فاعلين قصد بهما الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة
فان قلت فقد رد ما ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية لكونهم متفقين على ان
شاحطا في قوله من صديق او اخ ثقة او عدو شاحط دارا صفة مشبهة قلت ان
صح الاتفاق فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت فلذلك
اطلق عليه صفة مشبهة انتهى كذا افاده شيخنا سيد المحققين وسند المدققين احمد
بن قاسم العبادي رحمه الله تعالى قوله اما انه لا ينعت فلانه غني عن الايضاح يعني
وحمل النعت المادح والذام وغيرهما على الموضح طرد للباب وقد يستشكل هذا
بكلم الله تعالى فانه غني عن الايضاح لانه اعرف المعارف ومع ذلك ينعت للمدح وقال
الرضي اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح
والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف وكم يوصف

الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فقار بسببه واضحا غير محتاج الي التوضيح هو
المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله علي المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما
قوله لكونه نصا في مسماه ظاهر في ضمير المتكلم وكذا في ضمير المخاطب ان لم يكن الا مخاطب
واحد وفي ضمير الغايب ان تعين مرجعه وفي الرضي واعلم ان المقصود من وضع المضمر
رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان
المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واياه ضربت قوله واما انه لا ينعت
به فلانه ليس مشتقا ولا مؤولا بالمشتق قال الرضي اما انه لا يوصف به فلما يجي من
ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا
مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل علي معنى فيه
نظر اذ هو يدل علي ما يدل عليه مفسره فلو رجع الي دال علي معنى كاسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو
واجاز الكسايي وصف ضمير الغايب نحو قوله تعالى لا اله الا الله هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور مثله يحملون علي البدل انتهى قوله والمشتق
يدل علي التعدد اي يصلح لان يدل علي التعدد قوله وهو الباقي من المعارف من
انواع المعارف السابقة فلا يرد ان النكرة المقصودة في النداء نحو يا رجل لمعين
تنعت ولا ينعت بها قوله وهو الاشارة محل النعت باسم الاشارة اذا لم يكن
مكانيا لان المكاني لازم النصب علي الظرفية فلا يتصرف فيه فلا ينعت به وقال
الرضي والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك
اذا نقل الي العلمية عن الجنسية لم يدل علي معنى ابغي ذلك المعنى بالتسمية نحو احمد
واسعد اذا سميت بهما قوله والموصول قال الرضي ولا يقع من الموصولات وصفا الا
ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة في كونه علي
ثلاثة وضعا عدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه
الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي الاكثر وانما يوصف بذو الطائية
وان كانت علي حرفين كما في قوله فولا لهذا اذو جا ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض
لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسم الاجناس نحو ذو مال قوله ما شاع في جنس
موجود اي اسم شاع في افراد مفهوم كلي موجودات اي حاصلة في الخارج لوضعه
لذلك المفهوم الصادق علي كل من تلك الافراد قوله كرجل اي كهذا الاسم فانه
شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي المذكر
الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق علي كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك

المفهوم

المفهوم لا من حيث خصوصه قوله او شاع في جنس مقدر اي او شاع في افراده
مفهوم كلي غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها بحيث كل فرض منها
صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بانه لا يختص بواحد منها دون غيره
بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها قوله كشمس اي كهذا الاسم فانه شايع
في افراد مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون غيره وهي
غير حاصلة في نفس الامر لكنها بحيث كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم انه لم يرد
بالجنس ما هو مصطلح الميزان بدليل تمثيله بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما ولانه اراد
بالجنس الموجود افراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر مما فرض صدقه
عليها واما الجنس فلا يتصف بشايع لانه شيء واحد ولا حصول له في الخارج الا
في ضمن افراده علي نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس
كذا افاده شيخنا الشيخ احمد بن قاسم العبادي رحمه الله تعالى قوله وانما هي موضوعة
وضع اسما الاجناس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج في الوضع
لمفهوم كلي قوله فجميع اسما الاجناس النكرات الجامدة كرجل تنعت ولا ينعت
بها ويستثنى منه اسما الافعال النكرات فانها لا تنعت ولا ينعت بها ويستثنى منه ايضا
اي فانه ينعت به ولا ينعت كمررت برجل اي رجل كما واجاز الاخفش نعتها ايضا
في نحو مررت باي معجب لك قال ابن هشام في مغنيه وهو قوي في القياس
لانها معربة قوله اذا لم تؤول بالمشتق احترز به عما اول منها بالمشتق نحو عرفج
بمعنى خشن واسد بمعنى شجاع فانه ينعت به ايضا نحو مررت بقاع عرفج وبرجل
اسد قوله والمضاف الي واحد منها اي بلا واسطة مثل جاء زيد صاحب عمرو
او الفرس او بواسطة مثل جاء زيد صاحب لجام الفرس قوله واسم الاشارة لا
ينعت الا بما فيه الالف واللام مثل اسم الاشارة في ذلك اي اذا جعلت وصلة لنداء
ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا اجتماع اداتي التعريف فجاوا
ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الي ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك
الاسم ايا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الي الوصف بخلاف
اي فكان ادخل في الابهام فلذا اجازوا هذا ولم يجز يا اي بل لزم ان يرد فيه ما يزيل ابهامه
وذلك اسم الجنس لانه الدال علي تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجموعه ومؤنثهما

تمام

س

وقد تجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايها هذا الرجل ومن اجل
ان اسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل قوله لان الجنس
اي اسم الجنس المعرف بالالف واللام لو قال لانه لا يزيل الابهام المذكور الا
الجنس المعرف بالالف واللام قوله يزيل الابهام الحاصل في اسم الاشارة يعني
بحسب الوضع وذلك لان الابهام مقتضى لبيان الجنس فاذا اريد نعته لا يتصور تعلقه
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الرجل الذي تكرم قوله جاءني زيد هذا
اي الحاضر ما ذكره من ان هذا نعت قول غير الكوفيين واما الكوفيون وتبعهم
السهيلي فذهبوا الى ان اسماء الاشارة لا ينعت بها لجمودها قوله وفي نعته
بالمضاف الى المضمر جاءني زيد صاحبك اعلم ان ابن هشام استدل بهذا المثال على بطلان
القول بان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبتها مطلقا فوصف العلم بالمضاف الى
المضمر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقد يمنع هذا الدليل لجواز صاحبك
بدلا لا نعت قوله بالجنس اي باسم الجنس المعرف بالالف واللام نحو جاء هذا الرجل
اي الحاضر ما ذكره من ان الرجل فيه نعت هو قول كثير من النحويين قال ابن هشام
في المغني ومن الخطا قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت
قال ابن مالك اكثر النحويين تقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان
عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في
المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال
السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة ونحو
ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكل بان البيان
اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساوله وهو مشتق او في تاويله
فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد
والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور
فيساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها افادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا
معنى قول سيبويه انتهى وفيه نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه

انما هو

انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله نفسه اه وقال الزمخشري
في ذكر الكلام الاعجوز في كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا او باسم الجنس يجوز في البيان الواحد
البيان او الصفة ويجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به ووجوب نعت الاشارة
بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه قوله وبالموصول نحو جاء الرجل
الذي قام ابوه وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا ان قلت النعت لا يكون اخص من
المنعوت بل يكون دونه او مساويا له وكل من الموصول واسم الاشارة اخص من المعرف
بالالف واللام قلت ما ذكرت مذهب البصريين في المعارف وقال الشلوبين والفراء
ينعت الاعم بالاخص قال ابن مالك وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين توصف كل
معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وقال الرضي ينبغي اولا ان يعرف
انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في
النكرات اما في المعارف فانت تقول رايت زيدا الابيض وهذه ذات قديمة او واجبة
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فنحو لك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف
الطاري على مدلولهما الوضعي متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم منه
الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من التعريف اللامي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساويا
لمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه
الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع البدو وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان يعرب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع
اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم
وكذا لم يفصل بين الجنس اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة

اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلوله اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل
بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف الى
المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف
بدلا لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم
المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضعه لم يقصد به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر
المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم
الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر
ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي
لم يتفق له مشارك خاص وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم
من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول وذو الاداة
والمضاف بحسب المضاف اليه فاذا تقرر ذلك فان جدت الاخص في مذهب تابعا
لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك
بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان تكون
النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى
به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب
معرفة انتهى فان قلت لم ترك التمثيل لنعت الموصول بغيره قلت لعله لم يعرف له
مثالا قطعا قال الرضي واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى
قال النحاة ان الموفون صفة لمن امن كما يجي والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة
قوله والرافع للنعت في هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا او محلا ما ذكره
من ان العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو العامل في متبوعها وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم
ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى
المتبوع على قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد الظريف ليس
في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاني العالم
زيد وجاني زيد نفسه فلما استحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع

والمتبوع

والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب
على عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد
فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل
العامل فيهما معا واما جعل العامل معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر
اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل
عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر
الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس
والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك
من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا
لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب سيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واختاره ابن مالك ان العامل في
البدل هو العامل المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول
باشر الثاني **باب التوكيد قوله** التوكيد يقال فيه ايضا التاكيد
بالهمزة ويابدالها الفا على القياس في نحو فاس وراس والاول افصح
قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر سمي به التابع
لانه يفيده ويقال اكده تاكيدا او وكده توكيدا **قوله** لفظي اي منسوب الى
اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **قوله** ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى **قوله** اعادة الاول بلفظه اي معاد الاول اي الذي
اعيد به الاول وكرر به متلبسا بلفظه ويجوز ان يكون على تقدير مضاف اي
ذو اعادة الاول بلفظه **قوله** ويكون في الاسم والفعل والحرف كما انه
يكون في غيرها كالجملة لانه لم يدع الحصر **قوله** او اعادة الاول بمرادفه
اي معناه الاول بمرادفه اي الذي اعيد به الاول وكرر به كاينا بمرادفه
او ذو اعادة الاول بمرادفه والسبب في التاويل المذكور مباينة الاعادة
للتوكيد الذي هو احد التوابع مع امتناع حمل احد المتباينين على الاخر **قوله**
لقصد التقرير اي تقرير المؤكد بفتح الكاف اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاني زيد زيد اذ اظن
المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المؤكد او غفلة السامع عن حمله على معناه
اي عن التوجه الى ما يراد به حقيقة او مجازا فرب لفظ دال وضعا على معنى

٤١

حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله علي مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط
او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التوكيد احد ثلاثة اشيا احدها ان يدفع
المتكلم ظن غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم فاذا قصد المتكلم احد هذين
الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع
ظن به الغلط فيه تكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
زيد ولا ينجع ههنا التكرر المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك
انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بنا علي ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة
عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك قوله نعم باضافة اي مضاف قوله
اي ظاهره العموم اي بلفظ ظاهره العموم قوله ويجي التوكيد اي بالمعنى المصدري
او بمعنى الموكد بكسر الكاف اي يحصل في الغرض الاول بلفظ النفس او العين
قوله وهو اي الغرض الاول الرافع احتمال تقدير الاضافة اي المضاف الى المتبوع
ظاهره وتفسير الغرض الاول بالرافع المذكور الان هذا الظاهر غير مراد اذ
الرافع المذكور يحصل به الغرض الاول لا انه هو فظهر ان في عبارته تجوزا اما باطلاق
الرافع علي الرفع او بحذف المضاف اي رفع الرافع المذكور او بحذف الحيثية اي الرافع
من حيث انه رافع اي من حيث ثبوت الرفع له ولعله التفى في القرينة بوضوح المراد
والعين يفهم انه لا يجوز الجمع بينهما وليس كذلك فيصح التوكيد بكل منها وبهما معا كما
سيذكره ويجب عند اجتماعهما البداءة بالنفس لانها عبارة عن جملة الشي والعين
مستعارة في الحصر التعبير عن اجتماع الجملة وقيل يبدا بها استحسانا قوله بمعنى النفس
احترز به عما اذا اريد بالعين الجارحة المخصوصة فانها بدل لا توكيد وظاهر انه اذا
اريد بالنفس الدم يكون بدل بعض ايضا لا توكيد فظهر انه انما يوكد بالنفس والعين
اذا اريد بهما الحقيقة ويتفردان عن غيرهما بجواز جرهما بباء زائدة لا تقول
جاني القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد بهما مع البا وبدونه نحو رايته عينه وبعينه
انتهى ومثل العين فيما قاله النفس ثم رايت ابن هشام قال في المغني بعد ان ذكر
انه يجب تجريدا جمع من ضمير الموكد في باب التوكيد واما قولهم جا القوم باجمعهم
فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع علي حد قولهم فرخ وافرخ والمعنى جاوا
بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت البا زايدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه
فكان يصح اسقاطها انتهى ثم رايت النووي في التبيان قال قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز
فتحها لغتان مشهورتان اي جميعهم انتهى قوله بالنقص اي بسبب نقص المضاف او وهم
قوله رفع المجاز اي رفع احتمال المجاز بدليل قوله فيما ياتي فترفع بذكر النفس والعين احتمال

الخ

الخ وظاهر كلامه ان احتمال المجاز يرتفع وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان
الاحتمال لم يرتفع وانما ضعف وهو وجيه جدا ونسب الى سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن الموكد حتى تاتي
بجميع الفاظ التوكيد واعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف مضاف ويحتمل انه المجاز في استعمال
اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل ان المجاز العقلي وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات
لا يعول عليه لعدم دليل عليه فهو اما قصور او تقصير قوله جمع قلة علي افعل احترز به عن
جمع الكثرة كنفوس وعيون وعن جمع القلة علي غير افعل نحو اعيان فانه لا يوكد بشي من ذلك
قوله وهو افصح من التثنية انما كان الافراد افصح من التثنية كراهة اجتماع تثنيتين وانما
كان الجمع افصح من الافراد لان التثنية جمع في المعنى فائدة كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه
يختار فيه لفظ الجمع علي الافراد والافراد علي التثنية فالاول كقوله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله حمامة بطن الواديين ترنمي سقاك من الغر العوادي مطيرها
والثالث كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين والاصل في كلام العرب دلالة كل لفظ علي
ما وضع له فيدل المفرد علي الواحد والمثنى علي اثنين والجمع علي جماعة وقد يخرج عن هذا الاصل
وذلك قسمان مسموع ومقيس فالاول ما ليس جزءا مما اضيف اليه سمع ضع رحالهما يريدون
اثنين ودينار كم مختلفة اي دنانيركم عيناه حسنة اي حسنتان ولبيك واخواته فانه لفظ
مثنى وضع موضع الجمع وقالوا شابة مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ
الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الاوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه
الكوفيون وابن مالك اذا امن اللبس وهو ماش علي قاعدة اللوفيين من القياس علي
الشاذ والنادر وقال ابو حيان ولو قيس شي من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات
والثاني ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت روس الكبشين اي راسيهما
او معنى نحو كفاغري الافواه عند عريين اي كاسرين فاغرين افواههما عند عرينهما
فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية في الاول ما تقدم من قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما في قراة ابن مسعود ومن
الثاني ما تقدم من قوله حمامة بطن الواديين ومن الثالث قراة الحسن بدت لهما سواتهما
نظر ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع
وقصر الافراد علي ما ورد وانما وافق الجمهور كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك
شرطا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شي واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز
في قطعت اذني الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس فان فرق متضمناهما فقوله
تعالى علي لسان داود وعيسى ابن مريم فقال ابن مالك ايضا بقياس الجمع والافراد وخالفه
ابو حيان لان الجمع انما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين

قال فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع او افراد اقتصر فيه على
مورد السماع قال واما الاية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام او الرسالة
فليس جا من داود ولا من عيسى قوله ارادة الخصوص اي احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم اي بلفظ ظاهره العموم قوله في توكيد المثنى المذكر بكلا والمونث بكلتا قد يستغنى
بكلا عن كلتا كقوله يمت بقربى الزينبين كليهما وخرجه ابن عصفور على تاكيد المعنى اي
بقربى الشخصين كليهما وقد يستغنى بكلاهما عن كليهما وكلتيهما كقولك جا الزيدان او الهندان
كلاهما فايدة اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد المثنى صحة وقوع مفرد موقعه
ليمكن توهم ارادة البعض باسم الكل كجا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما اذ يصح حلول
المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين حتى يحتاج الى التاكيد لرفعه ولانه لم يسمع من
العرب قط ويدل لهم انهم لا يوكدون فعل التعجب بالمصدر لان التاكيد به لرفع توهم
المجاز في الفعل واثباته حاصل بكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شي الا وذلك الوصف
ثابت له فلما رفضوا تاكيده بالمصدر رفضوا تاكيد ما ذكر لما كان المجاز لا يدخله ويدل
على المنع ايضا اجماعهم على منع جا زيد كله لعدم الفايدة والمنقول عن الجمهور الجواز
وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع
بعد ولا احتمال يرفع بها لرفعه بكل والجواب كما قاله ابو حيان ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ
حقيقة فلا حاجة للفظ اخر يوكده الا اذا قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا ان الكل لم يسمع
قوله ويجي في توكيد ما له اجزا لا يصح وقوع بعضها موقعه بكل اي مفردا كان او جمعا وذلك
لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم تلاحظ
افراده مجتمعة ولم يصرح الا يصح توكيده بكل واجمع فلا يجوز جا زيد كله لعدم اجزاله
يصح ان يقع بعضها موقعه في حكم المجي بخلاف اشتريت العبد كله لان العبد قد يتجزا
في الاشترا فيصح توكيده بكل ليفيد الشمول قوله حال كونها مضافة الى ضمير المؤكد فيه
اشارة الى وجوب اضافة كل الى ضمير المؤكد ومنع حذفه استغنا بنيته خلافا لمن اجازه
والى منع اضافته الى ظاهر مثل المؤكد خلافا لابن مالك حيث اجاز اضافة كل الى الظاهر
المذكور مستدلا بقوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخرجه ولده كغيره على ان كلا
نعت اي اشبه الناس الكاملين فلم يفضل الا الناس الكاملين فليس منه قوله تعالى
ان كلا فيها في قراة بعضهم خلافا للفرا والزمخشري والكوفيين كما نقله عنهم بعضهم
في زعمهم ان اصله انا كلنا فحذف الضمير استغنا بنيته بل كلا بدل من اسم ان او حال من الضمير
المرفوع في فيها قوله وفي اسم الجمع المذكر جا القوم كلهم ظاهر كلامه ان الجيش ليس

باسم

باسم جمع وليس كذلك ويدل على اختصاص القوم بالذكور قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من نسا عسى ان يكن خيرا منهن وقول زهير وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نسا قال الزمخشري اي اختصاص القوم بالرجال
صريح في الاية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور
والاناث فليس لفظ القوم بمتعاط بمعنى يتناول الفريقين ولكن قصد ذكر الذكور
وترك الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قايم كصوم وزور ويجوز
ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا اكلت احببت قوما وبغضت قوما
اي قياما هذا كلامه قوله اما لانك لم تعتد بالمتخلف اي اطلقت القوم قوله او لان الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل مبالغة بنا على انهم في حكم شخص واحد وذ
لك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضرتهم ورضى كلهم بما فعل بعضهم
وعلى هذا الوجه لا يكون قولهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ اعلم انه اريد به الكل
لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل صدر عن بعضهم وانما
نسب الى كلهم لما ذكر والظاهر ان في الكلام حينئذ مجازا استناديا وفي كون التاكيد
بكل واخواته حينئذ دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاني القوم كلهم
يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمو
لها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك
يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم واعلم ان النسبة الفعل
الواقع من بعض الى الكل وجها اخر وهو ان يراد وقوعه فيما بينهم وح يكون المجاز
لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل فالتاكيد بكل لا يدفع هذا التجوز ايضا
فتامل قوله بنا على انهم في حكم شخص واحد الاظهر ان يقال بنا على ان البعض في حكم الكل
لكنه نظر الى انه قد ينسب في العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل لكمال اتحادهم
قوله ويخلف كلا في افادة هذا الغرض اجمع وجمعا واجمعون وجمع افهم انه لا يجوز
تثنية اجمع ولا جمعا وهو كذلك لانا استغنينا بكلا وكلتا كما استغني بتثنية سي عن
تثنية سوا ونظر فيه بعض المشايخ بانه انما يصح الاستغنا بذلك اذا قصد شمول
الافراد كما في جا الزيدان والمراتان اما اذا قصد شمول اجزا الافراد كما في اشتريت العبدين
او الامتين فان كلا وكلتا لا يفيده وفرق بين سوا وبينهما بان سوا تطلق بحالها على المثنى
كقولك زيد وعمرو سوا ولا كذلك اجمع وجمعا فليتامل وبعضهم علل امتناع تثنية
اجمع وجمعا بان ذلك لم يسمع وما ذكر من امتناع التثنية هو مذهب جمهور البصريين قوله
وان شئت جمعت بين كل واجمع قد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع وفروعه باكتع واخواته

ونص المصنف ذلك لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم
عليها اذا اجتمعت بانها كلها تاكيد للاول قوله بشرط تقدم كل على اجمع الخ قال الرضي
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوية قدمت النفس ثم العين ثم الكل
ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان
الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفتها اولى اما تقديم النفس
على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار
لها مجازا من الجارحة المخصوصة في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي
ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى
ولا سيما اذ كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل ايضا ان كلا قد يقع
مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على
معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى
خالف فيهما انتهى قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال بعض العلما
فايدة ذكر كل فيه رفع وهم من توهم ان الساجد البعض وفايدة ذكر اجمعون رفع
وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجد واحد وقتا مختلفين والاول
صحيح والثاني باطل بدليل قوله لاغوينهم اجمعين لان اغوا الشيطان لهم ليس في
وقت واحد فدل على ان اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كلهم سوا
وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الاية تاكيدا على تاكيد كما قال تعالى فمهل
الكافرين امهلهم رويدا قوله والتوكيد يخالف النعت في امور الخ مراده التاكيد
المعنوي في الوصف وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله
تعالى فلا تحسبنهم بمفازة فلا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا تعطف بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني
القوم كلهم اجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه والفاظ التوكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى
المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت ~~عليها فيعطف~~ لكان كعطف
الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد
بالفا وثم فلما يجي في حروف العطف انتهى ومن الامور التي تخالف التوكيد فيها
النعت ان جميع الفاظه معارف بعضها بالاضافة كالنفس والعين وكل وبعضها بنية
الاضافة

الاضافة الى الضمير كاجمع اذ اصل رايت النسا جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزي
هذا القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة
بما يتبعه كاسامة ونحوه من اعلام الاجناس وليس بصفة وهذا قول صاحب
البديع واختاره ابن الحاجب وصححه ابو حيان ويؤيده انه لم يصرف وليس
بصفة ولا شبهها وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية وانه
جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة ولاجل انها معرفة لم
تصرف اما على العلمية فواضح لانه معها في اجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلا وان الذي
يستحقه فعلا مونثا فعل المجموع بالواو والنون واما على نية الاضافة فلشبه هذا التعريف
بالعلمية من حيث انه لا اداة لفظا تمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية اذ لا اداة لتعريفه
لفظا وان كان على نية ال باب العطف قوله العطف لغة هو الرجوع والالتفات واصطلاحا
يقال لعمل المتكلم هذا العمل الخاص وللمعطوف عطف بيان او عطف نسق وسياتي تعريف
كل من المعطوفين في كلام المصنف قوله فعطف البيان اي المبين ان قلت فيه تفسير الجنس العلم مع انه
لا معنى له قلت تفسيره باعتبار المعنى الاصلي الاضافي والمراد انه نقل عن البيان بمعنى
المبين قوله الجامد اي والمنزل منزلته بان كان صفة فغلبت عليها الاسمية قال في المغني
ومن الوهم قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب
انهما نعتان وقد يجاب بانهما جريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على
موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم انتهى ويستفاد من جوابه
ان عطف البيان كما يكون جامدا يكون مشتقا جاريا مجراه ولا يرد ذلك على المصنف بان
مراده بالجامد ما يشمل الجامد حكما قوله الذي جي به الايضاح متبوعه الخ ظاهره يوهم
ان عطف البيان لا يجي لغير ذلك وليس كذلك فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح
كما تجي الصفة لذلك وقد يقال ان كلام المصنف مبني على الاعم الاغلب كاقسم بالله
ابو حفص عمر يعد ما مسها من نقب ولا دبر والمراد بعمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وابو حفص كنيته وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبرا عجفا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل
البطحي وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا
دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم
ان كان فجر اللهم صدق صدق حتى اكتنفا فاخذ بيده فقال ضع راحلتك فوضع فاذا هي
نقبا عجفا فحمله على بعير وكساه في الجمود المحض المراد به جمود الجامد الذي

لم يؤول بمشتق واحترز به عما وقع من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع
عرفج فانه في تاويل المشتق الاتري ان المعنى مررت بزيد المشار اليه وبقاع خشن
قوله وعطف النسق التابع الخ قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الي حد ومن
حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة العطف
علي حروفه ومعرفة الحرف علي العطف انتهي ويتعقب التعريف الذي ذكره المصنف بالتوكيد
الذي توسط بينه وبين متبوعه حرف عطف كما تقدم قوله اخرج ما عدا المحدود من التوابع اي التوابع
التي عدا المحدود وفي عمومه نظر اذ لا يخرج من التاكيد اللفظي ما توسط بينه وبين متبوعه الفا او ثم
نحو والله ثم والله ونحو اولي لك فاولي ومن قوله من التوابع تبعيضية ولا يجوز ان تكون بيانية
لا قتضايها ان المحدود ليس من التوابع ويجوز ان تكون وان البيان اعم من
المبين نعم يجوز ان تكون بيانية بحذف مضاف اي من بقية التوابع ويجوز ان
تكون ابتدائية في موضع الحال اي حالة كونه كاينا وناشيا من التوابع فليتامل
قوله ونسقه تقديمه علي نظم ما قبله ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولي قوله
وحروف العطف على الاصح تسعة عدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها
لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان ولا الا خلافا للاخفش والفرا
ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور عن البغداديين ولا اي خلافا
لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة قوله باسقاط اما
اي بسبب اسقاط اما او مع اسقاطه والذي يمنع من كونها عاطفة اقتران الواو بها
قوله لمطلق الجمع اي الاجتماع في الحكم من غير تعيين ذلك الاجتماع بكونه زمان
المجتمع واحد اعدل اليه عن قول ابن الحاجب وغيره الجمع المطلق لما قيل من ايهامه
مه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض نفي التقييد والحق ان مودي العبارتين
واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان اطلاق كما يقال الما
هية من حيث هي والماهية لا بشرط والاول يصدق بترتيب ولا معية وسبب توهم
الفرق بينهما الفرق بين الما المطلق ومطلق الما نع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعي
في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره المصنف ان الواو لمطلق
الجمع هو مذهب البصريين فيصح ان يعطف بها لاحق اي متاخر عن المتبوع في حصول ما اشترك
فيه له قال تعالي ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وان يعطف بها سابق اي متقدم على المتبوع قال
كذلك يوحي اليك والي الذين من قبلك الله وان يعطف بها مصاحب اي موافق
للمتبوع قال تعالي فانجيناه واصحاب السفينة وذهب بعض الكوفيين الي ان
الواو للترتيب وحكي ايضا عن قطرب وثعلب والربعي وغيرهم ووهم من

ادعي

ادعي اجماع النحاة على انها ليست للترتيب كالسيرافي والسهيلي احتج القايلون
بعدم الترتيب بقوله تعالي ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين
كذبت قبلهم قوم نوح واصحاب الرس وثمود وعاد وفرعون واخوان لوط واوحينا
الي ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط وعيسي وايوب وقال الشاعر
اذا رجب تولي وانقضي وجمادان وشهر مقبل واحتج القايل بالترتيب بان الترتيب في اللفظ
يستدعي سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه قوله والفا للترتيب والتعقيب معني
الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعني التعقيب كون ما بعد الفا واقعا بعقب
ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب مشتمل علي الترتيب ومستلزم له فلم صرح
المصنف به قلت لبيان انه معتبر في الوضع لانه يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر في
الوضع معه وفي الرضي الفا تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا
غير صفة فغاية تها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه
بلا مهلة وان دخلت علي الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في
ملابستها المدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم
اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق غير العامل بموصو
فاتها كما في الجوامع نحو يقوم الاقرا فالاقرا فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة علي
جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد
فقعد عمرو قوله بحسب الحال يشير الي ما قاله ابن الحاجب من المعتبر ما يعد في العادة
مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفا المهلة وقد يقصر والعادة
تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقل بالنسبة الي عظم الامر فيستعمل الفا وقد
يستبعد الزمان القريب بالنسبة الي طول امر تقضي العادة بحصوله في زمن اقل منه وفي
الرضي اعلم ان افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله تعالي الم تر ان الله انزل من السما ما
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة
فجي بالفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الي تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالي جعلناه نطفة في
قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الي تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الي ابتدا كل طور ثم قال
ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الي تمام الطور الاخير او استبعاد المرتبة هذا الطور الذي
فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله الا مدة الحمل الظاهر ان المراد اقل مدة
الحمل مع لحظة الوطي قوله واعترض المعني الاول اي الترتيب بقوله تعالي اهلكناها فجاها باسنا

وذلك لان الفا في الاية لعكس الترتيب لان مجي الباس سبب للاهلاك فيقوم عليه قوله
واجيب بانه على تقدير الارادة يعني ان الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجي الباس اي
العذاب الاليم وبه ... الدين وابن مالك جعل ذلك من الترتيب الذكري في عطف
المفصل على المجمل قوله غثا احوى الغثا مخفف التا ومشددها ما يقذف به السيل
على جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشي المجموع من
امكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبي الذي
في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون يضرب الى
السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد فان قلت ما اعراب احوى
فالجواب ان فسر بالاخضر كان حالا من المرعى او بالاسود كان صفة لغثا وفي المغني قال بعضهم
انه صفة لغثا وهو الصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما
اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر بهما فان جعله صفة لغثا كجعل
قيما لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل قوله واجيب بانه
على تقدير فمضت مدة فجعله غثا اعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة
لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية بان الفا نابت عن ثم قوله والتراخي معنى التراخي
كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه ان المرور في نحو
مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا تكون
ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام وقد تجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر
والتدرج في درج الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول في
الزمان اولا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فتقدم سيادة الاب
وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه لان سيادة نفسه احق وكذا سيادة الاب بالنسبة
الى سيادة الجد فايده قال المرادي في ثم اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت قوله كهز
الرديني الخ يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة الى ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا
بخط هجر واراد بالهز الاهتزاز والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل
عقدتين من القصب والقنا هو ... ثم اضطرب اي فاضطرب فان الهز جرى في
انابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ مع ان ثم في الاصل للتراخي وما ذكره من ان
الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ اعترض بان الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري
في زمن واحد وعليه فينبغي ان يعترض به على من قال من افادتها الترتيب فان قيل ان الاول
علة للاضطراب فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متاخر عنه فيحصل به الترتيب
قيل هذا يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا في التركيب المستفاد منها فان قلت كان على المصنف ان يقول

في

في الفا وثم للتشريك في الحكم فانهما يفيدانه ايضا قلت لم ينبه على ذلك لوضوحه قوله
وحتى للتدريج والغاية معنى الغاية اخر الشي ومعنى التدريج ان ينقضي شيئا فشيئا
الى ان يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطو
عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء
تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله حتى نعله قال في المغني ولا يتاتى ذلك يعني كون
المعطوف جزءا مما قبله او كجزء الا في المفردات انتهى واعترضه الدماميني بانه لم لا يجوز
في بعض الجمل ان يكون مضمون احداها بعضا من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر
عليه حتى اقمت نفسي خادما له وبخل زيد علي بكل شي حتى منعني دانقا وقد نص علما المعاني
على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين قوله بحسب القوة والضعف اي باعتبارهما قوله فالكماة جمع كمي الكمي الشجاع
وفي الصحاح كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة قوله معطوف على الكاف والميم سيذكر
في باب المفعول به ان الضمير هو الكاف وحدها وسياتي الجمع بين الموضعين قوله وبحسب الشرف
والخسة اي باعتبارهما ومفهوم كلامه ان القوة ليست من الشرف ولعل وجهه ان القوة
بذاتها غير الشرف الا انها قد تكون سببا للشرف فليتامل وليحرر ويفهم ايضا ان الضعف
ليس من الخسة ولعل وجهه ان الضعف بذاته غير الخسة الا انه قد يكون سببا للخسة
فتدبر قوله وهم في غاية الخسة لقايل ان يقول ادنى منهم مقدارا من يباشر ازالة النجاسة
والقاذورات الا ان يريد انهم من غاية الناس فيما ذكر قوله وهي قسمان متصلة ومنقطعة اعلم
ان حصر ام في القسمين المذكورين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زايدة
وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير قوله فالمتصلة الخ
انما سميت في النوعين الاتيين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن
الاخر وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها
المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقال بعضهم سميت متصلة لانها اتصلت
بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون
اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها
لا لامر خارج عنها لكن هذا انما ياتي في المسبوقة فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين
وتسمى ايضا المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام في النوع الاول والتسوية
في النوع الثاني قوله وهي الواقعة بعد همزة التسوية قال في المغني وربما توهم ان
المراد بها يعني بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها وليس كذلك
بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة

علي جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما
ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام
قعودك انتهي والحامل علي التوهم الذي ذكره ان التسوية ماخوذة من كلمة سوا والذي
يظهر لي كما قاله الدماميني ان الجملة الواقعة بعدها نحو ما ابالي اقمت ام قعدت في محل نصب والفعل
معلق قال الجوهري وقولهم لا ابالية اي لا اكترث به انتهي فهو فعل متعد بنفسه وتعليقه
من معنى الفعل القلبي لان معنى لا اكترث به لا افكر فيه اذ دراية في التعليق عن هذه الجملة
والستعمل في المغني ابالي متعديا بالبا حيث قال وما ابالي بقيامك وعدمه وقد تقدم عن
الجوهري ما يقتضي انه متعد بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر تعديه بالبا نحوه قال النووي
في تهذيب الاسما واللغات وقولهم لا ابالي به قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها وهو
صحيح وقد انكره بعض المحدثين من اهل زماننا وزعم ان الفقها يلحنون في هذا وان الصواب
لا اباليه وانه لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل اخبرنا بجهالته وقلة بضاعته
بل يقال لا ابالي به وهو صحيح مسموع من العرب وقد روي الخطيب الحافظ ابو بكر البغدادي
الامام في اول كتابه ادب الفقيه والمتفقه باسناد عن معاوية رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلي الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ورويناه هكذا في حلية الاوليا
وثبت في الصحيحين عن ابي برزة رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلي الله تعالى عليه
وسلم لا يبالي بتاخير العشا هكذا في الصحيحين بتاخيره بالبا وثبت في صحيح البخاري عن
ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم ليأتين علي الناس
زمان لا يبالي المرء بما اخذ المال امن حلال ام من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تاكلوا الربا
اضعافا مضاعفة في اول كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم وابي داود في كتاب الجنائز منها
ان رسول الله صلي الله عليه وسلم مر علي امراة تبكي علي صبي لها فقال اتقي الله واصبري فقالت وما تبالي
بمصيبتي والظاهر ان الهمزة الواقعة بعد ما ادري وليت شعري ونحوهما للاستفهام لا للتسوية
كما نبه اه وقد قال الرضي واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان نحو قولهم سوا وقولهم
ما ابالي وتصرفاته نحو سوا علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فقصرها علي ما ذكره
دون ما ادري وليت شعري ونحوهما **قوله** نحو سوا اقام زيد ام عمرو وقال السيرافي في شرح
الكتاب اذا دخلت بعد سوا الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقوله سوا علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما علي الاخر واو كقولك سوا علي
قمت او قعدت انتهي كلامه نص صريح يقضي بصحة قول الفقها وغيرهم سوا كان كذا او كذا
وبصحة التركيب الواقع في الصحاح اعني سوا قمت او قعدت وقراة ابن محيصن التي لا همزة
فيها بعد سوا فجميع ذلك موجه لا خطا فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فما وجه العطف
باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا او لاحد الشيئين او الاشيا قلت
وجهه

وجهه السيرافي بان الكلام محمول علي معنى المجازاة قال فاذا قلت سوا علي قمت
او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سوا وعليه فلا يكون سوا خبرا مقدما
ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك سوا او سوا علي قيامك او قعودك
بل سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا وهذه الجملة دالة علي جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمثل ذلك ويجوز بعد سوا ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سوا
علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط وانشد قول الشاعر
ولست ابالي بعد ال مطرف حتوف المنايا اكثرت او قلت وحكي الرضي ايضا ان ابا علي
الفارسي قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى
سوا علي احدهما انتهي ومثل هذا السوال والجواب ياتي في العطف بام لانها لاحد المتعدد
والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده **تنبيهان** الاول ذهب ابن كيسان الي
ان ميم ام بدل من واو واصلها او ولا دليل يدل له علي ذلك الثاني قد تحذف همزة
التسوية والهمزة التي يطلب بها وبام التعيين وذلك عند امن اللبس وفهم المراد
وتكون ام متصلة علي حالها قرا ابن محيصن سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم با   سقاط
الهمزة وحذفها حينئذ مطرد **قوله** وقد لا تقتضيه صادق بامرين ان لا يقتضي استفهاما
اصلا نحو ام هل تستوي الظلمات والنور او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات
اي بل اله البنات ونحو ام اتخذ مما يخلق بنات اي بل اتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة
للاستفهام الانكاري ولا يصح ان تكون في التقديرين مجردة عن معنى الاستفهام المذكور
والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال **قوله** انها لابل ام شاة الابل اسم جمع والشاء
بهمزة بعد الالف هي الشياه الكثيرة وليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له
من لفظه قاله ابو عثمان **قوله** بل اهي شا انما قدر بعد ام مبتدا لانها لا تدخل علي مفرد
لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتدا لا يدخل الا علي جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
الجمهور خلافا لابن جني وادعي ابن مالك انها قد تدخل علي المفرد وحمل قولهم انها لابل
ام شا علي ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع انها لابلا ام شا بالنصب
واعترض بان هذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة حذفت
الهمزة او منقطعة وانتصب شاة بمحذوف اي ام ارى شاء **قوله** فاذا وقعت بعد الطلب
اي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر
اذ الاستفهام لا ياتي فيه تخيير ولا اباحة وكذا باقي انواع الطلب فليتامل ثم رايت الرضي
قال واما في ساير اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا تعرض فيه لشي
من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في

الاغلب من العادات ان من يمتنع احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا
تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو والفقه
والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في الاباحة والتخيير بحسب القرينة قوله او الاباحة ليس
مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او وقبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة
بحسب العقل او العرف في اي وقت كان او عند اي قوم كانوا واعلم ان من معاني صيغة
افعل الاباحة فقولهم في تمثيل الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين يحتمل ان يكون
الاباحة فيه مستفادة من صيغة افعل قال المولى سعد الدين في التلويح الاباحة والتخيير
قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين
او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن انتهى
قوله فهي للشك قال المولى سعد الدين التفتازاني عند قوله تعالى او كصيب من السما
التحقيق ان او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني
زيد او عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع والمبالغة في تخفيفه كقوله تعالى
وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب قوله والثاني نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين قال ابن هشام الشاهد في او الاولى قال الدماميني لا ادري لم امتنع كون
الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين
كونه على هدى او كونه في ضلال مبين قال الشمني واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة
على احد الشيئين او الاشيا وان معنى احد الشيئين او الاشيا في جميع معاني او ما عدا معنى
بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف يعني ابن هشام في التنبيه الاتي ولا يلزم من كون معنى
الاية ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار
وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او الثانية
لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية
دون الاولى قلت اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى
هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يقل او في ضلال لكان الابهام وفي الكشاف والمعنى
وان احد الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون
به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من كلام المنصف الذي
كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير
البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعرض
اوصل بالمجادل الى الغرض وهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق او
الضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في
ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى وقال ابو حيان او على موضعها لكونها لاحد الشيئين او الاشيا

وخبر

وخبر انا او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال مبين ولا تحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين
الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او في المسجد وقيل خبر ان محذوف لدلالة لعلى هدى وهو خبر
اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى التقدير مع ما
يصلح ان يكون خبرا انتهى قوله وتكون او لاحد الاشيا على التخيير او الاباحة باعتبارين الخ اشارة
الى الجواب عما يقال قد مثل العلما للتخيير بآية الكفارة والفدية مع امكان الجمع واوضح من ذلك
قول بعضهم لا يجتمع الاطعام والكسوة وغيرها اللاتي كل منها كفارة بل يقع واحد منهما
كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية قوله الاية منصوب على
المفعولية والعامل فعل محذوف وهو اقرا مثل قولك البيت والحديث احتيج الى مثل ذلك
لتتميم الكلام وتصوير المرام فكانه قال اقرا ما في الكلام وهو قوله من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة مومنة قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد ان
الجميع هو الواجب في الكفارة فيه نظر وما المانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينها
مع الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع واحد منها كفارة فقط قال الاسنوي في التمهيد
لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على كل واحد منها لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع ولا
يحصل الاعلى واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فاضافة
غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى احدها وان ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر
عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني في شرح المعالم وهو حسن قوله فان دخلت على جملة او وقعت
بعد الواو فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل اي تستانف وتقطع عما قبلها من جهة الاعراب
وسكت عن محترز الشرط الثاني وعن تذكيره فنقول وان سبقت بايجاب فهي حرف
ابتدا نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو وعلى انه معطوف خلافا للكوفيين
بل يجوز على انها حرف ابتدا وهو مبتدا حذف خبره لقرينة قال المرادي ولا يشترط
فيما اذا تلتها جملة تقدم النفي او النهي فيكون بعد ايجاب او نفي او نهي او امر لا استفهام
فلا يجوز هل زيد قايم لكن عمرو ولم يقم قوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه
في الحرب تنتظر قايله زهير ابن ابي سلمى من قصيدة من البسيط وابن ورقا هو الحارث بن ورقا
الصيداوي والبوادر جمع بادرة وهي الحدة وفي ديوانه عوايله جمع غايلة وهي ما يكون
من شر وفساد في الوقايع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في لكن فانها حرف ابتدا لانه
تلتها جملة وهي وقايعه تنتظر اي ولكن كانت وقايعه كما في قوله ولكن رسول الله اي ولكن
كان رسول الله يعني ان المنصوب بعد لكن خبر لكان محذوفة وليس المنصوب معطوفا بالواو
لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب قوله وبل للاضراب اعلم ان حال ما في
الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي او نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها
كالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب

نا زيدا بل عمرا فتقرير نفي المخاطب عن ضرب زيد وتامره بضرب عمرو واجاز المبرد مع
ذلك كونها ناقلة معني النفي والنهي لما بعدها فيجوز علي قوله ما زيد قايما بل قاعدا عمرا
العرب علي خلاف ما قاله وان كانت بعد ايجاب او امر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتي كانه مسكوت
عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فايدة تزاد لا قبل بل
لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس
او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشي
كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الي اجل وقال ابن عصفور
لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي الا ان يشهد له سماع قبلا وسمع ذلك من كلام
العرب قوله وان تسبق بايجاب او امر هذا عجيب فانه يعطف بها بعد النفي والنهي كما يعطف
بها بعد الايجاب والامر بل منع الكوفيون العطف بها بعد غير النفي وما جري مجراه قال
هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهي قال في المغني ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم
دليل علي قلته انتهي ولا يعطف بها بعد الاستفهام ونحوه لا يقال هل ضربت زيدا بل عمرا
قوله فان دخلت علي جملة فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل اي تستانف وتقطع
عما قبلها وما ذكره من انها حرف ابتدا اذا دخلت علي جملة هو الصحيح وقد صرح بانها
عاطفة بدر الدين ابن مالك في قوله فان كان المعطوف بها جملة فايدة قد تكرر بل في الجمل
رجوعا عما في المتقدمة بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها علي
رجحان ما في المتاخرة نحو بل ادرك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها عمون قوله
ويعطف اي بلا بشرطين يشترط للعطف بها مع ما قاله ان لا تقترن بالواو نحو ما
جاني زيد ولا عمرو فلا تكون عاطفة حينئذ وان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر
فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا عكسه علي العطف ويجوز جاني رجل لا امراة وعكسه
وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس اي لتعدل لا لتظلم الناس
قوله امراد معطوفها جوز ابن الخباز في النهاية ان يعطف بلا الجملة نحو زيد قايم
لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يقام عمرو قوله وان تسبق بايجاب او امر اي اتفاقا ومثلهما
النداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معني الامر الدعا نحو غفر الله لزيد
لا لبكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز الفراء العطف بها علي اسم لعل كما يعطف
بها علي اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال
اضرب زيدا لا عمرا قوله وعطف الفعل علي الفعل بشرط لجواز الفعل علي الفعل اتحادهما
في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض علي مستقبل وعكسه ويجوز عطف
الماضي علي المضارع وعكسه كقوله تعالي يقدم قومه يوم القيامه فاوردهم النار
وقوله تعالي تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك

ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل علي الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالي
لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم وتقول
جا زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل علي الفعل مجاز لكونه من عطف
الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين ويجوز عطف الفعل علي
الاسم المشبه له في المعني كاسم الفاعل ونحوه قال تعالي ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله اولم يروا الي الطير فوقهم صافات ويقبضن قال الماوردي فان قلت
كيف جاز ذلك وحروف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز ذلك لان احدهما مول
بالاخر فاتحد الجنس بالتاويل فان قلت فايهما المول قلت الذي يول هو الحال محل الاخر
فتارة يكون الاول كالمثال الاول لان المصدقين صلة وحق الصلة ان تكون جملة مولة
بالذين تصدقوا وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل الحال
ان تكون اسما فيقبضن مول بقابضات ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه للفعل علي الفعل قال تعالي
معناهما قال تعالي يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري مخرج معطوفا
علي فالق باب البدل قوله البدل هو اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش
يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه
عسي ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف قوله المقصود بالنسبة اي
الذي قصد وحده لان تعريف الطرفين يغير الحصر والمراد المقصود بالذات والا فالمتبوع
مقصود ايضا لكن بالتبع وقولهم المبدل منه في نية الطرح لا يريدون به الغاء قال السيرافي
ان النحاة لا يريدون بقولهم في نية الطرح الغاه قالوا انما ارادهم ان البدل قايم بنفسه
ليس تبيينا للاول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت ومعه كالشي الواحد وقال الرضي
لا بد ان يكون في ذكر المبدل منه فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحا عن اللغو
ثم ذكر ان من فوايده ان يكون يعني البدل منه اشهر والبدل متصفا بصفة وبما ذكره يفهم
وجه التخصيص بالبدل قوله بغير واسطة المراد بالواسطة حرف العطف والا فالبدل والمبدل منه قد يكون
بينهما واسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله قوله والمقصود فصل خرج
به النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق الذي ليس بعد او حتي مما ذكره قول ابن هشام خرج به
مقصود بالحكم كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو والذي هو المقصود بالحكم هو ما قبله نحو جا زيد وعمرو وما
جا زيد ولا عمرو اذ يصدق عليه انه مقصود بالحكم قال وخرج بلا واسطة المعطوف ببل بعد الاثبات كجا زيد
بل عمرو قوله وهو اربعة اقسام اي طبيعة البدل من حيث هي تنقسم الي اربعة اقسام وبذلك يندفع ايراد
ان المنقسم البدل وكل بدل اما بدل كل من كل واما بدل بعض من كل واما بدل اشتمال واما بدل غلط فيلزم
انقسام الشي الي نفسه والي غيره وذلك لان المنقسم طبيعة البدل من حيث هي من غير ملاحظة كونها
بدل كل او بدل بعض او بدل اشتمال وان لم تخل في الخارج عن احدها وزاد بعضهم قسما اخر وهو

بدل كل من بعض نحو نضرت الغصن فلكه واجيب بانا لانسلم صحت هذا التركيب وبتقدير
صحته لانسلم ان الفلك كل الغصن اذ الغصن ليس جزا منه بل مركوز فيه كالفص في الخاتم
فالفلك ظرف له وهو مظروف والظرف ليس جز المظروف فيكون بدل
اشتمال لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية ومنهم من حمله علي بدل الغلط
قوله بدل كل اي بدل هو كل المبدل منه وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوما متغايرا ان قوله وبدل بعض اي هو بعض المبدل منه وهو الذي
تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
قوله من استطاع بدل من الناس الخ يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي
وهو المبتدا قوله وليست من فاعلة للحج ولا شرطية علي الاصح فيهما وذلك لان القول
بانها يقتضي انه يجب علي جميع الناس ان مستطيعهم يحج اذ التقدير اذ ذاك ولله
علي الناس ان يحج المستطيع فعلي هذا اذا لم يحج المستطيع ياثم الناس كلهم وذلك باطل
بالاتفاق واعترض بان هذا مبني علي الالف واللام للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها
للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جري ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان
حج البيت مبتدا والخبر قوله لله علي الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة
لان رتبته التقدم فاذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت
المستطيعون حق ثابت لله علي الناس اي هولا الناس المذكورون ويدل عليه
انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب قلت فقلت حق ثابت لله عليهم فقد سد الضمير
مسدها ومعرفها وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم علي
جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متي دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره
فانها تحمل علي العهد نظرا للقرينة المرشدة الي ذلك واما قول الكسائي انها شرطية
مبتدا والجواب محذوف فقد رد بانه لا حاجة لدعوي الحذف مع امكان تمام الكلام قوله وبدل
الاشتمال هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا علي البدل لا
كاشتمال الظرف علي المظروف الي اخر ما قاله المص في شرح التوضيح واختلف في المشتمل
في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما
صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه انه يجوز ضربت زيدا عبده علي الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال
بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما علي الاخر وانما
المشتمل المسند الي الاول علي معني ان الاسناد الي الاول لا يكتفي به من جهة المعني وانما اسند
اليه علي قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعني مختصا بغير الاول وهذا القول افصح عند السيرافي

وابو

وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده علي الاشتمال لاكتفا المسند بالاول وهذا
المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين
يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح
وقال وهو بدل شي من شي يشتمل عامله علي معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي
هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن
ابي العافية وابن ملكون وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا تري ان الاعجاب مشتمل
علي زيد بطريق المجاز وعلي علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق
زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالي يسالونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قلت كلمة عن دالة علي المجاوزة والسوال متجاوز فاعله الي الشهر
والي القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بيني فلا اشكال فيها انتهي ومع ذلك يرد عليه
زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقال ان الابتدا مشتمل علي زيد مجازا
وعلي ماله حقيقة قوله مشتملا بطريق الاجمال خرج به نحو قولك قتل الامير سيافه
وبني الوزير وكلاهما فانه يفهم من المبدل منه معينا فلا اجمال في الاول هنا اذ يفهم
عرفا من قولك قتل الامير سيافه ان القاتل سيافه وكذا حال نظاير فلا يجوز فيها
الابدال مطلقا قوله لا كاشتمال الظرف علي المظروف اي لا يشترط فيه ان يكون كاشتمال الظرف
علي المظروف وليس المراد ان ذلك يضر قوله مشعرا به اي دالا عليه قوله ومتقاضيا له
اي مقتضيا له وطالبا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر باب
المنصوبات قوله المنصوبات ستة عشر المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لقوله ستة
عشر والدليل علي انحصارها في ستة عشر الاستقرا والتتبع وابتدا منها بالمفاعيل
لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدا من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي
وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب
ووجه ما اختاره ان المفعول به احوج الي الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس
ووجه ما اختاره الزمخشري وابن الحاجب ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة قوله نحو
ضربت زيدا اي نحو زيدا من ضربت زيدا والمص كثيرا ما يتسمح اتكالا علي ظهور المراد
ومثل ذلك ما سياتي قوله والمنادي ان قيل المنادي مفعول به فلم افرده بالذكر قلت
لان له احكاما ليست لغيره مما هو مفعول به ايضا قوله المضاف وشبهه لا وجه لهذا
التقييد لان الكلام في المنصوبات الشاملة للمنصوبات محلا بدليل انه قسم المفعول به
الي ظاهر والي مضمر والمضمر منصوب محلا وحيث قيد المنادي بما ذكر فكان ينبغي ان

يقعد اسم لا به ايضا ومثل المضاف وشبهه النكرة غير المقصودة **باب المفعول به قوله**
المفعول به ينبغي ان يكون الباء في به للالصاق اي الذي التصق الفعل به او للمقابلة كما قاله
الرضي والضمير في قولهم المفعول به ترجع الى ال اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل
ديوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول
فيه وله ومعه **قوله** وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل المراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج المفعول فيه او معه او له فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او معه او له وخرج به ايضا المفعول المطلق بما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر
عين الفعل الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو
المصدر وشمل قوله الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل المفعول به في نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب زيدا ولا حاجة في دخوله في التعريف المذكور الى قوله الاتي ويصح نفيه عنه
وكان المصنف اراد بوقوعه فعل الفاعل عليه مباشرته له حتى احتاج الى قوله الاتي مع
انه يرد عليه نحو اردت السفر فانه لم يباشره فعل الفاعل ولا نفي عنه ذلك والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد في نحو ضرب
زيد بالبنا للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل ما اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه
فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل **قوله** ويصح نفيه عنه ليدخل الخ اي زدت ذلك
او قلت ذلك ليدخل وقد علمت انه داخل بدون ذلك ولو عبر بدل قوله ويصح نفيه
عنه بقوله او نفي عنه لكان اخصر واظهر فان ما ذكره لم يظهر لي وجهه **قوله** وهو على
قسمين اي ما يطلق عليه لفظ المفعول به اصطلاحا ولو اسقط كلمة على وقال وهو قسمان
لكان اخصر واظهر **قوله** فالمتصل ما لا يتقوم على عامله ولا يلي الا في الاختيار اي ما لا يصح
فيه لغة ذلك فالضمير في ضربتهم مثلا لا يصح فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا مثلا
يصح فيه لغة ذلك لا يقال لا فايدة في الجمع بين قوله ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار
الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر لانا نقول بل له فايدة وهي بيان حكم المتصل
ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر واحترز بالاختيار عن الضرورة فان الضمير
قد يلي الا فيها كقوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار **قوله** سبعة
للحاضر المراد بالحاضر المتكلم والمخاطب **قوله** وخمسة للغايب المراد بالغايب
غير المتكلم والمخاطب **قوله** للمخاطب المذكر الغالب استعمال المذكر والمونث والمفرد
والمثنى والجمع في اللفظ كزيد وهند والزيدين والزيدين الا في المعنى كما هنا فان الغالب

فيه

فيه الواحد والاثنان والجماعة والذكر والانثى واعترض بان الكاف مستعمل في الله تعالى
وليس بمذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لان التذكير والتانيث من
صفات الاجسام فالاولى ان يقال للمخاطب غير المونث **قوله** للمثنى المخاطب مطلقا اي
مذكرا كان او مونثا واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب واذا اجتمع
مذكر ومونث غلب المذكر وان كان اقل **قوله** للمفرد المذكر الغايب يرد عليه ان الهاء
تستعمل في الله تعالى وليس بغايب ولا مذكر ولا مونث تعالى الله عز وجل عن ذلك
علوا كبيرا اما تعاليه عن التذكير والتانيث فلما سبق واما تعاليه عن الغيبة فلان
الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه في كل مكان
وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة ووجه تعاليه عن الغيبة ايضا انها تستلزم الا
ختصاص بحيز دون اخر تستحيل على من هو في كل مكان فالاولى ان يقال للواحد الذي
ليس بمونث ولا مخاطب واجيب ان المراد اللفظ فاذا قيل الله عبرته فاللفظ
مذكر لا مونث لانه ليس علامة تانيث غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب واللفظ
الذي بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غايب وهو المراد بالغايب على انه يوخذ مما تقدم
من ان المراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب الجواب عن ايراد الغايب **قوله** والكاف
والهاء فيهن هي الضمير وحدها فيه مخالفة لما سبق في باب العطف من ان الكاف والميم
في فهمناكم حتى الكمات معطوف عليه وقد يقال لعله هناك جرى على قول غيره
من الضمير المجموع وتبين هنا ما اختاره او سمح فيما تقدم فليتامل وقضية كلامه
ان الضمير المونث في نحو اكرمتها هو الهاء فقط والصحيح انه مجموع الهاء والالف **قوله**
للمتكلم ومعه غيره يعني ان غيره مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل الواقع عليه
او قدر انه مشارك له في التكلم بمعنى انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن
بشرط مصاحبة غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا المصاحب له خارج
والظاهر ان المراد ان مجموع المتكلم وغيره **قوله** او المعظم نفسه يعني حقيقة او ادعاء
باب المفعول المطلق قوله اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بحا
اي الذي حقه ان يصدق الخ قال في المغني وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق
لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما حق ذلك ان لا يصدق
الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
انتهى والسر في ذلك ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة تقول ضربت ضربا فالضرب
مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي
الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر
المفاعيل **قوله** الموكد لعامله قال الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
شي عليه من وصف او عدد فهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل

الموضوع له

يصدق

توسعا فقولك ضربت بمعني احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك
احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده للاخبار والزمان الذين تضمنهما
الفعل انتهى قوله او المبين لنوعه او عدده قال السيد في شرح اللباب المبين للنوع
هو المصدر الموصوف سوا كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقري
او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو من عمل
صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما ضربا
مبنيا كونه بمعني المصدر لفظة من نحو ضربته انواعا من الضرب او الاضافة نحو
ضربته اي ضرب واشد ضرب او من كونه مبني او مجموعا لبيان اختلاف الانواع
نحو ضربته ضربتين مختلفتين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربته الضرب
عند الاشارة الي ضرب معهود وقال في المبين للمرة هو الذي يدل علي عدد المرات
معينا كان العدد ام لا سوا كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربته ضربة او من
الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث
ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة موضع المصدر نحو
ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية الالة وجمعها لاجل تثنية المصدر
وجمعه لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط
وضربات بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا في نحو ضربته
ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع انتهي كلامه باب المفعول لاجله قوله المفعول
لاجله قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل علي الفعل وينقسم الي قسمين
احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود
والاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم
الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل انتهى قوله شاركه في الزمان
والفاعل لا فرق في مشاركته له في الغاية بين المشاركة التقديرية كضربته تاديبا والتحقيقية
كقوله تعالي يريكم البرق خوفا وطمعا لان معني يريكم يجعلكم ترون كذا قاله المرادي
وجعل الزمخشري نصب ذلك بالحالية واستثني الشيخ ابو حيان تبعا لابن
مالك من المشاركة في الزمان والفاعل ان وان اذا نابتا عن المصدر كجئتك ان
زيد ايكرمني وجئتك ان يكرمني زيد ويحذف معهما الحرف ايضا قوله بان يكون زمانهما
واحدا او فاعلهما واحدا قال الرضي ومعني تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد
كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون زمان الحدث اخر زمان
المصدر نحو جئتك خوفا من فراركك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب ايقاعا

للفرقة

للفرقة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته
تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتي يشتركا في زمان بل هما في
الحقيقة حدث واحد لان المعني ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا
هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة
لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يغنم التشقيق منه ما التوي وانما
نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو
كما بينا انتهى قوله ويجوز فيه الجر بلام في الاول الخ قال الرضي والاولي ان يحال ذلك
علي السماع ولا يعلل انتهى باب المفعول فيه قوله ما ضمن معني في اي اسم ضمن معني
في لكونه من كون الواقع فيه من فعل او شبهه واشار به الي انه لا يعتبر فيه صحة التصريح
بها اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف لعند كذا قيل وخرج من التعريف
نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو يخافون
يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته ونحو ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعني
في فانتصاب الاولين علي المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان افعل التفضيل
لا ينصب المفعول به اجماعا وورا اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا
وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاب به لتغيير العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجعوا ورا
واردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا او الرجوع لان الامر الورا فهذا الظرف مستفاد
من الفعل والظرف لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقا وابن هشام ورده الشهاب
السمين بجواز كونه ظرفا لان المعني ارجعوا الي الموقف الذي اعطينا فيه نورا والتمسوا نورا
مع من يقتبس او الي الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس
مستفادا من الفعل فان قلت تضمين الظرف معني في يقتضي بناه لتضمنه معني الحرف قلت
اجيب بان المقتضي للبنا تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال قوله من
اسم زمان الخ مراده باسم الزمان والمكان ما دل علي الزمان والمكان ولو حكما فيدخل في ذلك اسم
العين والمصدر اذا انتصبا علي الظرفية نحو لا اكلمك القارظين وخفوق النجم لانهما في حكم
الزمان والمكان من حيث انه حذف اسم الزمان والمكان واقيما مقامه في الاعراب فاندفع
ما قيل انه غير جامع قوله مكان مبهم ان قلت لم استاثرت اسما الزمان بصلاحية المبهم
منها والمختص للظرفية عن اسما المكان قلت اجيب بان اصل العوامل الفعل ودلالته
علي الزمان اقوي من دلالته علي المكان لانه يدل علي الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل علي المكان
بالالتزام فقط فلما كانت دلالة الفعل علي الزمان قوية تعدي الي المبهم من اسمائه والمختص
ولما كانت دلالة الفعل علي المكان ضعيفة لم يتعد الي كل اسمائه بل تعدي الي المبهم منها

لان الفعل دلالة عليه في الجملة والي المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل
لقوة الدلالة عليه حينئذ قوله وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة خرج به الدار
والمسجد ونحوهما لان صورة مسماها بينة ولا يفتقر في بيانها الي غيرها قوله والمكان المبهم
نحو جلست خلف زيد يتناول جميع ما يقابل ظهره الي انقطاع الارض ولا يخص مكانا معينا
وكذا البواقي قوله وما اشبه ذلك من اسما الجهات الخ مثل للمبهم بثلاثة انواع اسما
الجهات فلا اشكال في انها مبهمة واما المقادير فظاهر كلام الفارسي انها داخلة تحت
المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخلة تحته وصحح بعضهم انها
شبيهة بالمبهم لا مبهم وقال ابن هشام في شرح الشذور وحقيقة القول فيه
ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واما الاختصاص
فمن جهة دلالته علي كمية معينة وعلي هذا يصح فيه القولان انتهي واما صيغ من الفعل واتحدت
مادته ومادة عامله فالظاهر كما قال المرادي انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه بعضهم
وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث قال فيه واما المكان فلا يكون من اسمايه
ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما او مشتقا من اسم الحدث فجعله قسيمه وقد يقال انه
يستعمل مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد قوله من اسما الجهات الست
اسماوها اكثر من ستة وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال
والورا والامام وسميت الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات
وما صيغ من الفعل ان قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت ظاهر كلامه
انه الفعل الصناعي وليس ذلك بجيد لانه لم يصغ من الفعل وانما صيغ من المصدر عند
البصريين ويحتمل انه اراد بالفعل المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
وقد يقال مراده ما صيغ من مادة الفعل اي مصدره دون نفسه والمراد بالفعل الفعل الماضي
غاية الامر انه اختار صيغة الماضي علي المصدر لحكمة هي التنبيه علي الحروف المعتبرة في
الاشتقاق لان بعض المصادر كالخروج يشتمل علي حروف لا يعتبر فيه قوله واتحدت مادته
ومادة عامله قال ابن هشام في مغنيه ومن الوهم قول الزجاج في واقعدوا لهم كل
مرصد ان كل ظرف ورد ابو علي في الاغفال بما ذكرنا يعني من انه انما يكون ظرفا
مكانيا ما كان مبهما واجاب ابو حيان بان اقعد وا ليس علي حقيقته بل معناه ارصدوهم
ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد ويجوز قعدت مجلس زيد
كما يجوز قعدت مقعده انتهي وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا توافق مادتي الظرف
وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع علي
الظرفية علي خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما
نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير علي كل مرصد فحذفت علي كما قال
واخفي الذي لولا الاسي لقضاني اي لقضي علي وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم صراطك
المستقيم

المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما علي تقدير
كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما او لان اقعدن واقعدوا ضمنا معني
الزموا والزموا انتهي باب المفعول معه قوله المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته
بان الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الي الجار والمجرور في المفعول
به وفيه وله والضمير المجرور راجع الي اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الي لازم النصب وتركه منصوبا جريا علي ما هو عليه في الاكثر وقيل
المعني الذي فعل الفعل بمصاحبته علي ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الي
مصدره والضمير المجرور للموصول فايدة انما جعل اخر المفاعيل في الذكر لامرين احدهما
انهم اختلفوا فيه هل هو قياسي او سماعي وغيره من المفاعيل لم يختلفوا في انه قياسي والاصح
انه قياسي والثاني العامل انما يصل اليه بوسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف ساير المفعولات
قوله وبالمسبوقة بفعل يعني به وبما بعده لا به فقط لما لا يخفي قوله كل رجل وضيعته قيل الضيعة
بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهي هنا كناية
عن الصنعة وفي مثل هذا التركيب سوال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الي
كل ولا الي رجل اما الاول فلانه يصير المعني كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان واما الثاني فلانه يصير المعني
كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو لا يمكن ودفع بانه يجاء ان كل رجل نايب عن اسما كثيرة وكذلك
ضميره نايب عن ضماير كثيرة فكل رجل جمع في المعني وضميره ايضا في معني الجمع ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي
انقسام الاحاد بالاحاد فكانه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا كقولنا
ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم قوله وباسم فيه معني الفعل وحروفه لو قال وبالمسبوقة
بفعل او باسم فيه معني الفعل وحروفه نحو كل رجل وضيعته وهذا لك واباك لكان اظهر قوله
هذا لك واباك قيل انما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه
النصب علي المفعول معه لقوة الداعي الي تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما
الاستفهامية التي هي بالافعال اولي وتاخر الجار والمجرور لاقتضايه ما يتعلق به وجوبا بخلاف
هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تاخر الجار والمجرور فافترقا انتهي باب
الحال قوله الحال اعلم ان الحال يذكر ويونث وهو الافصح يقال حال حسنة وحالة حسن وقد
يونث لفظها فيقال حالة قال الشاعر علي حالة لو ان في القوم حاتما علي جوده لضن بالما
حاتم قوله الوصف ان قلت يرد علي ذكر الوصف نحو قوله تعالي فانفروا ثبات فان ثبات
حال وليس بوصف والجملة الواقعة حالا وكذا الجار والمجرور اذا وقع حالا قلت المراد بالوصف
ما يشمل الوصف الصريح والوصف المول وثبات مول بمتفرقين فهو وصف تاويلا وكذلك الجملة
والجار والمجرور اذا وقعا حالا ماولان بالوصف قوله الفضلة ان قلت يرد علي ذكر الفضلة نحو
قوله تعالي ولا تمش في الارض مرحا فانه لو اسقط مرحا فسد المعني وقوله تعالي قاموا كسالي

وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما لاعبين فان الحال في كل ذلك لا يستغني الكلام عنه قلت المراد بالفضلة ما ليس
جزءا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه فلا يرد شيء من ذلك قوله المبين لهيئة صاحبه
قال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
الصفة فالتعبير بها اوضح لقصد ذهم لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة
وجاء زيد وعمرو جالس انتهى واجيب بانهما جاءا في معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس
عمرو فبحسب التاويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة قوله ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في عرض المغتاب على افظع وجه وافحشه
وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم اشعارا بان احدا من الاحدين لا يحب
ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعله اخا ولم يقتصر
على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة
الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل وقال
ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم
وهو اكل لحم المغتاب ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه لا يفعلونه ثم كان
ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد
تاكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يابونه
ويكرهونه قوله ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا قال المولى سعد الدين في حاشية الكشاف
عند التكلم على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان
المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم
اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا
في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من الى ال المشعر به حرف الجر كانه
قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف معه اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله
هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ لو كان
العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء
معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال عن كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاث
التي ذكرها المصنف وذكرها ابن مالك في الالفية بقوله ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله اليه
مرجعكم جميعا المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر
الميمي قياسه عينه الفتح مطلقا كاعجبني مضربك زيدا قال في الصحاح والرجعى الرجوع وكذا

المرجع

المرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان المصادر من فعل يفعل انما تكون
بالفتح انتهى والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس وان كان فصيحا في الاستعمال قوله وخلق الله
الزرافة يديها اطول من رجليها الزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض واطول حال لازمة
من يديها وشرح السروري انه حال من الزرافة قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول
من رجليها بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا تتعين لجواز الوصفية
لان الزرافة معرف بال الجنسية والزرافة بفتح الزاي وضمها حكاهما الجوهري وغيره
ولم يذكر ابن مكي الا الفتح وجعل الضم من لحن العوام وليس كما قال وهي كما قال السهيلي
حيوان طويل العنق قيل انها اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية
والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة وكذلك ذكر الزبيدي وانكر
الجاحظ هذا في كتاب الحيوان له وقال انما دخل عليهم الغلط من تسمية الفرس لها
اشتركاوماه والفرس انما سمتها بذلك لان في خلقتها شبها من جمل ونعامة
وبقرة فاشتر هو الجمل وكاو النعامة وماه البقرة والفرس تركب وتمزج
الالفاظ اذا كان في المسمى شبه من شيئين او اشيا ويقال الزرافة بتشديد الفا حكاه
ابو عبيدة انتهى قوله وخلق الله اليربوع يديه اقصر من رجليه اليربوع مفعول
خلق ويديه بدل بعض واقصر حال لازمة واليربوع بفتح اوله واسكان ثانيه وضم
ثالثه جمعه يرابيع قال ابو السعادات اليربوع هو الحيوان المعروف وقيل هو نوع من
الفار وفي الاشراف اليربوع دويبة مثل الجرذ وهو الذكر من الفيران له راس مدور وعيني
مفتحة مستديرة وهو اصبغ الطرف ورجلاه طويلتان ويداه قصيرتان وله ذنب طويل مقدار
شبر والباء والواو فيه زائدتان قوله وهي الجامدة ينافي قوله في الحد الوصف الا ان اولت بوصف
فتمثل لها بشرا دعوى الحال يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت
التمثيل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب باسقاط الخافض اي فتمثل لها ببشر اي فتشبه به
وتصور بصورته نحو ادخلوها خالدين اما كون الحال مقدرة فيه فواضح ضرورة
ان الخلود غير مقارن للدخول وتقديره مقارن فلذلك جعل الحال فيه من قبيل
المقدرة اي ادخلوها مقدرا خلودكم قوله جاء زيد امس راكبا قيل اي داع الى ارتكاب
كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا زمنه المعتبر المقارن
لعامله قوله ومقدرة للمتعدد نحو لقيته مصعدا منحدرا الخ قال الرضي اعلم ان الحال قد
يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه
فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال
جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن كان الحال عن الفاعل وجب

تقديمه الي جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول
واما جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولي الجمع بينهما فانه
اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا
او كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولي جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال
المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد
زيد وذلك لانه لما كانت مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرنا الحالين وقدمت
حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن
كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على
الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقد
رة لنا ومقدرينا **قوله** عهدي بسعاد الخ الشاهد فيه ظاهر كما بينه المص ومعني
اي اسير في الحب وسلوا بضم السين تمييز بمعنى السلوة اي زدت سلوة وزادت
غراما وهذا من عكس الزمان حيث ياتي بضد المقصود **قوله** بجملة امشي حال من التا في خرجت
وذلك لان امشي للمتكلم فهو راجع الي تا المتكلم **قوله** وجملة تجر بالتا الفوقية حال من هاوذ
لان تجر للغايبة المونثة فهو راجع الي ضميرها **قوله** هذا كله اي ما ذكر من التعريف وما بعده
قوله وهي الموسسة هي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها **قوله** موكدة الموكدة هي التي
يستفاد معناها بدون ذكرها **قوله** موكدة لعاملها الموكدة لعاملها هي التي يستفاد
معناها من صريح لفظ عاملها **قوله** فتبسم ضاحكا مثال للموكدة لعاملها معني لا لفظا ومعناه
تبسم شارعا في الضحك اخذا فيه لان التبسم اوايل الضحك ومقدمته اذ انبساط الوجه حتي
تظهر الاسنان من السرور ان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعيد فهو القهقهة والا فالضحك
وان كان بلا صوت فهو التبسم ومثال الموكدة لعاملها لفظا ومعني نحو وارسلناك للناس
رسولا **قوله** وموكدة لصاحبها الموكدة لصاحبها هي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
صاحبها **قوله** ولو شا ربك لامن من في الارض كلهم جميعا خصه بالتمثيل اشارة الي الرد
علي ابن مالك في تمثيله به للموكدة لعاملها **قوله** وموكدة لمضمون جملة قبلها هي الاتية بعد
جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة علي وصف ثابت مستفاد من تلك
الجملة واشار بقوله قبلها الي انه لا يجوز ان تتقدم هذه الحال علي الجملة ولا علي احد جزئيها
فلا يقال عطوفا زيد ابوك ولا زيد عطوفا ابوك **قوله** وعامل الثالثة اي الموكدة لمضمون
جملة قبلها محذوف وجوبا قال بدر الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع بعض

الحال

الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها مضمر تقديره احقه او اعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان
انا فالتقدير احق او اعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمي وقال
ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معني تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول
المجاز والثاني جواز تقديم الحال علي الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم
الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في
غير ذلك انتهي **قوله** فالتقدير احق او اعرف بتنائيهما للمفعول او اعرفني بالدرج
امر وقال الرضي واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل
مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته
اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معني لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال
انه عطوفا وان اراد ان المعني اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العا
مل هو الخبر لكونه موولا بمسمي نحو انا حاتم سخيا وليس بشي لانه لم يكن سخيا وقت
تسميته بحاتم ولا يقصد القايل بهذا اللفظ هذا المعني وايضا لا يطرد ذلك في نحو
هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال
ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معني التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر
والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شي من كلامهم والاولي عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معني الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كان قيل
يعطف عليك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها
جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما الي الاخر معني من معاني
الفعل الا ترى ان معني انا زيد انا كاين انا زيدا فعلي هذا لا تتقدم الموكدة علي جزي الجملة ولا علي
احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفا معني الفعل فيها انتهي **باب التمييز** **قوله** ويقال له
والتبيين اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهي في اللغة
بمعني فصل الشي عن غيره قال الله تعالي وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا عن
المومنين تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي اصطلاح ما ذكره المصنف
ويقال له ايضا المميز والمفسر والمبين **قوله** وهو اسم اي صريح لا التمييز لا يكون جملة **قوله**
نكرة ان قلت فما تصنع في قولهم في العدد المركب احد عشر من الدراهم وفي العقود عشرون
من الدراهم ونحو ذلك قلت اجيب بانه ليس المجرور بمن تمييز اصطلاحا لانه معرفة ولانه
فرع المنصوب وشرطه الافراد ومن ثم قال الواني وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ان
اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف اي فرقة فان قلت فما تصنع بقول القايل رايتك
لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو قلت هو محمول عند البصريين
علي زيادة ال وذهب الكوفيون وابن الطراوة الي جواز تعريف التمييز **قوله** بمعني من
اي البيانية كما سيصرح به والبيانية هي التي يكون المجرور بها عين المبين بها ولهذا لا يجوز

جرمبين احد عشر بها العدم صدقه علي الاحد عشر ولاجل التمييز في نحو طاب زيد
نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وابوه وعلي هذا فهذه التمييزات
ليست بمعني من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا فتامله كذا قيل والتحقيق
ان من البيانية عند البيان ان المميز اي جنس من اجناس الامور وانواعها لا لمجرد انه هو
قوله يقع في اربعة مواضع اي مع اربعة مواضع ففي بمعني مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امم اي
مع امم ومعية لفظ الاخر من متكلم واحد بمعني البعدية فان قلت المبين لابهام اسم لا ينحصر
فيما ذكره المصنف قلت المعلم يرع الحصر والعدد لا مفهوم له وفايدة ذكر العدد
ضبط الاقسام حتي لا تتفلت ولا ينافي ان المبين لابهام اسم يقع بعد ما يشبه المقدار
كالالات التي يكال بها نحو له سقا لبنا وكوزما وكتشبه الموزون نحو مثقال ذرة خيرا وذنوب
ما وجب بر او راقود خلا ولا يشبه واحدا منها كما اذا كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب
ساجا وجبة خزا فان الخاتم فرع الحديد وقيل انه حال ولكن ما فهم غيره نحو لنا غيرها
ابلا ومثلية نحو لنا امثالها شاء او تعجبا نحو لله دره فارسا قوله والمعطوف يعني مع المعطوف
عليه قوله تشبه اسم مبهم وذلك لان المراد بالمقادير في هذه الصورة المقدرات لان قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا واردب قمحا وشبهه ايضا المراد بها المعدود والموزون والمكيل
والمقدر بالشبر قوله تشبيها بالمشتق لعل وجه الشبه ما يؤخذ من كلام الرضي من ان
الاسم انما عمل النصب في التمييز لان الاسم بعد تمامه بالتنوين الملفوظ او المقدر او نون
التثنية او نون الجمع او الاضافة شابه الفعل الذي تم بفاعله فنصب الاسم الواقع بعد
ذلك الاسم التام علي التمييز كما نصب الاسم الواقع بعد الفعل التام علي المفعول به قوله والثاني
في اربع مواضع الخ لو قال والثاني اربعة اقسام لكان اظهر لان ما ذكره اقسام للتمييز لا للمواضع
التي يقع فيها كما لا يخفي قوله والباعث علي ذلك الخ والباعث علي ذلك ايضا ان يري المتكلم
في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخري موضحة وعلمان خير من علم واحد ومنه ايضا
العلم بالمعني لما لا يخفي من ان نيل الشي بعد الشوق والطلب الذي نحو رب اشرح لي صدري فان
اشرح لي يفيد طلب شرح لشي ما للطالب وصدري يفيد تفسير ذلك الشي قوله اوقع في
النفس اي اشد وقعا وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم
بين كان اوقع عندها قوله اصلها فجرنا عيون الارض الخ هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن
مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه
تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وقال الشلوبين عيونا انتصب في الاية علي انها حال مقدرة
لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن الربيع علي وجهين احدهما
ان يكون بدل بعض من كل علي حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني
ان يكون مفعولا علي اسقاط الجار اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة باب المستثني
قوله وادوات الاستثنا اي الاته قوله وهي امها اي اصلها واصل كل شي امه فايدة ذكر بعض

المفسرين ان الام في القران علي خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل في الزخرف
وانه في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وجل في سورة النسا
فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعالى في سورة النسا وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ام
او حرمت عليكم المرضعات لان المرضعة بالرضاع تسمي اما والرابع مشابهة الام في الحرمة والتعظيم
ومنه قوله تعالى في الاحزاب وازواجه امهاتهم والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه
هاوية وقيل اسرادام راسه وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النار له كالام ياوي اليها
انتهي قوله وسوي بلغاتها ما ذكره انه يستثني بسوي بلغاتها هو ظاهر كلام الاخفش
ولم يمثل سيبويه الا بسوي بوزن رضي وقال ابن عصفور في الشرح الصغير لم يسرب
منها معني الاستثنا الا سوي المكسورة السين فان استثني بما عداها فبالقياس
قوله منصوب بالا هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج وممن صرح بانه الاصل ابن
ابن مالك ووجهه ما قاله الرضي ان الا مقومة لمعني الاستثنا ومحصلة له والعامل
ما به يتقوم المعني المقتضي وان الا نايبة عن استثني كما ان حرف الندا نايب عن انادي
وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق به
الفعل معني وقد جا بعد تمام الكلام ~~التام ماذكرنا~~ فشابه المفعول قوله والمراد
بالكلام التام ان يكون المستثني منه مذكورا لو قال والمراد بالتام ان يكون المستثني منه
مذكورا لكان احصر واظهر ولعله قدر المضاف اي والمراد بتمام الكلام التام
ما ذكرنا والمراد بالكلام التام ذو ان يكون المستثني منه مذكورا قوله قبلها ليس معتبرا
في معني التام كما لا يخفي علي ذي مسكة قوله والمراد بالاستثنا المتصل الخ اعلم ان تفسيره المتصل
والمنقطع بما ذكر فاسد لان قول القايل جا بنوك الا ابني زيد منقطع مع انه من جنس الاول
فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض الشي منه والمنقطع بالذي لا يكون بعض الشي
منه وقد نبه ابن مالك وغيره علي تفسير بعضهم للمنقطع بكونه من غير جنس المستثني
منه فاسد قوله او شبهه المراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي فمثال النهي لا يقم احد
الا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في هل
ومن قوله جاز فيه الاتباع والنصب اتفاقا لم يبين الراجح منهما لكن تقديم الاتباع ٤
يشعر بانه ارجح لكن بشرطين الاول كونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثنا
فان كان مرادا به ذلك تعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين كان يقول لك
قايل قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا وكان يقال لي عندك
ماية الا درهمين وانت تعلم خلافه فتقول ما لك عندي ماية الا درهمين ولو رفعتها
كنت مقرا بالدرهمين الثاني كون المستثني غير متراخ عن المستثني منه وان كان متراخيا

عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا لقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى
منه نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد او نحو ما ثبت احد في الحرب
ثباتا نفع الناس الا زيد اذ الرفع ح يضعف للتشاغل بطول الفصل بين البدل
والمبدل منه ومنه خبر ما لعبدي المومن عندي جزا اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم
احتسبه الا الجنة فايدة اذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع نحو لا اله الا الله
ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به لان الجنسية
لا تعمل في معرفة ولا في موجب ومن والبا الزايدتين كذلك فان قلت لا اله الله واحد فالرفع
ايضا لانها لا تعمل في موجب قوله بدل بعض من كل عند البصريين قال ابن هشام في المغني
ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف
للمبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الدماميني عن الاول بانه لم يشترط الضمير
في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه
حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا
وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط
بذلك ولم يحتج الي ضمير وعن الثاني بان الرضي قال ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك
كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة
لرجل والاعراب علي الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاني احد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قوله
بمنزلة قال ابن هشام في المغني وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف
لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شي
من احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد
الا زيد انتهى قوله وان امكن من تسليط العامل علي المستثنى منه اي الذي استثني منه المستثنى
منه فالصفة مسندة الي الضمير المستتر الراجع الي الموصول لا الي الظرف بعده قوله والتميميون
يجيزون فيه الاتباع للمستثنى منه حملا عليه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
قوله واعرابه ما نافية الخ ان قيل ما ذكره الناقل في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون
الا حرفا فلا اعراب له اصلا وكذلك ذكر الا لا يكون الا حرفا فالجواب عن الاستدراك
انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البنا حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد
به تطبيق المركب علي القواعد النحوية سوا كان مبنيا او غير مبني قوله وبذلك يوجه قولهم
الخ وذلك لانهم جعلوا ناصر بدلا اي بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والموضع عام
اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى قوله او شبهه هو النهي نحو ولا تقولوا على
الله الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري نحو فهل يهلك

الا القوم



الا القوم الفاسقون واما قوله تعالى ويابي الله الا ان يتم نوره فحمل يابي علي لا يريد
لانهما بمعني فايده قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا محذوف
نحو زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد
الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال الا ماضيا مجردا عن قد والواو قوله علي حسبما
قبلها الحسب القدر يعني علي قدر العامل الذي قبل الا قوله لان ما قبل الا من العوامل
تفرغ للعمل فيما بعدها غير مطرد لتخلفه في نحو ما في الدار الا زيد لان ما قبل الا فيه
ليس عاملا فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما قبلها قوله فزيد منصوب على المفعولية
برايت فيه حكاية المفرد وهي شاذة وانما نسب عمل النصب الي رايت مع ان العامل الفعل
وحده ليعلم ان مطلوب رايت وشبهه لتضمنه المرفوع قوله وان كان ما قبل الا يحتاج
الي مخفوض يعني بحرف يتعلق بما قبل الا قوله ويحكم لغير وسوي الخ قال ابن هشام
في شرح اللمحة واختلف في نصب غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب
بما قبلها علي الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب
في قام القوم الا زيد ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي
علي الحال وفيها معني الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير لا يتعرف
بالاضافة وقيل علي التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام قوله برفع غير وسوي
ما ذكره من ان سوي كغير معني واعرابا هو ما قاله الزجاجي وابن مالك ويرده حكاية الفرا
اتاني سواك وقال سيبويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها كجا الذي
سواك قالوا ولا يخرج عن النصب علي الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوي
العدوان دناهم كما دانوا وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا ولغيره قليلا
قال ابن هشام في الاوضح والي هذا اذهب فايده يجوز في المعطوف علي المستثنى بغير
مراعات اللفظ فيجر ومراعات المعني فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا
وما قام احد غير زيد وعمرو وعمرو وظاهر كلام سيبويه ان ذلك من العطف علي الموضع
وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف علي المستثنى بالا نحو قام
القوم الا زيدا وعمرو بجر عمرو واجازه بعضهم عايد اسم الفاعل عليه مطرد لتخلفه في نحو القوم
ليس او لا يكون زيد الا انه لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه ومحله ما قاله اذا كان الفعل السابق
للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير المذكور علي اسم المفعول المفهوم من
الفعل السابق نحو القوم ضربوا بضم الضاد وكسر الرا ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس هو
او لا يكون هو اي المضروب زيدا ولو عبر بالوصف لكان اولي قوله من الفعل السابق مثله الوصف
نحو القوم ضاربون ليس زيدا او لا يكون زيدا قوله او البعض الخ لا يرد هنا ما اورد علي قاموا

بق

ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود علي البعض المفهوم مما سبق
لان البعض ههنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود
من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه قوله وأما المستثنى بخلا وعدا الخ اعلم
ان المنصوب بخلا وعدا مفعول به اما عدا ففعل متعد واما خلا فانه وان كان بحسب
اصل الوضع قاصرا الا انه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوزت حيث جعل
اداة استثنا فتعدي بنفسه قوله وفي مفسره الخلاف السابق فعلي الاول اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق وفيه ما تقدم وعلي الثاني البعض المدلول عليه بكله السابق
قال الدماميني وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا
وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة
بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم
من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض علي الاكثر قليل انتهى واعترض
بانه لا حاجة الي هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل
بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم كزيد مثلا وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة
الكل وخلوه عنهم فليتامل قوله وجره ان قدرتهما حروفا اجر المستثنى بكل منهما
ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينهما حروفا وبينها افعالا واعطي الحرف الجر
والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب بالحمل عليه فايدة يجوز
في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت
حاشاني تعين الجر او حاشاي تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا ما لم
يحكم بزيادة ما فانه يجوز الجر علي تقدير الحرفية اشار به الي ما حكاه الجرمي
في المغني ان بعض العرب يقولون ما خلا زيد وما عدا عمرو وعلي زيادة ما
ووجه شذوذه ان ما اذا زيدت مع حروف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه نحو
فبما رحمة من الله وعما قليل باب اسم لا النافية للجنس قوله النافية
للجنس اي لصفته وحكمه اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا
لنفي الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء الي الته لان النافي
حقيقة هو المتكلم قوله اذا كان مضافا الخ كان عليه ان يترك التقييد بذلك لان الكلام
في المنصوبات الشاملة للمنصوب محلا بدليل تقسيمه المفعول به الي ظاهر والي مضمر
والمضمر انما ينصب محلا كما لا يخفى وان يقول انما ينصب لفظا وتقديرا اذا كان مضافا
او شبيها بالمضاف واما اذا لم يكن كذلك فانه يبنى على ما ينصب به وهو مع ذلك منصوب محلا وقد يكون
منصوبا محلا اذا كان مضافا فقد قال الرضي في قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون

كزيد

كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون كزيد خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد انتهى قوله وغلام
سفر اسمها فيه تسمح والمراد وغلام من غلام سفر اسمها قوله في العمل فيما بعده فيه
قصور لانه لا يتناول نحو لا ثلاثة ولا ثلاثين هنا قوله فيبنى علي الفتح في نحو لا رجل
الخ قيل انما يبنى لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وقيل لتضمنه معنى من الجنسية
بدليل ظهورها في قول الشاعر فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل
الي هند وذهب الكوفيون والزجاج الي ان فتحة لا رجل فتحة اعراب والمبرد
الي ان المثنى والمجموع معربان علي وتيرة الوتيرة بالتا المثناة فوق الطريقة
باب المنادي قوله وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما
اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سما ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها
فهي في حكم ما يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع عليه لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فان قيل يخرج من هذا التعريف
نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه قيل في الجواب انه مطلوب الاقبال لسماع
النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهات وبانه مطلوب الاقبال حكما
لكونه مسؤول الاجابة كما قيل في يا الله قوله بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب اي بواسطة
حرف من حروف النداء الخمسة نايب مناب ادعو وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن
اطلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال
لكن لا بواسطة حرف مخصوص قوله وانما ينصب يعني لفظا او تقديرا او الا فالمفرد
الاتي منصوب محلا لان المنادى مطلقا مفعول به لفعل محذوف مع انه يخرج عن الحكم
المذكور نحو يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني
علي الفتح ولم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه مضاف وكان ينبغي ان لا يقيد كون
المنادى من المنصوبات بقوله اذا كان مضافا او شبيها بالمضاف لان الكلام في المنصوبات
الشاملة للمنصوب محلا بدليل ما تقدم قوله وهو ما عمل فيما بعده الخ فيه قصور
لانه لا يتناول نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا الموصوف بجملة او ظرف نحو يا حافظا لا ينسى
والا يا نخلة من ذات عرق بخلاف الموصوف بصفة مفردة فانه مفرد قوله او الجار الخ فيه
نظر لان المنادى في نحو يا رفيقا بالعباد ليس عاملا الجر اصلا لا بنفسه ولا بواسطة
تنبيه لو قلت يا ضارب بنيته علي الضم ولا نظر الي الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب
وزيد فان عطفت علي ضارب بنيته ايضا وعلي الضمير نصبته ضاربا لعمله فيه بواسطة

الحرف ولذا وجب نصب مشترك من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم
استغنائه بواحد **قوله** لو كان ثانيه على حركة مان مما لا استعمال له الا في النداء **قوله** بلغ
فيبني على الضم في نحو يا زيد هذا مذهب الجمهور وذهب الكسائي والرياشي الى ان
ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابي عن الكوفيين **قوله** نحو يا زيدان
ويا زيدون فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا
لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل
مع اللام هنا لزم اجتماع التعريف وهو محذور وذهب بعض الكوفيين الى نداء المثنى
والجمع على حده بالياء تشبيها بالمضاف قال في البسيط وهو فاسد لانه ليس مركبا ولهذا قالوا
في نداء اثني عشر واثنتي عشرة بالياء على هذه الصورة اجراء لهما مجرى المضافين وقال البصريون
نداؤهما بالالف تقول يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة لمعين حال من رجل اي حال كونه معينا لا المعين
قوله فالحقت بالشبيه بالمضاف ان قيل ما السر في ان الموصوف بجملة او ظرف من الشبيه بالمضاف
في باب النداء دون باب لا حيث الحقوا في ان الموصوف بالمفرد نحو يا زيد الظريف ليس من المشبه
بالمضاف فالجواب ان الموصوف بالجملة او الظرف لابد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا
وصف المعرفة بالجملة او الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة لان اسم لا لا يكون معرفة **باب خبر كان واخواتها قوله** المقاربة
هي مصدر قارب بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الاتي ما وضع للدلالة على قرب
الخبر **قوله** هي من باب تسمية الكل باسم جزئه اي من نوع هو تسمية الكل باسم جزئه ورد ما ذكره
بان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب
كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض سمي تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر
هذا ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء
فليتامل **قوله** انها ثلاثة اقسام اي الافعال المسماة بافعال المقاربة على تجوز فلا يقال يلزم
تقسيم الشي الى نفسه والى غيره ولا جعل قسم الشي قسيما له **قوله** ما وضع للدلالة على قرب الخبر فيه
تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عارض للموضوع له لا موضوع له كذا قيل وقد
يقال ان اللام للغاية لا صلة الوضع اي ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فلا يقتضي العبارة
ان الموضوع له الدلالة على قرب الخبر **قوله** كاد بدا بها لانها اشهر افعال المقاربة ويقال كاد يكيد
كيدا ومكادة كهاب يهاب هيبا ومهابة وحكي الاصمعي كود بالواو ويكود كخاف يخاف خوفا ومخافة
قوله وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **قوله** وما وضع للدلالة على رجائه يجري فيه نظير ما تقدم
قوله على رجائه اي الطمع في المحبوب منه والاشفاق اي الخوف في المكروه منه نحو عسيت ان اموت
فاطلاق الرجا عليهما مجاز للتغليب قال الرضي وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا

خيرا امكن للتحقيق او للخوف كما ان او في كلامه تعالى للتشكيك لا للشك وقد اجتمع الطمع
والاشفاق في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر
لكم **قوله** وما وضع للدلالة على الشروع فيه اي التلبس باول اجزائه ويجري فيه ايضا مثل ما تقدم
قوله وطفق بفتح الفاء وكسرها **قوله** وعلق بكسر اللام وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
ناخذت اسال والرسوم تجيبني وقال اراك علقت تظلم من اجرنا **قوله** وجعل واخذ بفتح العين
فيهما **قوله** وقام نحو وقام زيد يفعل **قوله** وكلها تعمل عمل كان وانما افردت بباب لاختصاص
خبرها باحكام ليست لخبر كان كما ذكره بعد ذلك وما ذكره من ان عسى تعمل عمل كان هو ما ذهب
اليه المتاخرون وسياتي الكلام عليها **قوله** الاتي اقتران الخبر بان المصدرية لا يخفى كما قاله بعض
مشايخ شيخنا ان الحرف المصدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه
جواب شرط او قسم او خبرا عن جثة فاشتراط الجملية غير صحيح بل الوجه ان يقال يشترط في خبرها
كونه فعلا **قوله** فيمتنع مع افعال الشروع وذلك لانها للحال وان للاستقبال فبينهما تناف
وقال الرضي وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال فهو من حيث
الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به
دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام
في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت
مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها
وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان **قوله**
ويجب مع حرى واخلولق وجهه ما قال الرضي ان اصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ولم يسمع حذف خبر واحد منهما في شعر ولا غيره
وقل من ذكر حرى **قوله** ويغلب مع عسى يعني ان الغالب في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه
بان ويقل كونه بدون ان ومنه عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وجمهور
البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر وفي
التسهيل وليس المقرون بان خبرا عند سيبويه وذلك لان ان وما بعدها بتاويل المصدر
فيلزم في مثل قولك عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الجثة وانما المقرون بان
عند سيبويه مفعول به منصوب على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب فالتقدير في المثال
المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا وجعل الفعل بمعنى قارب زيد القيام واما
القايلون بان ان وما بعدها خبر فيقدرون مضافا اما في الاسم اي عسى حال زيد

ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف في
الذي قدروه يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر واعترض بعضهم بانه من باب زيد
عدل وصوم وبعضهم بان ان زايدة وليس بشي لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا
والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل
اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون ح بدلا لازما يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا
شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه
تابعا لا يقدح في اللزوم فقد يكون بعض التوابع لازما كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا
واوشك يعني ان الغالب في خبرها ان تقترن بان كقوله ولو سيل الناس التراب لما
لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا فيمنعوا ويقل تجريده من ان كقوله يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها ويقل مع كاد وكرب قال الرضي واما كاد وكرب واوشك فتستعمل
اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد
وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه
لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال
الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او بلا تقدير لها
ثم قال وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد وعسى اذا فقد ان يكون اخبارها كذلك اي مجردة وجوز
اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع انتهى واستشكل
كون اوشك مشاركة لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها
عنهما بغلبة الاقتران بان ودفع بان القرب المرجح للتجرد عارض فيهما دونها اذ هي موضوعة للاسراع
المفضي للقرب **باب خبر ما الجارية** قوله وقد تهمل يعني ليس الخ ما ذكره من اهمال ليس اذا
اقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك لغة بني تميم فانهم يرفعونه حملا على ما
في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس عند استيفائها حكى ذلك عنهم ابو عمرو
ابن العلا فبلغ ذلك عيسى ابن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال ابو عمرو
نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال للخلف الاحمر واليزيدي
اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب
فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع كل واحد عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى
بهذا فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على اوجه احدها ان في ليس ضمير
الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الطيب الا
المسك واجاب بان الا قد توضع في موضعها الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف
اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم

لان

لان تعريفه تعريف الجنس اي ليس طيب غير مسك طيبا ولابي نزار الملقب
بملك النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها وان المسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر
ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه
التاويلات وزعم زاعم بعضهم ان قايل ذلك تدبر هاجر فان من ذلك قولهم ليس
خلق الله مثله وقوله هي الشفا لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفا النفس مبذول
ولا دليل في الجواز لكون ليس فيهما شانية كذا في المغني **باب الفعل المضارع المنصوب**
قوله ولم يتصل باخره شي يوجب بناءه الاولى ترك ذلك لان الكلام في المنصوب الشامل
للمنصوب محلا كما تقدم قوله المتفق عليها فيه نظر فان النصب باذن هو الصحيح وذهب
الخليل فيما رواه عنه ابو عبيدة والزجاج والفارسي الى ان الناصب بعدها ان مضمرة
ان بدا بها لانها الاصل والباقي فرع عليه وانما كان اصلا لعمله ظاهرا ومضمرا وانما كان
الباقي فرعا لانه حمل عليه لشبهه به في نقل الفعل الى المستقبل مع ما في كي ولن من الشبه
اللفظي وانما عمل ان النصب لكونه مشابها لان في اللفظ والاختصاص بنوع واحد
وهي تنصب الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب لانها فرع عنها فان قيل
فلم لم تعمل الرفع دون النصب مع انه على الاصل قيل ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب
فلهذا ابطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم وايضا لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل
فايدة ذكر بعض النحويين وابو عبيدة ان بعض العرب يجزم بان ونقله اللحياني
عن بعض بني صباح وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
وقد يرفع الفعل المضارع بعدها فتكون مهملة كقراة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
بضم الميم فدل على انها قد تهمل ونظر فيه بعضهم لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغا
ئب عايدا على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم
بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط فالجواب رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر
في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكم فيه من اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه
وذكر ابن هشام في الباب الخامس في الجهة الرابعة ان بعضهم ذهب في الاية الى ان الاصل
ان يتموا بالجمع قال وهو حسن انتهى قوله ولن مذهب سيبويه والجمهور ان معناها نفي الفعل
وهو الصحيح عند ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري في المفصل وفي الكشاف عند قوله
تعالى ولن تفعلوا انها تفيد تاكيده وبه جزم ابن الحاجب وغيره وقال في الانموذج نقلا عن
جماعة انها تقتضي تابيده قال في المغني وكلاهما دعوى بلا دليل قوله واذن قال سيبويه
معناها الجواب والجزا فقال ابو علي الشلوبين هذا الامر ثابت لها في كل موضع وقال الفارسي
في الاكثر وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال لك احبك اي انا متصف في الحال بمحبتك فتقول في

يبين

جواب هذا الكلام اذن اظنك صادقا اذ لامجازاة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال
ولا يصلح ان يكون جزا لذلك الفعل ويتكلف الشلوبين في هذا امثالا للجزا اي ان كنت
قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في مقتضب ابتدا
ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد
بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وليس المراد من
الجزا في قولهم حرف جواب وجزا ما يراد بجزا الشرط من كونه مسببا عن شي واقع بعد
اداة الشرط المفيدة للتعليق بل المراد ما هو اعم من ذلك كما يوخذ من كلام الزمخشري
في الكشاف في تفسير قوله تعالى في الشعرا قال فعلتها اذن وانا من الضالين قوله
للاستقبال اي للمستقبل قوله فلانها لنفي الحدث اي موضوعة لانتفا الحدث ومفيدة له
قوله ان تكون مصدرة في اول الجواب اي واقعة صدرا في جملة الجواب بحيث لا يسبق عليها
شي له ارتباط وتعلق بما بعدها فايدة قال جماعة من النحويين اذا وقعت اذن
بعد الواو والفا جاز فيها الاعمال والالغا وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لحصول الاعتماد
وبه جا القران نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يوتون الناس نقيرا وقري
شاذا بالنصب فيهما قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذا احسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذا لوقوعها حشوا او على الجملتين
جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف اولان المعطوف
على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذا احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على
الاسمية فالمذهبان انتهى قوله وان يكون الفعل الداخلة عليه مستقبلا اي مستقبلا زمانه
قال المولي سعد الدين المشهور المستقبل بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها
ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان مستقبل فهو
مستقبل اسم مفعول لكن الاولي ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه
الاول لا يخلو عن حزازة انتهى قوله ولا يضر فصله منها بالقسم مثل الفصل بالقسم الفصل
بلا النافية كما في المغني والشذور وذلك لان النافي كالجز من المنفي فكانه لا فاصل قوله فان
وقعت حشوا اي معتمدا ما بعدها على ما قبلها قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لاخرجن وقوله لين عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن
لا اقيلها ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقرا بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن

زيدا

زيدا النفي   اني احبك من الحب اي اني متصف في الحال بحبي لك   اهملت في
الامثلة الثلاثة الامثلة الثلاثة هي نحو اني اذن اكرمك ونحو اذن تصدق ونحو
اذن في الدار اكرمك قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على
ما قبلها لانها اي لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها في مثل لغرض معني يحصل
بلفظها مع بقا المعني الاول فبقي كما كان عليه قبل مجيئها اي ابقا المعني وكراهة ان يتوهم
تغير المعني فيهم بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذه
انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
وانما لم تعمل الا في المستقبل اجرا لها مجري النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في
النواصب لان فعل الحال لم يتحقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيها عوامل الافعال
فلانها تووول مع الفعل بعدها بمصدر الظاهر ان المراد من ذلك انها حالة محل المصدر
وان المصدر يصح ان يحل محله ويسد مسدها قوله اي لعدم اسائكم اشارة الي ان
لا نافية قوله علامة كونها مصدرية تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا اي وقوع لام
بعدها ان وذلك لدخول حرف الجر عليها وحرف الجر لا يباشر مثله اي عند امكان الا
حتراز عن ذلك فان وقعت ان بعدها ولا يكون الا في الضرورة لقوله اردت لكيما ان
تطير بقربتي وتتركها شنا ببيدا بلقع احتمل كونها مصدرية موكدة بان واحتمل
ان تكون حرف جر موكدة للام وهو الارجح لان ان ام الباب فلا تكون موكدة لكني
وايضا ما كان اصلا في بابه لا يجعل موكدا لغيره وايضا فان ان وليت الفعل فتكون اولي
ولو جردت كي من اللام نحو جيت كي تفعل جاز الامران فان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة
قبلها وان جعلت جارة كان الفعل بعدها منصوبا بان مضمرة كما ينتصب بعد اللام بدليل
ظهورها في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وما تقدم من كون كي تكون مصدرية وتكون حرف جر هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وقال الاخفش لا تكون الا حرف جر وقال الكوفيون لا تكون الا ناصبة للفعل وتاولوا كيمه
علي تقدير كي تفعل ماذا فايدة لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها عند الجمهور
خلافا للكسائي حيث اجاز جيت النحو كي اتعلم ولو فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها
خلافا له ايضا فيمنع جيت فيك كي ارغب بالنصب ويجيز الرفع والصحيح ان الفصل بينهما
لا يجوز في الاختيار قوله وتضمر ان بعد اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف
ليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا يرد ان ان تضمر ايضا بعد الفاء والواو وثم ان عطفت
علي اسم خالص من تاويله بالفعل مثاله بعد الفا قوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا علي ترب ومثاله بعد الواو وقوله ولبس عباة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف

ومثاله بعد او قوله تعا وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا في قراءة من قرا ايرسل بالنصب بان مضمرة لعطفه على وحيا ومثاله بعد
ثم اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر وخرج بالخالص نحو
قولهم الطاير فيغضب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف عليه
مؤول بالفعل اي الذي يطير وقد ورد مواضع نصب الفعل فيها بان مضمرة وليست
مما مر كقولهم خذ اللص قبل ياخذك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقراءة
بعضهم بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
واعلم ان محل اضمار ان بعد لام الجر اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا فان اقترن
الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس علي حجة لئلا يعلم اهل الكتاب وجب اظهار
ان لئلا يحصل الثقل بالتقا المثلين فلام التعليل نحو لتبين للناس اعلم
ان لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا داخلة في لام
التعليل عند كثير واختار بعضهم دخول اللام المؤكدة فيها ايضا نحو انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس فلا يرد ان على المص والاول ما صنع بعضهم من افصاحه
بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية والتي للعاقبة والزايدة
ولام الجحود سميت بذلك لملازمتها للجحد اي للنفي قال ابن النحاس والصواب تسميتها
لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناها توكيد النفي
ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة
لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف زايد موكد غير
جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشي لزيادته كيف وهو غير جار ووجهه
عند البصريين قاصر للفعل وبقي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذ
لاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن
السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوفة والنصب
بان مضمرة وجوبا ص وهي المسبوقة بما كان او لم يكن اي بكون ماض ولو معنى ناقص
مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني منفي بما او لم والحق بعضهم بهما
وما ان وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان زيد الا ليفعل ولا يدخل في هذا الحكم
بقية اخوات كان خلافا لمن اجازه قياسا في اخواتها ولمن اجازه في ظننت قال في المغني
وزعم كثير من الناس في قوله تعا وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي
بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم
ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله

جزاء

جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام
المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد تحذف
كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان
جمع وقول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى فايدة
لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها مكسورة وحكي فتحها في التسهيل لغة لعكل وبلعنبر
وقال ابو زيد سمعت من يقرا وما كان الله ليعذبهم واجاز بعض النحويين حذف لام
الجحود واظهار ان وجهل منه وما كان هذا القران ان يفترى والصحيح المنع لان ان
يفترى في تاويل مصدر هو الخبر والقران ايضا مصدر فاخبر بمصدر عن مصدر
ولعله بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى المقروء وقوله اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها قال في المغني ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان
استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو قوله تعا لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنظر الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول الاية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن
قص ذلك علينا ولذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته
بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت
في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر
الحكاية نحو قوله تعا وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالهم
حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد
حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون
مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت
حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا
يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار
حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل
وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا
المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى
المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها
تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار
محذوف

انتهى   وكي التعليلية اي الدالة على لام العلة الغائية فقط فهي احض من اللام
منصوب بان مضمرة بعد كي اضمارا لازما ما ذكره من لزوم اضمار ان بعد كي التعليلية
هو مذهب البصريين فلا يجوز اظهار ان بعدها الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا قوله وجوزه الكوفيون في السعة قوله
وفا السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الي النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الي
الدلالة عليها وخرج بفا السببية الفا الاستئنافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على
مبتدا محذوف نحو ما تاتيني فاكرمك على معنى ما تاتيني فانا اكرمك اذا كنت كارها
لاتيانه والعاطفة نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنى ما تاتينا فما تحدثنا ونحو ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فيجب الرفع فيهما   وواو المعية اي المفيدة مصاحبة ما قبلها
لما بعدها وخرج بها الواو الاستئنافية وجب الرفع لان المعنى لا تاكل السمك وانت
تشرب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما ظاهرا
بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع يجب النصب على معنى لا يكن اكل السمك مع شرب اللبن
فيكون نهيا عن الجمع بينهما قوله في الاجوبة الثمانية اي معها او في حال دخولها في
الاجوبة الثمانية قوله وهو طلب ما لا طمع فيه تقدم الكلام عليه في باب خبر
ان فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وهذا التعريف الذي ذكره قد يشمل الطلب
بصيغة افعل المطلوب بها ما ذكر والظاهر انه لا يسمى عندهم تمنيا ولو قيل وهو طلب
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر بليت كان كافيا وكذا ينبغي ان يقال في الترجي قوله وهو طلب الامر
المحبوب تقدم الكلام على ما يتعلق به في باب خبر ان قوله وهو الطلب بلين ورفق الظاهر
ان عطف الرفق على اللين تفسيري والمراد الطلب المتاكد قوله هلا احسنت الي زيد اي
احسن الي زيد ولا بد قوله وهو طلب الفهم لو قيل طلب الافهام لكان له وجه اذ لا
يطلب من المستفهم الا ما يمكن ان يفعله وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره
فيكون الافهام هو المطلوب منه واجيب بان المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو الفهم
اي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام وسيلة الي ذلك المطلوب واعتبار المقاصد
اولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل طلب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض
بنحو افهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلب الانسان
فهمه وذلك لان الطلب مصدر اضيف الي المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وهو
الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنه لام التعريف على راي الكوفيين
او تقول هي للعهد والتعريف اللامي قائم مقام التعريف الاضافي من غير حذف وتعويض

فالمعهود

فالمعهود هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقض بافهم فانه وان كان لطلب الفهم
لكنه لطلب فهم شخص اخر اي غير الطالب ولا يرد النقض بمجموع علمت وفهمت
ولا بمجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب فليس
المطلوب بهما فهم الطالب بل الفهم مطلقا فليتامل قوله وليسمع النصب بعد واو
المعية الا بعد اربعة فيه نظر لانه قد سمع بعد الاستفهام ايضا كقوله
الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وشرط في الاستفهام ان
لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه
بالنصب وشرط في التسهيل ان لا يتضمن الاستفهام وقوع الفعل واحترز به عن
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل
منه وهذا اشترطه ابو علي خلافا للمغاربة فايدة الحق الكوفيون بذلك لفظة ثم
في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن
مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم
خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا باب
الجوازم قوله على قسمين لو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر قوله ما يجزم فعلا
واحدا يعني بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بالعطف او غيره قوله وما يجزم فعلين
اي ما قد يجزم فعلين والا فقد يجزم فعلا وجملة وقد يجزم فعلا واحدا ان اذا اتي
بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم فقد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
الواقع حالا لا يحتاج الي الجزاء قوله قال في المغني وقد ينتفي الفعل بعدها كقوله لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فعند ضرورة وقال ابن
مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح بالنصب
وقوله في اي يومي من الموت افر   ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل
نشرحن ويقدرن حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا
شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير ضرورة ولا سيما كتابين انتهى ما اردناه قوله اختها قيد
هابذلك احترازا عن التي بمعنى حين وعن التي بمعنى الا واذا تاملت لم تجد موقعا للاحتراز
فان لما لا تدخل على المضارع الا جازمة قوله لما الحينية اي التي بمعنى حين عند بعضهم قوله فانهما
يدخلان على الماضي اما الحينية فتدخل على الماضي لفظا ومعنى واما لما التي بمعنى الا فتدخل على
الماضي لفظا لا معنى وعلى الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم ولو
قال فانهما لا يدخلان على المضارع لكان اظهر قوله ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر

اي طلب الفعل بشرط ان يكون الطالب اعلي رتبة من المطلوب منه فلا ينافي انها
قد تستعار لغيره كاللام التي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ونحمل والتهديد نحو من شاء فليكفر
واما قوله تعالي ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فتحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما
بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما قوله ولا في النهي اي حال كونه مستعملا
في النهي الذي هو طلب ترك الفعل وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا
صلح قبلها كي نحو جيئته لا يكن له علي حجة والمصنف لم يتعرض له لقلته قوله فلم لنفي الفعل
المراد بالنفي هنا وفيما ياتي الانتفا لان كلا من لم ولما وغيرهما من ادوات النفي انما يدل
علي انتفا الحدث لا ان شخصا نفاه وانما نبه هنا علي ذلك مع وضوحه لانا سمعنا عن
بعض من يدعي الفضل انه توقف في ذلك بل انكره وهذا قد دلنا علي جهالاته
وقلة بضاعته قوله وقد تلحق لم لها همزة الاستفهام اي الهمزة الموضوعة
للاستفهام وان استعملت في غيره فان الهمزة تدخل علي منفي فيخرج عن الاستفهام
الي التقرير اي المخاطب علي الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح لك صدرك
فيجاب ببلي كما في حديث البخاري بينا ايوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب
فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما تري قال بلي وعزتك
ولكن لا غني بي عن بركتك وقد تبقي علي الهمزة الاستفهام كقولك لمن قال الم افعل
كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب بنعم او لا ومنه قوله الا اصطبار
لسلمي ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي فيجاب بتعيين منهما قوله فمن الاعلي
الي الادني امر ونهي اي فعل طلب الفعل وطلب الترك من الاعلي الي الادني وقوله
امر راجع الي طلب الفعل وقوله نهي راجع الي طلب الترك واما قوله تعالي حكاية عن
فرعون ماذا تامرون فمجاز عن التشاور وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة
الادني قوله ان غاية قد تقترن ان الشرطية بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها
الا الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لاما وادغامها في لام النافي الذي بعدها
فيصير مجموعهما في اللفظ كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا
يعذبكم عذابا والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن وقد
وقع لبعض من يدعي الفضل وهو كاذب في دعواه انه سال في الا تفعلوه فقال ما هذا
الاستثنا المتصل هو ام منقطع وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا اي تخيلته متصل
بالجهل ومنقطع عن الفضل قوله وقيل هي اسم هو قول المبرد وابن السراج والفا
رسي قالوا انها ظرف زمان واحتجوا بانها قبل دخولها ما كانت اسما والاصل عدم
التغيير



التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضي فصارت
للمستقبل فدل علي انها نزع منها ذلك المعني البتة وفي هذا الجواب
نظر وهما موضوعان لمجرد الدلالة علي تعليق الجواب علي الشرط قيل
فيه تسمح وحق العبارة ما وضع لمجرد تعليق الجواب علي الشرط لان الدلالة
عارض للموضع لا موضوع له وقد يقال ان اللام للتعليل والغاية لا صلة الوضع
والمعني ما وضع لاجل الدلالة الخ وقيس علي ذلك ما اشبهه ثم رايت في نسخة
ما وضع لمجرد تعليق الجواب علي الشرط وهذه لا اشكال فيها وكيفما ماذكره
من ان كيف تعمل الجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب ومذهب ساير البصريين
المجازاة بها معني لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها
لشرطها فيمتنع كيف تجلس اذهب باتفاق قاله في المغني الاقسام الخمسة
صوابه الاربعة الاخيرة ويدل علي ذلك ماذكره بعد ذلك امثلة
ذلك ظاهر كلامه انه لم يمثل لما يجزم فعلا واحدا فيما مر وليس كذلك
بل مثل له بقوله نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما ياتكم ونحو ليقض ونحو لا تخف
ولا تحزن وانك اذ ما تات الخ تات وانيا من الاتيان ويروي به لهما تاب
وابيا ويعلو وفاعله الخ يوضح ذلك قول ابن هشام في المغني واذا وقع
اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل
الشرط مشتمل علي ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معني الشرط بمنزلة
قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفايدة به تمت ولالتزامهم
عود ضمير منه اليه علي الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي ياتيني فله درهم
او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم
معه والصحيح الاول وانما توقفت الفايدة علي الجواب من حيث التعليق فقط
لا من حيث الخبرية انتهي وما تفعلوا من خير يعلمه الله قال السمين في اعرابه
كل ما قلنا في اعراب ما ننسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو
الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة والتقدير اي شي ننسخ مثل
قوله تعالي اياما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جازمة للنسخ ولكنها واقعة موقع المصدر
ومن اية هو المفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا بجي ما
مصدرا جايز انتهي ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وما تفعلوا وجه اخر وهو ان يكون
من خير في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كاينا من خير
وبعمله جزم علي جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم عن

الجازاة علي فعل الخير كانه قيل يجازيكم واماة تقدير المجازاة بعد العلم اي
فيتنبه عليه قوله مهما اسم شرط الدليل علي انها اسم عود الضمير اليها في مهما
تاتنا من اية لتسحرنا بها وقال الزمخشري عاد عليها ضمير به وبها حملا علي اللفظ
وعلى المعنى انتهي قال في المغني والاولي ان يعود ضمير بها للاية حركة الروي الروي
هو الحرف الذي تعزي اي تنسب له القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا كان رويها
لاما ولا يخفي عليك ان تعريفه بذلك يفضي الي الدور ضرورة ان معرفة الروي
متوقفة علي نسبة القصيدة اليه ونسبة القصيدة اليه متوقفة علي معرفة كونه
رويا قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم ليس المراد بالابتدائية المستانفة لا محل لها
من الاعراب وانما المراد بها المصدرة بالمبتدا وان كان لها محل قوله كيفما تتوجه نصا
دون جزم اي فيه نظر ففي المغني وتستعمل يعني كيف علي وجهين احدهما ان تكون شرطا
فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعني غير مجزومين نحو كيف ماتصنع اصنع ولا يجوز
كيف ماتجلس اجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس بالجزم عند البصريين الا
قطربا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها كما مر وقيل
يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا
ومن ورودها شرطا قوله تعالي ينفق كيف يشا يصوركم في الارحام كيف يشا وجوابها
في ذلك محذوف لدلالة ماقبلها وهذا يشكل علي اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها
انتهي قوله متي اضع العمامة تعرفوني عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره انا ابن جلا وطلاع
الثنايا وبعد هذا البيت فان مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين والظاهر ان
اليا المشددة في حميري زايدة كما في دواري واحمري ونحوهما اي فان مكاننا من حمير
وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصور الاول ويحتمل ان تكون يا النسبة
وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين ماواه الذي
يالف اليه يقول انا مقتحم للامور العظام متي اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست
بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث من ورد عرينه اي اشرف بني حمير ويقال ان الحجاج
ابن يوسف لما قدم العراق والياً امر ان ينادي الصلاة جامعة فاجتمع الناس في المسجد
الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة ثم انشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيتين
قوله وحيثما تستقم الخ النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق علي
المستقبل وهو المراد هنا ويطلق علي الماضي ايضا قال في المغني وهذا البيت دليل عندي
علي مجيئها للزمان قال الدماميني كانه ذكر من قبل قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان
وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك

لايوجب

لايوجب ان يكون المراد بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد اينما تستقم يقدر
الله لك النجاح في الزمان المستقبل انتهي واجيب بان مراد ابن هشام ان حيث ظاهرة
في الزمان ونفي الدماميني القطع لا يوجب ذلك قوله ويسمي الاول من الفعلين فعل الشرط
يسمي ايضا شرطا وذلك لانه علامة علي وجود الفعل الثاني والعلامة تسمي شرطا قال الله
تعالى فقد جاء اشراطها والاشراط في الاية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لان
فعلا لا يجمع علي افعال قياسا الا في معتل الوسط كاثواب وابيات قوله ويسمي الثاني
جواب الشرط وجزا الشرط انما سمي بذلك تشبيها له بجواب السوال وبجزاء الاعمال
وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السوال وكما يقع الجزا بعد
الفعل المجازي باب المجرورات قوله لا بالاضافة علي الاصح الاضافة نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ما ذكره من ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
اختاره ابن مالك وغيره وقيل العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب وقيل
العامل الاضافة وهو ضعيف قال الرضي وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان
قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معني
الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول
والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان
العامل هو المضاف لان الاسم علي ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن
الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر المشابهته
للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية
للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما تقوم به
هذه المعاني المقتضية كما في الكتاب وانما نسب العمل الي ما يقوم به المقتضي لا الي المقتضي
فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا وما يقوم به المقتضي
امرا ظاهرا جليا في الاغلب والكلام منه واليه نبه به علي ان من والي يجران الضمير
كما يجران الظاهر وفي الصحاح وكل وبعض معرفتان ولم يجي عن العرب بالالف واللام
وهو جايز لان فيهما معني الاضافة اضفت ام لم تضف انتهي وقوله معرفتان نظر لان صح
معني الاضافة الثابت فيهما قد يفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
ان كان نكرة ما يقدر باللام اي بان تكون الاضافة المعنوية بمعني اللام اي يستفاد
منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه ان لم يتحد
المعني للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام كيوم الاحد وانما المراد علي افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه

وقس عليه قسيميه   ومايقدر بمن اي يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من
مع المضاف اليه من بيان الجنس   ومايقدر بفي وذلك في الاضافة الي زمان المضاف
ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الي الظرف لقصد
الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصر وبيع الدار فهي بمعني اللام لا في صرح به ابن
الحاجب في الامالي   وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه فمن المجرور بحرف جر ظاهر
مضافا اليه سيبويه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق
لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة
واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور
بوسطة حرف الجر   واما الجر بالمجاورة اي الملاصقة قال الدماميني حركة الخفض
على الجوار حركة اجلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين وليست اعرابية ولا بنائية بالاصالة
والاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه   نحو هذا جحر ضب
خرب بجره لمجاورته لضب اعلم ان اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته
للمخفوض كما قال الشاعر قد يؤخذ الجار بجرم الجار ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المجاورة وليس في ذلك ما يخرجه عن تبعيته لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر
مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقال الشيخ عز الدين بن جماعة ان الاصل خرب جحره فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فارتفع الضمير واستتر ولا يخفى عليك ان هذا لا يرضاه بصري لانه يلتزم
ابراز الضمير عند جري الصفة على غير من هي له سواء البس ام لا   فانهما يرجعان عند التحقيق
الي الجر بالمضاف والجر بالحرف اما رجوع الجر بالتوهم الي الجر بالمضاف والجر بالحرف فلان المعطوف
على خبر ليس وخبر ما مجرور بحرف مقدر   **باب الجملة واقسامها وما يتعلق بها**   كل مركب اسنادي
افاد او لم يفد ان قلت الاسنادي ما فيه اسناد وهو ربط احدى الكلمتين بالاخرى على وجه
يفيد فالمركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا قلت اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل
وفي الحال وفي شرح الحاجبية للرضي الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس   هي المصدرة
باسم اي في الاصل او في الحال   هي المصدرة بفعل اي في الاصل او في الحال   وهي المصدرة
بالظرف اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت

زيدا

زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقرار محذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ووجه
تسمية المجرور بالظرف ما قال الرضي وغيره ان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية
فاطلق اسم الاخص على الاعم انتهى وقيل ان معنى الاستقرار يعرض له وكل ما يستقر فيه
غيره فهو ظرف وعورض بان عروضه في مثل رميت عن القوس مستبعد جدا فالاوجه
ما سلف   قلت لانهما من باب اسم التفضيل الخ ان قلت مقتضى هذا الجواب تخطئة النحويين
في قولهم جملة صغرى جملة كبرى قلت قال في المغني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم
وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من
فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد
قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور
ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائما اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت
وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى ما نها ان صدرت
بحرف شرط فهي فعلية مشروطة بان لا تكون اداة الشرط لولا فانها لا تدخل الا على
جملة اسمية   فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل الخ مشروط بان يقدر الاسم
المذكور بعد الظرف فاعلا لذلك الفعل فان قدر مبتدا فالجملة اسمية او قدر فاعلا بالظرف
فظرفية وح يكون السوال باقيا وقو والا فهي اسمية اي وان لم يجعل الظرف متعلقا بفعل بان
جعل متعلقا بكاين او مستقر وكذا ان جعل الظرف متعلقا بفعل لكن جعل الاسم الذي
بعده مبتدا لا فاعلا فليتامل   فالكبرى ما كان فيها جملة قال في المغني الكبرى هي الاسمية
التي خبرها جملة ثم قال ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة
بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه انتهى   **باب الجمل التي لا محل لها
من الاعراب قوله** الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع بدا بها لانها لم تحل محل المفرد
وذلك هو الاصل في الجمل   الابتدائية تسمى المستانفة ايضا قال في المغني وهذا اوضح
لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل انتهى   كجملة
اول صلة الذي اي فلا محل لها من الاعراب قال في المغني وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن
اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق
ان الموصول وصلته ما قدمت لك يعني من ان الموصول وحده في محل كذا بدليل ظهور
الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم
افضل وفي التنزيل ربنا ارنا الذين اضلانا وقرئ ايهم اشد بالنصب وروي سلم على ايهم افضل
بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا

وقال الهذلي هم اللاؤن فكوا الغل عني انتهي وفي الرضي ما يوافقه فانه قال واعلم ان حق
الاعراب ان يدور علي الموصول لانه المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضحه انتهي
وصلة الحرف لا تحتاج اليه لا يخفي ان عدم الاحتياج الي الرابط لا ينفي صحة تعلق الرابط به
والمراد الثاني لا الاول فكان الاولي التعبير بما يقتضيه   الثالثة المعترضة الذي يظهر لي ما
قاله بعضهم انه يجوز ان يقال المعترضة بفتح الرا علي انه من باب الحذف والايصال
اي المعترض فيها فحذف الجار وصير الضمير المجرور بها مرفوعا واوصل به علي انه مفعول له
القائم مقام الفاعل وكسر الرا ايضا مسندا الي الضمير المستتر فيه اسنادا مجازيا كما
في قوله تعالي عيشة راضية قال في المطول ونعني بالجملة الاعتراضية ما تتوسط بين
اجزا الكلام متعلقا به معنا مستانفا لفظا علي طريق الالتفات كقوله فانت
طلاق والطلاق الية وقوله تري كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد تمام
الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر   بين شيئين متلازمين
اي متطالبين قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان تكون حالا
من فاعل نعبد او من مفعول له لاشتمالها علي ضميريهما وان تكون معطوفة علي نعبد وان
تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالتنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من
لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما انه لا اعتراض الا ما يقول له النحويون وهو الاعتراض بين
شيئين متطالبين انتهي فعلم ان التقييد بذلك اصطلاح النحاة فان قلت تعريف المعترضة
بالواقعة بين شيئين متلازمين صادق علي صلة الاسم الموصول في قولك الذي معنا امس
زيد مع انها ليست اعتراضية قلت اجاب شيخنا الشهاب ابن قاسم رحمه الله تعالي بان
الصلة مع الموصول كشي واحد والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشي الواحد فليتامل
نحو علي وان يحمل السلاح شجاع الخ في المطول ان الجملة فيه معترضة تؤول الحال ونصه
وكذا يعني قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا جي بها في مقام التوكيد مع واو
الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلا فيا وطني ان فاتني بك سابق من
الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجب صدورها فقد الهبت
وجدا نفوس رجال لظهور ان المعني علي المضي دون الاستقبال انتهي   ان الثمانين الخ قائله
عوف بن ملحم بالحا المهملة الشيباني يشكو كبره وضعفه والترجمان بوزن الزعفران ويقال
ترجمان بضم الجيم وكذا ان تضم التا لضم الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في
الصحاح ومعني البيت ان ثمانين سنة التي انتهي اليها سنه احدث في سمعه ثقلا يحتاج معه

عليه

عليه الكلام فيحتاج الي مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج
في ادراك المسموع الي ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة
التعبير بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعا للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد
لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الي ترجمان اي مفسر
ومكرر واعترض عليه بانه موهم للدعا عليه بالضرورة الي ضعف سمعه واحتياجه
الي ترجمان   ونحو فلا افلح الخ التمثيل بذلك لغير المقترنة بالواو وسبق قلم لان الجملة
المعترضة فيه بين الجملتين مقترنة بالواو   المفسرة يقال لها التفسيرية ايضا   خلقه
من تراب قال في المغني اي مع ما بعده   تفسير لمثل قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعني اي ان شان عيسي كشان
ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين انتهي واعترض بانه تفسير لمثل
قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعني الذي ذكره في اخر كلامه
والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يعرف المقصود منه وذلك لان الزمخشري
قال خلقه من تراب جملة مفسرة لماله شبه عيسي بادم فجعلها مفسرة لوجه الشبه
لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الي ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو
ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا
بين ادم وعيسي عليهما الصلاة والسلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معني الجملة من
الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما ونص
ما في الكشاف ان مثل عيسي شان عيسي وحاله الغريبة كمثل ادم وقوله خلقه من
تراب جملة مفسرة لما شبه عيسي بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام
فكذلك حال عيسي فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب
قلت هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان
المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن
العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق
للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة
شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلما انه اسر بالروم فقال لهم
لم عبدتم عيسي قالوا لانه لا اب له قال فادم اولي لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتي قال
فحزقيل اولي لان عيسي احيي اربعة نفر وحزقيل احيي ثمانية الاف قالوا كان يبري الاكمه
والابرص قال فجرجيس اولي لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الي هنا كلامه   الشلوبين
بفتح الشين وضمها الاستاذ ابو علي وهو بلغة الاندلسي الابيض الاشقر   ان قسمت

مالا محل هو اللام اوضح من ذلك ان فسرت ما اعراب له لا لفظا ولا محلا نحو قام
زيد وقعد عمرو وايا ان قدرت الواو عاطفة لا واو الحال **باب الجمل التي لها محل**
من محال الاعراب قوله والجمل التي لها محل من محال الاعراب سبع هذا الذي ذكره
من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا قال في المغني والحق انها تسع والذي
اهملوه الجملة المستثناه والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من
تولى وكفر فيعذبه الله العذاب قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع
نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفرا في فشربوا منه الا قليل منهم قليل مبتدا حذف
خبره اي لم يشربوا وقال جماعة في الا من انك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر وليس
من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثنا مفرغ والجملة هنا حال من احد باتفاق
او صفة له عند الاخفش وكلا منها قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا انهم ليأكلون الطعام
فانها حال وفي نحو ما علمت زيد الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر واما الثانية
فنحو سوا عليهم أانذرتهم الاية اذا اعرب سوا خبرا وأانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اذا لم يقدروا ان الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قايما مقام السماع كما ان الجملة
بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أانذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف
سابك واختلف في الفاعل ونايبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجازه
هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفرا وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا
ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازهما هشام
وثعلب واحتجا بقوله وما راعني يسير بشرطه ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه
فقالوا في بدا ضمير البدا او تسمع ويشير على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض وقوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب
فليس من باب الاسناد الى الجمل لما بيناه في غير هذا الموضع انتهى الاولى الواقعة خبرا
بشمل الاستثنائية نحو زيد اضربه فهي في محل رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل في محل
نصب بقول مضمر هو الخبر بنا على ان الاستثنائية لا تكون خبرا قال في المغني وقدمت ابطاله
الواقعة مفعولا للقول كان عليه حذف قوله للقول قال في المغني وتقع مفعولا في ثلاثة
ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصا في قعد القرفصا اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه
مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول
لتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم

فافترقا

فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن
زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصا في المثال فلا يصح ان يخبر عنها
بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم
اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم
يقدر بالجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع وما ليس معه حرف التفسير نحو
ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه
وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله
رجلان من مكة اخبرانا انا رايت رجلا عريانا روي بكسر ان فهذه الجملة في موضع
نصب باتفاق ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور
ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
ونحو اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني ونحو ابي البقا في قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان
المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح هذا على قول الكوفيين وقال الزمخشري
ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي عنده انها مفسرة لا محل لها من الاعراب
وهو الظاهر الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها
تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك ان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سايغ كما مر الباب
الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جاير في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت
هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا
ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه
وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول
وهو من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير
علم وظن حتى يتضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين والثاني ان
تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا
علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف انتهى ما اردناه منه قال اني عبد الله
اصل اني انني وفي المحذوف منه خلاف فذهب ابن مالك الى ان المحذوف منه ومن اني ولكني وكاني
هو نون الوقاية وهو مذهب الاكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى
ان المحذوف هو النون الاولى وبعضهم ان المحذوف هو النون الثانية والصحيح الاول لانها
طرف وبدليل لعلي وهو مذهب سيبويه واما نحو انا فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب

الثلاثة الا ان الصحيح هنا حذف الثانية لان الثالثة هنا الصحيح والثبوت حذفها من ان
اذا حققت اسم زمان او مكان جري علي الغالب في المعني ولا يضاف الي الجملة الا ثمانية
احدها اسم الزمان ظرفا كانت او اسما الثاني حيث وتختص بذلك عن ساير اسما المكان
واضافتها الي الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا والثالث اية بمعني علامة
فانها تضاف جوازا الي الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا كان او منفيا بما كقوله
باية تقدمون الخيل شعثا كان علي سنابكها مداما وقوله باية ما كانوا اضعافا
ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف الي المفرد نحو قوله تعالى آية
ملكه ان ياتيكم التابوت وقال الاصل باية ما تقدمون اي باية اقدامكم كما قال الا
من مبلغ عنا تميما باية بما تحبون الطعاما انتهي وفيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء
صلته ثم هو غير مثبت في قوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا والرابع ذو في قولهم اذهب
بذي سلم والباقي ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هو بمعني صاحب
والموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل
بمعني الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم
وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العايد المجرور هو والموصول
بحرف متحد المعني مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف وان
هذا العايد لم يذكر في وقت والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الي
الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع اية فاما لدن فهو اسم لمبداء
الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك
منكم للخلاف جنوح واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطاء وعوملت معاملة اسما الزمان
في التوقيت كقولك جيت صلاة العصر قال خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات
المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدها علي اضمار ان
والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعترض ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب
بانها لما كانت لمبداء الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يري
بجواز اضافتها الي الجملة وهذا قال في قوله من لد شولا ان تقديره من لد ان كانت شولا
ولم يقدره من لد كانت والسابع والثامن قول وقايل كقوله فوكلا بالرجال ينهض منا مسرعين
الكهول والشبانا وقوله فاجبت قايل كيف انت بصالح حتي مللت وملني عوادي انتهي ما اردناه
جواب الشرط جازم يرد عليه انه لا يخلوا اما ان يريد بالشرط اداة الشرط او فعل الشرط فان
اراد الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست بجواب لاداة الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان اراد
الثاني

الثاني فقوله جازم ينافيه اذ الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وقد يجاب بانه اراد
بالشرط فعل الشرط وبالضمير في قوله جازم الشرط بمعني الاداة فيكون من الاستخدام
واجيب ايضا باختيار الاول واسناد الجواب للشرط مجاز علاقته ما بين الاداة والفعل من
التعليق المعنوي وقرينته قوله جازم اذا كانت مقترنة بالفاء او باذا الفجائية قال في المغني والفا
المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت
اقم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه علي التقديم والتاخير فيكون دليل
الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا
ان ياتني اكرمه الخ انتهي فان قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر الجزم وغير المقرونة الجزم
للفعل الماضي وحده قلت قد سال ذ شيخنا الشهاب ابن قاسم واجاب بان المقرونة لا تسلط
للاداة علي الفعل والفا هي الجملة لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة
فللاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب بالذات لجزمه تامل والذي في كلام الجماعة
ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح به المص في قوله فيما ياتي
فرايت الجملة فان الله به عليم محلها الجزم ويمكن حمل كلامه هنا علي ما صرح به عقب ذلك بان يكون مراده
بالجملة المقترنة بالفاء او باذا الفجائية مجموع الجملة والفاء او اذا فان قيل قد يربط بهما جميعا نحو فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا مع ان كلام المص يشعر بامتناع ذلك قلت الجواب ان هذه جواب
شرط غير جازم والكلام في الجازم التابعة لمفرد قال في المغني وهي ثلاثة انواع احدها المنعوت
بها والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة علي الخبر
فان قدرت العطف علي الجملة فلا موضع او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب الثالثة
المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب
اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الي الجملة كما جاز اذا قيل ان وعد الله
حق هذا ان كان المعني ما يقول الله لك الا ما قد قال اما اذا كان المعني ما يقول لك كفار قومك
من الكلمات الموذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدا به الزمخشري
فالجملة استيناف انتهي ما اردناه منه التابعة لجملة لها محل من الاعراب قال في المغني ويقع
ذلك في باب النسق والبدل خاصة فالاول كذا وذكر ما ذكره المص والثاني يشترط فيه كون
الثانية اوفي من الاولي بتادية المعني نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية علي نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولي وقوله اقول
له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية علي ما اراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
باسرها اي بجميعها فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره
فقد ذهب بجميعه ومن غير الاغلب فيها الخ فيه نظر لان الجملة التي ذكرها انما هي من غير الاغلب

من ان كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الاعراب فليتامل **باب حكم الجمل بعد**
المعارف والنكرات قوله المحضة هي الخبرية لفظا ومعني واحترز به عن الجملة الانشائية
معني الخبرية لفظا وفي نسخة بدل المحضة المخصصة وكانه احتراز عن جملة القسم والجملة
المحكية بالقول ونحو ذلك فليحرر اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة فهي حال منقوض
بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة
بعد الاسم المنصوب في موضع نصب علي الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة
لانه منادي معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل قال وانما وجب
ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا
الي اللفظ الثاني لانه الذي يتمم معناه ويخصصه اشبه المنادي المضاف الذي لا يتم الا
بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك
سمي النحويون هذا النوع بالمنادي المشبه بالمضاف وجوابه يوخذ من كلام الرضي وهو
انه يقدر انه كان موصوفا قبل الندا وبعضهم اعرب الجملة المذكورة حالا وعليه فلا
نقض عشا قال المنتخب انتصابه علي الظرف وهو بالكسر والمواخر انها مثل العشي
وهو من صلاة المغرب الي العتمة اي جاوا وقت العشاء واذا وقعت الجملة بعد نكرة
محضة الي قوله احتملته الحالية والوصفية قال في المغني وكل ذلك بشرط وجود المقتضي
وانتفا المانع ثم قال فيه احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله تعالي وكل شي فعلوه
في الزبر فانه صفة للجمل او لشي ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو
اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شي
ونظيره قوله تعالي لولا كتاب من سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب
لان الابتدا لا يعمل في الحال ولا من المضمر المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكي ان الحال
لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينتقض الثاني بقولهم لولا راسك
مدهونا ولا الثالث بقول الزبير رضي الله تعالي عنه ولولا بنوها حولها لخطبتها كخطبة
عصفور ولم اتلعثم لندورهما واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم
خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف وبالشرط الثاني عن المانع وهو اربعة انواع
احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين في الاستيناف نحو اراي زيد سالكا فيه
ولن انسي له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية
لا تصدر بدليل الاستقبال واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الي ربي سيهدين سيهدين
حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع
ويمتنع فيه الاستيناف لان المعني علي تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة

وذلك

وذلك نحو وعسي ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسي ان تحبوا شيا وهو شر لكم او كالذي
مر علي قرية وهي خاوية وقول الشاعر مضي زمن والناس يستشفعون بي والمعارض فيهن
الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما
معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الي الملا الاعلي وقد مضي البحث فيها والرابع
ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جايزين وذلك نحو وما جاني احد الا قال خيرا فان
جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للحالية والوصفية فلما جات الا امتنعت الوصفية ومثله
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللو
صفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقا واحد منهما مانعا وكلام النحويين
بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاني الا راكب
فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك الصفة
كالاسم يعني في ايلايك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم
فان قلت الا قايما جاز ومثل ذلك وقايلة تخشي علي اظنه سيودي به ترحاله وجعاله
فان جملة تخشي علي حال من الضمير في قايلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل انتهي فنعت ظاهره علي سبيل التحتم ولكنه يشكل بجواز مجي
الحال من النكرة المحضة وان كان قليلا الا ان يحمل هذا علي ان الغالب ذلك مع جواز
الحالية علي او تعرف فليحرر كمثل الحمار في الموضعين معناه قصة اي قصتهم
لشهرتها كقصة الحمار فالكاف غير زايدة كما في الكشاف ولا يضر مخالفة من خالفا
نظرا الي معناه فان المراد به الجنس اي من حيث تحققه في ضمن فرد من افراده فيكون
من قبيل المعهود الذهني كقولهم ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس
من حيث هو ولا من حيث الاستغراق ولا المعهود الخارجي كما لا يخفي قال الرضي الفرق بين ذي
اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
بمعني اشتريت تمرا ولقيت رجالا شيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام
فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرا واللقا
وكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الي القرينة بمعني وبالنظر الي نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف من هذا الجنس بالنكرة قال ولقد امر علي اللئيم يسبني انتهي ويوخذ من كلام الرضي
ان المعرف بلام الجنس الذي في حكم النكرة المعرف بلام الجنس الذي اشير به الي الماهية
في ضمن فرد مبهم ذكر الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بلام الجنس مطلقا في
حكم النكرة **باب حكم الظروف والمجرورات قوله** فبعد المعارف الخ الفا للتفسير

احتملا الحالية والوصفية قال بعضهم فان قلت الاحتمال يستلزم ان يكون نحو
يحمل اسفارا او نحو علي اعصانه حالا وصفة معا في حالة واحدة لقيام مقتضي كل
منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتنافي في الوقوع
لا في الاحتمال سلمنا لكن الاختيار مرجح كاختيار احد الرغيفين المساويين فان قلت قيام
مقتضي كل منهما يستلزم اجتماع العلل المختلفة علي معلول واحد شخصي وهو
لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل النحوية
العلل الموثرة حتي يرد الامتناع بل المراد منها الامارات والعلامات احوال الي
قوله صفات انما هو بحسب الظاهر فان الحال والصفة في الحقيقة متعلقهما كما سيذكره
الثمر علي اغصانه قال الصحاح الثمرة واحد الثمر والثمرات وقال الراغب في مفرداته
الثمر اسم لكل ما يتطعم احمال الشجر وفي النهاية لابن الاثير الغصن يجمع علي اغصان
وهي اطراف الشجرة ما دامت فيها نابتة ويجمع علي غصون قلت هذا التعليل الخ
يكفي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن متعلقهما وهما بهذا الاعتبار
عين الجملة قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت اي
في القران ان قصتها حين اعتزلت بل بدل اشتمال من مريم قال البيضاوي لان الاحيان
مشتملة علي ما فيها او بدل كل لان المراد بمريم قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد
او ظرف لمحاي مقدر وقيل اذ بمعني ان المصدرية كقولك اكرمتك اذ لم تاتمني فيكون بدلا
لا محالة انتهي وقال ابو حيان في النهر واذ ظرف لما مضي مما لا يعمل فيه اذكر لانه مستقبل بل
التقدير واذكر ما جري لمريم وقت كذا انتهي ولا بد للظروف الخ قال في الصحاح قولهم لا بد من
كذا اي لا فراق منه انتهي وسمي العامل المتعلق به بفتح اللام فان قيل ما السر في ان المتعارف
ان المعمول متعلق بكسر اللام وان العامل متعلق بفتح اللام فالجواب السر في ذلك ان التعلق
هو التثبت والمتثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي وتبع الفتح في المعمول
والكسر في العامل واحترزنا بالاصلية عن الزيدة فانها لا تتعلق بشي قال في المغني
وذلك لان معني التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الي الا
سما فاعينت علي ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل
للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوي نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان
كنتم للرويا تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي انزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين
منزلتين تنبيه لم يقتصر في المغني علي استثناء الحروف الزيدة بل قال يستثني من قولنا

لابد

لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد الثاني لعل في لغة عقيل
لانها بمنزلة الحرف الزايد الا تري ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده
علي الخبر قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة
معني التوقع كما دخلت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة علي ان الاصل في الحروف
المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن لولاي ولولاك
ولولاه علي قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع
المحل بالابتدا فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كساير ادوات التعليق وزعم ابو الحسن
ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما
عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عساي ويرد هما ان نيابة ضمير عن ضمير مخالف في
الاعراب انما تثبت في الكلام في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب
عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
والرابع في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول
او مفعول علي حد قولك زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب
لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية
عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معدفان قالوا انها
عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدي بنفسه لاستيفايه معموله في المثال الاول
وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معني
الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور
مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو
في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا
بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل علي الاستقرار
السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانها لتنحية الفعل عما دخلت
عليه ولان الا كذلك وذلك عكس معني التعدية الذي هو ايصال معني الفعل الي الاسم
ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثني ولم ينصب كالمستثني
بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا ثم تاره اي مرة ومثله طورا فهي الفاظ مترادفة
ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز
ان يكون علي الظرف ويجوز ان يكون علي المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناه فانتصا
بهما ايضا اما علي الظرف او علي المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية
في العروض فاما العام هو الذي لا يخلو منه فعل كحاصل وكاين ومستقر والركب اسفل

منكم قال المنتجب الركب مبتدا وخبره اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه
خبر المبتدا كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف محذوف تقديره
والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل وفي الكلام على هذا حذف مضاف
تقديره وموضع الركب اسفل منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى التسافل والركب
جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركيب وانشد بنيته بعصبة
من ماليا اخشى ركيبا او رجيلا عاديا ومحل الجملة جر عطفا على اسم المجرور باذ يعني واذ الركب
اسفل منكم والله تعالى اعلم محذوف وجوبا قال في المغني وربما ظهر ضرورة كقوله
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كاين واما قوله تعالى فلما
راه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر
في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا وغيره ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق
الوجود والحصول فهو كون خاص انتهى تقديره استقر اي احد المذهبين فانه يقدر
المحذوف فعلا او استقر اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف اسما وتعبيره باستقر
او مستقر للتمثيل لا للتعيين فيصح تقديره ما كان بمعناهما نحو حصل وثبت في الاول وحاصل
وثابت في الثاني قال في المغني ان في نحو قدره مضارع زعمها هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهى قال المولى سعد الدين التفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان
او كاين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف
في موضع الخبر فيقدر كان اخرى وتتسلسل التقديرات ووجه في المغني كلا من المذهبين فقال
لمن قدره في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون ولانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف
قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى
كما سابينه ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور كساير العوامل مع
معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان
ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان
الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى الا في الصلة فانه يتعين استقر قال في
المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جا الذي في الدار بتقدير مستقر
على انه خبر لمحذوف على حد قراة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد

هذا

هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا تجوز في نحو رجل ياتيني
فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة
المتعالي فنادر انتهى كلام المغني انتقل الضمير الذي كان فيه الخ هو مذهب ابي علي ومن تابعه
لانه يوكد كقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها وذهب
السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق قاله الرضي وسمي كل من الظرف والمجرور مستقرا
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله كذا علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا
رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه
وان كان متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا ياتي على من يقول بحذف الضمير المتعلق
وقد جعل السيد في حواشي الكشاف الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه
وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله فانه لما قال الفاضل اليمني النحويون يقدرون
في الظروف المستقرة فعلا عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص وحيث وجدت فلا بد من تقديرها
لانه اكثر فايدة انتهى قال السيد وتحقيقه ان القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر فيها عاما
وان فهم منه شي من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى خاصا نحو زيد على الفرس
او من او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان
معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما
كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف
وعام انتهى عن الاستقرار اي عن معنى الاستقرار سوا كان الدال على الاستقرار من
لفظ الاستقرار او من غير لفظه كلفظ الحصول والكون والوجود لا الغاية عن الضمير عبارة الدماميني
سمي لغوا او ملغى لانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول **باب الاعراب قوله** اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم في الافعال لابن عثمان عاذ بالله عوذا وعياذا واعاذ لجا اليه وفي التحرير اعوذ
اعتصم به الشيطان اسم لكل جني كافر وهو المتمرد العاتي مشتق من شطن اذا بعد لبعده عن
الخير والرحمة وقيل من شاط اذا احترق وهلك الرجيم المطرود المبعود المرجوم بالشهب انتهى
قال البغوي والشيطان المتمرد العاتي من الجن والانس ومن كل شي واصله البعد يقال بير شطون
اي بعيدة العمق سمي الشيطان شيطانا لامتداده في الشر وبعده من الخير وفي اعراب البقا الرجيم
فعيل بمعنى مفعول اي مرجوم بالطرد والبعد وقيل هو فعيل بمعنى فاعل اي يرجم غيره بالاغوا ابن عطية
يرد على من قال انه مشتق من شاط ان سيبويه نقل عن العرب تشيطن اذا فعل فعل الشيطان
فلو كان كما قالوه لقيل تشيط ومن لابتدا الغاية اي لبيان ابتدا المسافة ومعنى اعوذ بالله

التجمنه الي الله تعالى فكانه يقول ابتدائي بالاستعانة من الشيطان فهو محل ابتدائه
ذلك الفعل   جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا فيه نظر لانه ليس من المواضع
التي يجب فيها حذف المتعلق نعم ان جعل في موضع الخبر اي ابتداي كاين بسم الله
الرحمن الرحيم كان حذف المتعلق واجبا   تقديره اقرا او قرا اي اقتصاره علي اوقرا الي
يوهم تعينه للتقدير وعبارة الكشاف تقديره اقرا او اتلو وهي سالمة عن الايهام مؤذنة
بان المعتبر خصوص المعني دون اللفظ   والرحيم نعت للرحمن اي لا لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم
البدل علي النعت   تقديره استقر اي احد المذهبين فانه يقدر المحذوف فعلا
او مستقر اي علي المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف اسما وتعبيره باستقر او مستقر
للتمثيل لما تقدم فيصح تقديره ما كان بمعناهما نحو حصل وثبت ووجد في الاول وحاصل وثابت
وموجود في الثاني   مفعول مقدم اي ايا من اياك لان الصحيح ان الضمير هو ايا فقط
بدل من الصراط بدل كل من كل ان قيل ما فايدة البدلية وهلا اقتصر علي اهدنا صراط
الذين انعمت عليهم مع انه المقصود حقيقة فالجواب ان له فايدتين احدهما التاكيد لما
فيه من ذكر الصراط مرتين وتكرير العامل والثانية التنصيص علي ان طريق المسلمين
هو المشهود له بالاستقامة علي وجه هو اكد وابلغ لانه جعل كالتفسير والبيان للصراط
المستقيم لذكره عقبه موضحا له   انعمت عليهم اي بالهداية قال ابن جني اسند النعمة
اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الي الغيبة في ذكر الغضب تادبا وهو كلام حسن
ومراده بالغيبة ترك الخطاب   نعت الذين هو اعراب سيبويه وجوزه ابو علي ايضا
ولما اشتهر ان غير لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام فلا توصف بها المعرفة اورد
ذلك الكشاف سوالا مع الجواب عنه وحاصله ان اعراب غير صفة يصح باحد تاويلين الاول
ان الموصوف نكرة في المعني والثاني واصله لابن السراج ان الصفة معرفة وتقرير الاول ان
الموصول وهو الذي اجري مجري النكرة اذا لم يقصد بها معهود معين كالمحلي باللام في
قول القايل ولقد امر علي اللييم يسبني وقولهم اني لامر بالرجل مثلك فيكرمني اذا لم يقصد
ليم معين ولا رجل معين كما لم يرد جميع افراد الليم ولا جميع الرجال ففي الاية لم يرد بالذين انعمت
عليهم قوم باعيانهم بل اريد الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كما يراد
ذلك في المحلي باللام ويسمي بالمعهود الذهني عند البيانيين فبالنظر الي معناه يعامل معاملة
النكرة فيوصف بالنكرة وبالجملة كما في البيت والمثال وبالنظر الي لفظه يوصف بالمعرفة ويجعل
مبتدا وذا حال وتقرير الثاني ان الكلمة غير اذا اضيفت الي ماله ضد واحد تعرفت بالاضافة
لافادتها تعين ضد ما اضيفت اليه وساغ وصف المعرفة بها وهي هنا كذلك لان المنعم
عليهم ضد المغضوب عليهم فتتعرف غير باضافتها اليه فيتعين المنعم عليهم بوصفه

بمعنا

بمغايرة مدخولها الذي هو ضده نعين الحركة من قولك عليك بالحركة غير السكون والتاويل
الاول يلايم تفسير المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصاري ليبقي لفظ غير علي ابهامه
نكرة مثل موصوفه والتاويل الثاني يلايم تفسيرهما بمطلق المغضوب عليهم ولا الضالين ليكون
المضاف مشتهرا بمغايرة المضاف اليه فتتعرف غير ويكون الموصوف وهو الذي ح محمولا
علي احد الوجوه الثلاثة التي نقلها في تفسيره فتتوافق الصفة والموصوف في التعريف لفظا
ومعني وجاز ان لا يراد بالذين معهود كما ويوصف بالمعرفة نظرا الي لفظه   او بدل منه
نكتة البدل افادة ان المهتدين ليسوا يهودا ولا نصاري   لان فعله لازم الخ يعني واسم
المفعول لا يبني من اللازم الا بعد تعديته لانه ليس له مفعول فتثني وتجمع وتذكر
وتونث الضمير اسم المفعول الذي يتعدي بحرف الجر الا اسم المفعول لا تقول ممرور ان
بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك لان القايم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور
من حيث هو ليس بمونث ولا مثني ولا مجموع فلا وجه لتانيث العامل الذي هو اسم المفعول
وتثنيته وجمعه   بدل من ايلاف بدل كل من كل قيل اطلق ايلاف ثم ابدل عنه المقيد بالر   حلتين
تفخيما وتوكيرا بعظيم النعمة كما تقول عجبت من احسانك الي زيد والاظهر انه تاكيد
لما في الكلام من معني الشرط قال البيضاوي اذ المعني ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصي فان
لم يعبدوه لساير نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم الخ وقال الجلال المحلي والفا زايدة
من جوع اي من اجله   من خوف اي من اجله وكان يصيبهم الجوع لعدم الزرع بمكة
وخافوا جيش الفيل   ارايت الذي يكذب بالدين اي بالجزا والحساب اي هل عرفته
وجعله جوابا بالشرط مقدرا اي ان لم تعرفه   فذلك قال الجلال المحلي بتقدير هو بعد
الفا   يدع اليتيم اي يدفعه بعنف عن حقه   ولا يحض اي نفسه ولا غيره
علي طعام المسكين اي اطعامه   ساهون اي غافلون يوخرون الصلاة عن وقتها
يراون اي في الصلاة وغيرها   الماعون اي كالابرة والفاس والقدر والقصعة
اعطيناك الخطاب فيه لمحمد صلي الله تعالى عليه وسلم   الكوثر هو نهر في الجنة هو
حوضه ترد عليه امته والكوثر الخير الكثير من النبوة والقران والشفاعة ونحوها
وانما اكد في انا اعطيناك او لا تشريفا ونفيا للشبهة وعظم المعطي والمعطي
فصل اي صلاة عيد النحر   الفا عاطفة يعني لجملة صل علي جملة انا اعطيناك
الكوثر وفيه نظر والذي تقتضيه البلاغة ان قوله صل ليس معطوفا للتباين التام بين
الجملتين اذ الاولي اسمية والثانية فعلية انشايية   لربك اي خالصا له ليجلب المزيد
وفيه التفات حيث وضع لربك مكان لنا وفايدة الالتفات في الاية ان في لفظ رب حثا علي
فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان انا اعطيناك
الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطا من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد

المعظم نفسه فلا التفات بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان وانحر اي السك
شانيك اي مبغضك ضمير فصل قال في المغني ووهم ابو البقا فاجاز في ان شانيك هو
الابتر ان يكون هو توكيدا وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في ان شانيك
لا لنفس شانيك قال الدماميني اذا كان ابو البقا لم يصرح بان الضمير توكيد لشانيك وانما
اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المص من انه توكيد للضمير المستتر في شانيك
وهو محتمل صحيح متجه فيكون يحمل عليه بالوهم ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما
وجد سبيل الي حمله على الصحة الابتر اي المنقطع عن كل خير او المنقطع العقب
نزلت في العاص ابن وايل سمى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابتر عند موت ابنه القاسم
سورة الكافرون نزلت لما قال رهط من المشركين للنبي صلى الله تعالى عليه
وسلم تعبد الهتنا سنة ونعبد الهك سنة لا اعبد اي في الحال ما تعبدون
اي من الاصنام ولا انتم عابدون اي في الحال وانا عابد اي في الاستقبال
ولا انتم اي في الاستقبال ما اعبد اطلاق ما على الله تعالى على جهة المقابلة
ظرف لما يستقبل من الزمان اي اسم لما يستقبل من الزمان ويحتمل ان قوله لما يستقبل
من الزمان خبر ثان اي اذا موضوعة لما يستقبل من الزمان منصوب بجوابه اي بما
في جوابه من فعل او شبهه كما في المغني قال وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور
وقال المحققون انه منصوب بشرطه فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقا انه
مردود بان المضاف لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع
اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل انتهى نصر الله المفعول محذوف اي نبيه
صلى الله تعالى عليه وسلم على اعدايه والفتح اي فتح مكة في دين الله اي الاسلام
افواجا اي جماعات بعد ما كان يدخل فيه واحد واحد وذلك بعد فتح مكة جاء العرب من
اقطار الارض طايعين بحمد ربك اي متلبسا بحمد ربك وكان صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
نزول هذه السورة يكثر من قول سبحان الله وبحمده استغفر الله العظيم واتوب اليه وعلم
بها انه قد اقترب اجله وكان فتح مكة في رمضان سنة ثمان وتوفي صلى الله تعالى عليه وسلم في
ربيع الاول سنة عشر تبت يدا ابي لهب اي جملته وعبر عنها باليدين لان اكثر الافعال
تزاول بهما وهذه الجملة دعا وانما كناه والكنية تكرمة لاشتهاره بكنيته ولان اسمه عبد
العزي فاستكره ذكره ولانه لما كان من اصحاب النار كانت الكنية اوفق بحاله او لانه اشتهر بقوله
ذات لهب وتب اي خسر هو وهذه خبر كقولهم اهلكه الله تعالى وقد هلك ولما خوفه النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم بالعذاب فقال ان كان ما يقوله ابن اخي حقا فاني افتدي منه بمالي
وولدي نزل ما اغنى عنه الخ وكسبه اي ولده ذات لهب اي تلهب وتوقد فهي حال الكفيه
لتلهب وجهه اشراقا وحمرة وامراته هي ام جميل اخت ابي سفيان يحتمل ان تكون معطوفة

علي

على حال يصلي سوغ العطف المذكور الفصل بالمفعول وصفته نعت امراته الحجر
ان يكون الرفع ايضا على انها خبر مبتدا محذوف اي هي حمالة الحطب وقري في السبعة بالنصب
ايضا باضمار اذم فهي نعت مقطوع على النصب وكذا على الرفع على الخبرية الحطب
اي الشوك والسعدان تلقيه في طريق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جيدها
حبل من مسد اي في عنقها حبل من ليف وهذه الجملة حال من حمالة الحطب الذي هو نعت
لامراته ضمير شان ويحتمل انه ضمير المسول عنه وهو الله تعالى لانهم قالوا للنبي صلى
الله تعالى عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله احد فالخبر مفرد وهو الله واحد
خبر بعد خبر وتعتبر الاحدية بحسب بمعنى انه احد في وصفه مستقل الوجوب واستحقاق
العبادة ونظايرهما وبحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فايدة
حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد او بدلا بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة
من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي واجاز الزمخشري
ان يكون خبر مبتدا محذوف واجاز ابو البقا ان يكون الله بدلا من هو واحد خبر هو ولم يورد
العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع
تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته الله الصمد اي المقصود في الحوايج على الدوام
لم يلد وذلك لانتفا مجانسته ولم يولد وذلك لانتفا الحدوث عنه كفوا اي مكافيا
ومماثلا فله متعلق بكفوا كما قاله المص وقدم عليه لانه محط القصد بالنفي واخر احد وهو اسم
يكن عن خبرها رعاية للفاصلة ويحتمل ان يكون له متعلق باستقر الخ قال ابن هشام في
شرح الشذور والظاهر الاول وعليه العمل وفي الاية دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها
بمعمول اذا كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو كان في الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو
جالسا وهذا مما لا خلاف فيه انتهى ملخصا ونعت النكرة الخ يعني انه قد ينتصب على الحال
عند تقدمه ففي الرضي واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت
منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع سود لكونه تاكيدا له نحو احمر
قاني ولم يصلح لمباشرة العامل لم يتقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضاربك
في الدار ان ضاربك رجلا انتهى واحترز بنعت النكرة عن نعت المعرفة فانه اذا تقدم اعرب
بحسب العوامل واعربت المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى الي صراط العزيز
الحميد الله في قراة نص عليه ابن مالك الفلق اي الصبح ما خلق اي من حيوان مكلف وغير مكلف
وجماد كالسم وغير ذلك واعلم ان هذه السورة والتي بعدها نزلتا لما سحر لبيد اليهودي النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم في وتر به احدى عشرة عقدة فاعلمه الله تعالى بذلك وبمحله فاحضر بين يديه فحل

الله تعا عليه وسلم وامر بالتعوذ بالمعوذتين فكان كلما قرا اية منهما انحلت عقدة ووجد
خفة حتي انحلت العقد كلها وقام كانما نشط من عقال ومن شر غاسق اذا وقب اي الليل
اذا اظلم والقمر اذا غاب النفاثات اي السواحر تنفث في العقد اي التي تعقدها في الخيط
تنفخ فيها بشي تقوله من غير ريق وقال الزمخشري معه كبنات لبيد المذكور اذا حسد اي
اظهر حسده وعمل بمقتضاه كلبيد المذكور من اليهود الحاسدين للنبي صلي الله تعا عليه وسلم وذكر
الشامل لهما ما خلق بعده لشدة شرها رب الناس اي خالقهم ومالكهم وخص الناس بالذكر
لشرفهم ومناسبة للاستعاذة من شر الموسوس في صدورهم ملك الناس اله الناس
ماذكره المص من ان ملك الناس اله الناس نعت هو الصواب لما قال ابن هشام في المغني وقال
ان من الوهم قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان لان شرط الجمهور لعطف
البيان والاشتقاق للنعت وقد يجاب بانهما جريا مجري الجوامد اذ يستعملان غير جاريين علي موصوف
وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم انتهي وقال الجلال المحلي بدلان او صفتان
او عطفا بيان واظهر المضاف اليه فيهما زيادة للبيان الوسواس اي الشيطان سمي بالحدث
لكثرة ملابسته له الخناس اي الذي عادته ان يخنس اي يتا اذا ذكر الانسان ربه في صدور
الناس اي قلوبهم اذا غفلوا عن ذكر الله تعا من الجنة والناس بيان للشيطان الموسوس
انه جني وانسي لقوله تعا شياطين الانس والجن او من الجنة بيان له والناس عطف علي الوسواس
وعلي كل يشمل شر لبيد وبناته المذكورين واعترض الاول بان الناس لا يوسوسون في صدور الناس
انما يوسوس في صدورهم الجن واجيب بان الناس يوسوسون ايضا بمعني يليق بهم في الظاهر
ثم تصل وسوستهم الي القلب وتثبت فيه بالطريق المودي الي ذلك والله تعا اعلم
وفي هذا القدر كفاية للمبتدين المراد بالمبتدي المشتغل في اوايل طلبه والمبتدي في كل شي الشارع
في اوايله والظاهر ان المراد بالمبتدي في امثال هذا المقام اعم من المبتدي حقيقة ومن سبق له
اشتغال ضعيف والمشهور فيه الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا بالهمز ويجوز بغير همز
علي انه اسم فاعل من ابتدا بغير همز وهي لغة لاهل المدينة ففي الصحاح اهل المدينة يقولون
بدينا بمعني بدانا قال عبد الله ابن رواحة باسم الله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا ويترتب
علي هذا فايدة مهمة ان مصدر بدا المهموز بداة بضم الموحدة والهمز والمد وبداية ومصدر
غير المهموز بداية بكسر الموحدة بغير همز وعلي هذا يحمل ما يقع في بعض العبارات من لفظ
البداية ولا يكون شريفا وممن استشهد بهذا البيت علي ترك الهمزة الزجاج قال بعضهم وهذا
لو تم لكان فايدة جليلة لكنه غير مسلم فان لفظ بدينا المستشهد بها علي هذه اللغة ليست
بفتح الدال وانما هي بكسرها فان الفعل عليها بدي لا بدا ففي نهاية ابن الاثير يقال بديت
بالشي بكسر الدال اي بدات به فلما خفف الهمز كسر الدال فانقلبت الهمزة يا وليس

هو من بنات اليا فان كان مع ذلك يكون المصدر بداية حصلت الفايدة المذكورة والافلا
واعلم انه يجوز ان يقال المبتدي بغير همز لامن اجل اللغة المذكورة بل لان البطليوسي قال
وقد حكي ان من العرب من يترك الهمزة من كل ما يهمز الا ان يكون الهمزة مبدوا بها حكي
ذلك الاخفش والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله شكر الله
تعا علي ما اولاه وقد اقتدي فيه باهل الجنة حيث قلوا ذلك في دار الجزا المجعولة خاتمة امرهم
ولهذا قال الاستاذ ابو القاسم القشيري هذا اعتراف منهم واقرار بانهم لم يصلوا الي ما وصلوا اليه
من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم وانما
اجع ابتدا فضل منه ولطف وصلي الله تعا عقب كتابه بالصلاة علي النبي صلي الله تعا
عليه وسلم شكرا لما اولاه من انعامه الجسيم لانه الاتي باحكام هذه الشريعة السمحة من عند ربه
الحكيم المتضمنة للحث علي مثل هذا الكتاب القديم فقد قال ابن عبد السلام ليست
صلاتنا عليه صلي الله تعا عليه وسلم شفاعة له اذ مثلنا لا يشفع لمثله بل صلاتنا عليه
شكر له علي اولانا بارشاده فقد اسدي الينا افضل الرغايب واسني المطالب وقد قال عليه
الصلاة والسلام من اسدي اليكم معروفا فكافيوه فان لم تستطيعوا فادعوا له فدعاونا
بالصلاة المشروعة مكافاة للعجز عن المكافاة والي هذا يشير قول الحليمي المقصود بالصلاة
علي النبي صلي الله عليه وسلم التقرب الي الله تعا بامتثال امره وقضا حق النبي صلي الله
تعا عليه وسلم علينا انتهي وايضا لما افتتح كتابه بالصلاة علي النبي صلي الله تعا وسلم وعلي
اله وصحبه ختمه بما ابتداه به ليكون كتابه مكتنفا بين صلاتين فيكون اجدر لدوام النفع
به وقد فعل الله تعا له ذلك من اطباق اهل العصر علي الاشتغال بكتبه علي سيدنا
علم من كلامه انه صلي الله عليه وسلم لا تفضلوني علي يونس ونحوهما فاجيب عنهما بانه
نهي عن تفضيل يودي الي تنقيص بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل في نفس النبوة التي
لا تتفاوت في ذوات الانبيا عليهم افضل الصلاة والسلام المتفاوتين بالخصايص او
بانه نهي قبل علمه بانه افضل الخلق ولهذا لما علم قال انا سيد ولد ادم او بانه نهي تادبا
وتواضعا وليلا يودي الي الخصومة وصحبه اسم جمع لصاحبه عند سيبويه وجمع له عند
الاخفش وبه جزم الجوهري وحاول بعض التوفيق بحمل كلام الاخفش علي الدلالة علي مافوق
الواحد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ضمير المخاطب لله تعا وضمير الغيبة
للنبي صلي الله تعا عليه وسلم ولما كان ذكر الله اكرم من ذكر محمد صلي الله تعا عليه وسلم لقوله
تعا وان من شي الا يسبح بحمده وقال القايل طلع البدر علينا من ثنيات الوداع وجب الشكر
علينا ما دعي لله داع والظاهر ان المراد بذكره ما يتناول ذكر اسمه وذكره بالعبادة والغفلة عن
ذكر محمد صلي الله تعا عليه وسلم الكثرابو الصلاة عليه صلي الله تعا عليه وسلم بذكر الله تعا وبالغفلة

تابلغ م

تفضيل الكافي مطلقا وانما [illegible]
صلى الله عليه وسلم [illegible]

عن ذكر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في ذكر الغافل دون الساكت مع ان الساكت
اعم من الغافل فالجواب انه كثيرا ما يطلق في الكتاب والسنة اسم الغافلين على الناكبين عن
طريق الحق المنهمكين في غفلاتهم المشتغلين بلهوهم الذين كذبوا باياته وكانوا عنها غافلين
فان قلت هل يحتمل عود الضميرين على الله سبحانه وتعالى لان الذي يوصف عادة بكثرة ذكره والغفلة
عنه ويكون من باب الالتفات فالجواب ان ذلك وان كان محتملا لكنه لا يحسن لان هذا
المقام ليس مقام التفات فيما يظهر فان قلت ما معنى تابيد الصلاة على النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بما ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصلي صلاة واحدة فالجواب
المراد تابيد ثمرة الصلاة وهي الرحمة وفي هذا القدر كفاية لمن تامله بالدراية فان يكن
صوابا فمن فضل ربنا الرحمن وان يكن خطا فمني ومن الشيطان وانا فيه بين جاهل معذور
وحاسد مغرور ولله در القايل قل لمن يرى المعاصر شيا ويرى للاوايل التقديما ان
ذاك القديم كان حديثا وسيبقى هذا الحديث قديما والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى ال سيدنا محمد
وعلى اله واصحاب سيدنا محمد وعلى ازواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد كلما ذكرك
الذاكرون وكلما سهى عن ذكره الغافلون وعدد معلوماته ومداد كتابه
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك روف رحيم
والله المسول ان يغفر لي زلتي ويصلح لي ذريتي
وان يفعل ذلك بجميع اهلي واحبابي ومشايخي
بمنه وكرمه والله المسول ان يمن بحسن
الخاتمة فهو حسبي ونعم الوكيل
والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خاتم النبيين وفاتح
ابواب الهداية للخلق
اجمعين محمد بدر التمام
ومسك الختام واله
وصحبه مصابيح الظلام
وسلم تسليما كثيرا امين
كتبه لنفسه الفقير الحقير
باعانة ربه المتعلي
علي ابن احمد [illegible]
جبره الله حيث
توجه امين